



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

واقع وآفاق التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان

"دراسة حالة لبعض قرى مختارة في محافظة بيت لحم"

إعداد

سهام محمد أحمد الشاعر

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1440هـ / 2018م

واقع وآفاق التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان

"دراسة حالة لبعض قرى مختارة في محافظة بيت لحم"

إعداد

سهام محمد أحمد الشاعر

بكالوريوس اجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة (بيت لحم) / فلسطين

إشراف: د. محمد أنور الخطيب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الجغرافيا والتخطيط

الإقليمي / كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1440هـ / 2018م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
الجغرافيا والتخطيط الإقليمي

إجازة الرسالة

واقع وآفاق التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان

"دراسة حالة لبعض قرى مختارة في محافظة بيت لحم"

اسم الطالب: سهام محمد أحمد الشاعر

الرقم الجامعي: 21511082

المشرف: د. محمد أنور الخطيب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/12/04 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع: .....

1. رئيس لجنة المناقشة: د. محمد أنور الخطيب

التوقيع: .....

2. ممتحناً داخلياً: الدكتور فايز فريجات

التوقيع: .....

3. ممتحناً خارجياً: الدكتور حسّان القدومي

القدس - فلسطين

1440 هـ - 2018 م

## الإهداء

إلى والدي الحبيبين

إلى زوجي الغالي

إلى أبنائي الأحباء

إلى أخوتي وأخواتي

إلى كل من يسعى إلى تقديم الأفضل لبلده ووطنه

## إقرار

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع .....

سهام محمد أحمد الشاعر

التاريخ: 2018/12/04م

## الشكر والتقدير

إنه ليشرفني أن أسجل أسمى آيات الشكر والعرفان لكل من كان عوناً لي وسنداً في إخراج هذه الدراسة وأخص بالذكر الدكتور محمد أنور الخطيب، لرعايته لي في دراستي، ولتشرفه وتكرمه بالإشراف على الدراسة الحالية، ولمساعدته لي في التغلب على العقبات التي واجهتني خلال رحلة إتمام الدراسة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة كلُّ بلقبه واسمه الدكتور فايز فريجات والدكتور حسان القدومي والذين قبلوا متكرمين بمناقشة الدراسة، والشكر موصول إلى جميع الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة "الاستبانة"

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القدس "أبو ديس"، لما قدموه من توجيهات وإرشادات خلال فترة دراستي بها.

كذلك أتقدم بجزيل العرفان إلى رؤساء المجالس المحلية ونوابهم في قرى الريف الشرقي والذين قدموا لي الدعم المعنوي والمعلومات المساهمة في إتمام الدراسة، كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني وقدم لي العون من سكان الريف الشرقي لملء أداة الدراسة.

كما أتقدم بعميق الشكر لجميع من مد لي يد العون في سبيل إنجاز هذه الدراسة.

## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الواقع والآفاق المستقبلية لتنمية اقتصادية لقرى مختارة في الريف الشرقي اقتصادياً لمحافظة بيت لحم من وجهة نظر السكان المحليين، وكذلك التعرف على أهم العوامل المؤثرة في التنمية الريفية الاقتصادية ولا سيما العاملين السياسي والحكومي، كما سعت الدراسة للوقوف على أهم الطرق المتبعة في تطوير التنمية، والسعي للتعرف على آفاق ومستقبل التنمية الريفية الاقتصادية في منطقة الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على ما إذا كان هناك علاقة بين التنمية الريفية الاقتصادية وبعض الخصائص الاجتماعية والديمقراطية، وقد اعتمدت الدراسة على إتباع المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، وكذلك المنهج الإقليمي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة، وأيضاً المنهج الكيفي (النوعي)، كما اعتمدت الدراسة على عدة أدوات تمثلت في الاستبانة التي وزعت على عينة عشوائية بسيطة تتكون من (400) مبحوثاً بعد التأكد من صدقها وثباتها، كما اعتمدت على أداة المقابلة التي وجهت أسئلتها على عينة من رؤساء الهيئة المحلية والمخططين والمختصين في مجال التنمية الاقتصادية والبالغ عددهم (10) مبحوثين في منطقة الدراسة.

وبعد جمع البيانات تم تحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتمت معالجتها من خلال حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية والمقارنة فيما بينها، وقد تم في هذه المعالجة استخدام اختبار (One Sample Test)، واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وبناءً على ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها، وجود تنمية ريفية اقتصادية في منطقة الدراسة ولكنها دون المستوى المطلوب، كما أن الموقع الجغرافي ممثلاً بقرب المنطقة من مدينة بيت لحم شكل العامل الأكثر تأثيراً في عملية التنمية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.37)، وأقلها تأثيراً موقع المنطقة ودوره في جذب المستثمرين في مجال التنمية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.75).

كما أظهرت النتائج أن هناك تأثير للموضع على عملية التنمية الريفية الاقتصادية ممثلاً بالتربة الموجودة في المنطقة. بالإضافة إلى المياه والتان تلعبان دوراً كبيراً في عملية التنمية؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لكليهما (4.24)، وأقلها تأثيراً المساحات المتوفرة حالياً لإقامة مشاريع تنمية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.08)، كما أشارت النتائج أن هناك تأثير للعامل السياسي على التنمية الريفية ممثلاً بمصادرة الأراضي من قبل سلطات الإحتلال التي تُعيق عملية التنمية، وتؤثر سلباً على جذب المستثمرين لتلك المناطق؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.62)، وكان أقل ذلك أهمية محدودة مصادر الدخل داخل المناطق، والتي تعتبر غير كافية لتوفير معيشة كريمة بلغ المتوسط الحسابي لها (4.01)، كما تبين أن للعامل الحكومي تأثيراً على عملية التنمية الريفية الاقتصادية، وذلك من خلال قيامها بمشاريع تنمية ريفية اقتصادية، من شأنها تحسين مستويات المعيشة للسكان في المنطقة وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.01)، في حين كان أقلها أهمية، عدم وجود عدالة اجتماعية في توزيع المشاريع التنموية بين المناطق، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.93)، كما اتضح أيضاً أن هناك تأثير للعوامل الاجتماعية والديمغرافية في عملية التنمية الريفية الاقتصادية ممثلة بالوعي التنموي لأبناء المنطقة والذي يلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.24)، في حين أن أقلها أهمية، هو التحاق سكان المنطقة من الذكور والإناث في الوظائف الحكومية والخاصة والذي يؤثر بطريقة سلبية على عملية التنمية الريفية الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.3426)، كما أظهرت النتائج أنه يمكن استغلال قرى الريف الشرقي وخاصة بلدة الشوارة في بناء منتجات سياحية وترفيهية. استغلال مناطق وقرى الريف الشرقي في تأسيس وبناء مصنع للألبان، وإنشاء مزارع حيوانية وداجنة.

بناءً على ما آلت إليه نتائج الدراسة، فإنها توصي بعمل دورات دورية وورش عمل لأبناء قرى الريف الشرقي لتحفيزهم على إقامة مشاريع تنموية في مناطقهم.



# **The Reality of Rural Economic Development from the Perspective of the Residents "Case Study of Selected Villages in Bethlehem Governorate"**

**Prepared by: Siham Mohammad Ahmed Al-Shaer**

**Supervisor: Dr. Mohammad Al-Khateeb**

## **Abstract**

The study aims to identify reality and future predictions for the economic development of selective villages situated in the eastern countryside of Bethlehem governorate from the perspective of the inhabitants. Also, it identifies the most important obstacles that constrain rural economic development, and to study the most important factors that affect the rural economic development especially the political and governmental factors. This study as well attempts to explain the essential methods followed to enhance the development, and it seeks to recognize the predictions and the future of the economic development in the area of the study, in addition to acknowledging whether there is a connection between rural economic development and other social and demographic characteristics. The study follows the descriptive approach, analytical approach, a regional approach, a case study approach, and a qualitative approach. The study also relies on a number of tools represented in the survey that was distributed on a random sample consisting of (400) respondents after confirming its validity and stability. It also depends on making interviews which has addressed its questions to (10) respondents who include local council heads, planners and specialists in the field of economic development.

After collecting the data, it was analyzed using SPSS, and it was processed by calculating and comparing the mean and standard deviations. In this process, One Sample Test and One Way ANOVA tests were used. Consequently, the study has concluded a number of results, most important of all is the existence of an economic rural development in the study area, but it is below the required level. Besides, the geographic location of the area being near Bethlehem city is the most influential factor in the development process, as the average is (4.37), and the least influential is the location of the area and its role in attracting investors of the development field, with an average of (2,75).

In addition, the results demonstrate that there is an impact of location on the rural economic development process represented by the soil in the region as well as the water

which plays an essential role in the development process, and the average of both reached (4.21), and the least influential were the areas that are currently available for the establishment of development projects with an average of (4.01).

The results as well indicate that there is an impact of the political factor on the rural development represented in the confiscation of lands by the occupation authorities, which hinders the development process, and negatively affects the attraction of the investors to those areas as its average is (4.62), also, less importantly, is the limited sources of income within the areas, which are considered insufficient to provide a decent living with an average of (4.01).

Furthermore, the results show that the government factor has an impact on the rural economic development process through the implementation of rural economic development projects that would improve the living standards of the inhabitants in the area, as the average is (4.01), while the least important was the lack of social justice in the distribution of development projects between the areas, as the mean is (2.91).

Moreover, the results indicate that the social and demographic factors has an effect on the process of the rural economic development represented in the developmental awareness of the area's inhabitants, which plays a major role in the development process as its average is 4.2386, and the least important is the enrollment of male and female residents of the areas in governmental and private jobs Which has a negative impact on the rural economic development process with an average of (3.34).

The results also demonstrate that the villages of the eastern countryside especially the town of Shawawra can be used to build resorts for tourists and for entertainment. In addition, it can be used in the establishment and construction of dairy factories, or the establishment of animal and poultry farms.

Based on the concluded results of the study, it recommends to create periodic courses and workshops for the residents of the villages of the eastern countryside in order to motivate them to establish development projects in their areas.

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 منطقة الدراسة وحدودها

4.1 أسئلة الدراسة

5.1 فرضيات الدراسة

6.1 أهداف الدراسة

7.1 أهمية الدراسة

8.1 طرق جمع المعلومات

9.1 منهج الدراسة وأدواتها

10.1 صدق أداة البحث

11.1 ثبات أداة الدراسة

12.1 المعالجة الإحصائية

13.1 المصطلحات والمفاهيم

14.1 محتوى الدراسة

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 المقدمة:

تعد التنمية عموماً والتنمية الريفية الاقتصادية خصوصاً أساساً لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، كما أنها ذات أهمية كبيرة في المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية وخاصة في المناطق الريفية، ولهذا يعتبر الكثير من الباحثين وعلماء الاقتصاد والاجتماع والإدارة قضية التنمية بعامة والتنمية الريفية بخاصة من أهم القضايا التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية، وجعل سكان الأرياف جزءاً متكاملأ في الدولة ومساعدتهم بالمساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة (تمار وطالبي، 2011).

وتتناول هذه الدراسة واقع التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان لبعض قرى مختارة في محافظة بيت لحم، حيث تم التعرف على دور الموقع والموضع وغيرها من العوامل المؤثرة في التنمية الريفية الاقتصادية في منطقة الدراسة، وكذلك محاولة التعرف على مستقبل وآفاق التنمية من وجهة نظر السكان.

## 2.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر مناطق الريف الشرقي في محافظة بيت لحم من المناطق الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للضفة الغربية، وذلك لعدة عوامل من أبرزها: المساحة الكبيرة نسبياً التي تتمتع بها مناطق الريف الشرقي وقلة عدد سكانها بالمقارنة مع تلك المساحة، هذا بالإضافة إلى أن هناك مساحات من الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة غير المستغلة، كذلك وجود أراضٍ يمكن استصلاحها واستغلالها في الزراعة أو إنشاء مزارع حيوانية أو إنتاجية، كما أن هذه المناطق تستوعب بناء آبار مياه كبيرة تعتمد على مياه الأمطار، وبها الأيدي العاملة المؤهلة والمتعلمة للتنمية الريفية وتطوير هذه المناطق.

وبالرغم من هذه الميزات التي يتمتع بها الريف الشرقي وغيرها، إلا أن تهميش هذه المناطق من قبل الجهات الرسمية وعدم تقديم الخدمات التي تساعد في بناء مشاريع البنية التحتية واستغلال المساحات الشاسعة في إحلال مشاريع استثمارية، قد أدى إلى إضعاف هذه المناطق اقتصادياً، واعتمادها على مدينة بيت لحم بما تقدمه من خدمات، بالإضافة إلى هجرة الكثير من المتعلمين منها للعمل كعمال إما في المناطق التابعة لحكومة الاحتلال الإسرائيلي و/أو العمل في مدينة بيت لحم والمحافظات الأخرى، الأمر الذي انعكس سلباً على النهوض في القطاع الاقتصادي ومساهمته في عملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي والقومي.

## 3.1 حدود الدراسة:

**الحدود المكانية:** منطقة الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم؛ تقوع، زعترة، الشواورة، العبيدية. **تقوع:** تقع بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم، وتبعد عنها حوالي (12) كم، ويحدها من الشمال الشرقي البحر الميت، ومن الشرق جبال الخليل، ومن الجنوب بيت فجار وقرى أم سلمونة وجورة الشمعة ومراح رباح وخلة الحداد، ومن الشمال المنشية (أريج، 2010).

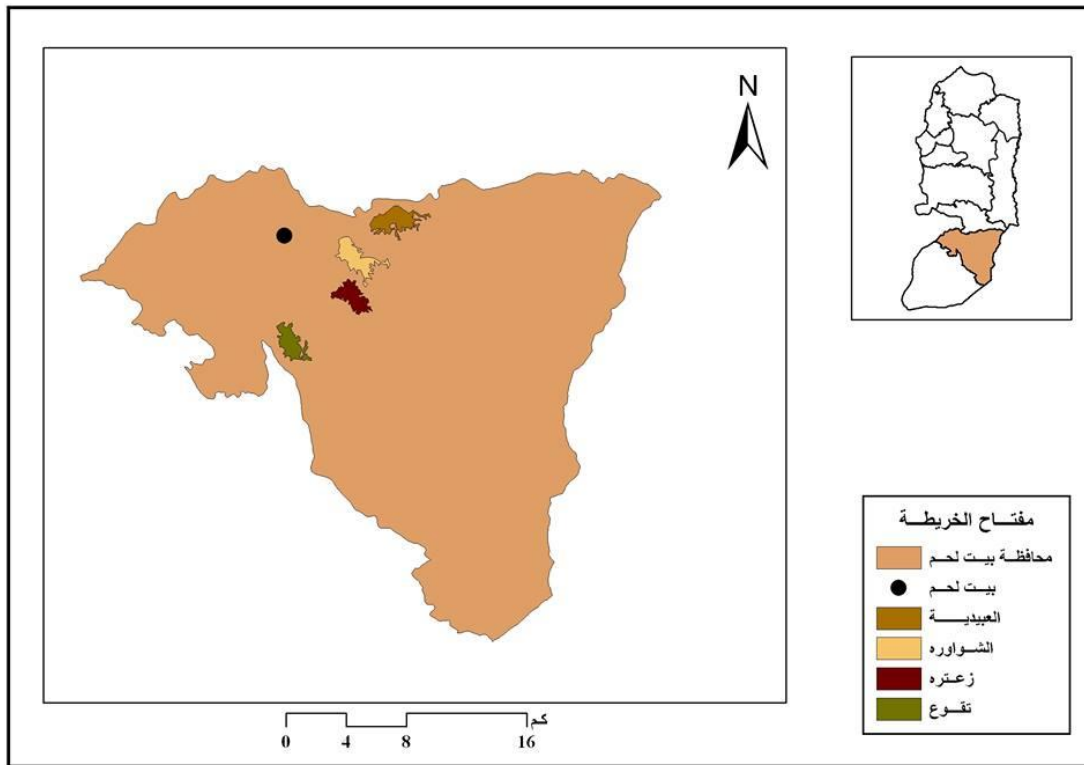
زعترة: تقع في الجنوب الشرقي لمدينة بيت لحم، وتبعد عنها حوالي (6) كم، ويحدها من الشمال قرية الشوارة، ومن الغرب قرية بيت تعمر والشارع الالتفافي رقم (356)، ومن الجنوب جبة الذيب، ومن الشرق أراضي مفتوحة (محمية طبيعية) (أريج، 2010).

الشوارة: تقع إلى الشرق من مدينة بيت لحم، وعلى بعد (6.3) كم، ويحدها من الشرق أراضي البرية، ومن الشمال قرية دار صلاح، ومن الغرب مدينة بيت ساحور، ومن الجنوب بلدة زعترة (أريج، 2010).

العبيدية: تقع إلى الشرق من مدينة بيت لحم، وعلى بعد (8.4) كم، يحدها من الشرق البحر الميت، ومن الشمال بلدة السواحة الشرقية في محافظة القدس، ومن الغرب قرية دار صلاح، ومن الجنوب بلدة تقوع وقرية دار صلاح (أريج، 2010).

الحدود الزمانية: خلال العام 2017 / 2018م.

### خريطة (1.1): توضيح موقع وحدود قرى الريف الشرقي (منطقة الدراسة)



إعداد وعمل الباحثة، 2018.

## 4.1 أسئلة الدراسة:

يتمثل السؤال الرئيس للدراسة الحالية في:

ما هو واقع وآفاق التنمية الريف الاقتصادية لقرى مختارة في الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم؟  
ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. هل هناك علاقة بين التنمية الريفية الاقتصادية والموقع الجغرافي؟
2. هل هناك علاقة بين التنمية الريفية الاقتصادية وخصائص الموضع؟
3. هل هناك علاقة بين التنمية الريفية الاقتصادية وخصائص استخدامات الأرض؟
4. هل هناك علاقة بين التنمية الريفية الاقتصادية والدور الحكومي؟
5. هل هناك علاقة بين التنمية الريفية الاقتصادية والعامل السياسي؟
6. هل هناك علاقة بين التنمية الريفية الاقتصادية وخصائص السكان الاجتماعية والديمغرافية؟

## 5.1 فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضيات الصفرية الآتية:

- الفرضية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية وبين خصائص الموقع من وجهة نظر السكان المبحوثين.
- الفرضية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية وبين خصائص الموضع من وجهة نظر السكان المبحوثين.
- الفرضية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية وبين العامل السياسي من وجهة نظر السكان المبحوثين.

**الفرضية الرابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية وبين العامل الحكومي من وجهة نظر السكان المبحوثين.

**الفرضية الخامسة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية وبين استخدام الأرض من وجهة نظر السكان المبحوثين.

**الفرضية السادسة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية وبين المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية.

وقد تم تقسيم هذه الفرضية لفرضيات فرعية على النحو التالي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الاقتصادية وبين متغير الجنس (النوع الاجتماعي)، العمر، مستوى التعليم، طبيعة العمل، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، عدد دونات الأرض المملوكة.

## 6.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على واقع التنمية الاقتصادية في قرى الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم.
2. الكشف عن المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية في قرى الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم.
3. إبراز أهم الطرق المتبعة في تطوير التنمية الاقتصادية في قرى الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم.
4. معرفة إن كان هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية وبين (خصائص الموقع، وخصائص الموضع، والعامل السياسي، والعامل الحكومي، واستخدام الأرض، والمتغيرات الاجتماعية والديمغرافية).
5. معرفة آفاق التنمية الاقتصادية المستقبلية في قرى الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم.



## 7.1 أهمية الدراسة:

تستقي الدراسة الحالية أهميتها من خلال:

• **أهميتها العلمية؛** والتي تأتي متممة للدراسات والأدبيات المتوفرة حول التنمية الريفية الاقتصادية "الواقع والآفاق المستقبلية"، كذلك فتح مجالات أخرى لدراسات جديدة وأبحاث تستقصي أهمية التنمية الريفية الاقتصادية لقرى الريف الشرقي والبحث في واقعها وآفاقها المستقبلية في محافظة بيت لحم.

• **أهميتها النظرية،** فتنبع من خلال:

- يمكن أن تساهم مخرجات الدراسة الحالية في مساعدة المؤسسات الأهلية والحكومية عموماً وأهالي الريف الشرقي خصوصاً في تحسين واقع التنمية الريفية الاقتصادية.
- تطوير معرفة الباحثة وزيادة معرفتها وخبراتها بأهمية التنمية الريفية الاقتصادية لقرى الريف الشرقي في محافظة بيت لحم، كذلك تعزيز معرفتها بواقع وآفاق التنمية المستقبلية لهذه القرى بحيث تستطيع تقديم المساعدة للمجتمع المحلي في تطوير التنمية الريفية الاقتصادية لقرى الريف الشرقي في محافظة بيت لحم.
- قد تعمل الدراسة الحالية على زيادة ثقة أهالي الريف الشرقي في أخذ أدوارهم في التنمية الريفية الاقتصادية في محافظة بيت لحم.

## 8.1 طرق جمع المعلومات:

تم تجميع بيانات الدراسة من خلال:

أولاً: - المصادر الثانوية: وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، وكذلك بالرجوع إلى الكتب ذات الصلة بموضوع البحث، والإحصاءات والنشرات الرسمية والمواقع الإلكترونية.

ثانياً: - المصادر الأولية: وذلك من خلال استخدام أسلوب المسح بالعينة، والاستبانة كانت أداة لجمع البيانات بالإضافة إلى المقابلة، والتي تم إعدادها من خلال الرجوع إلى الأدب التربوي للدراسة السابقة، بحيث تستطيع فحص موضوع التنمية الريفية الاقتصادية لقرى مختارة في الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم "الواقع والآفاق المستقبلية".

## 9.1 منهج الدراسة وأدواتها:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المناهج التالية:

أولاً: المنهج الوصفي: ويتمثل في دراسة واقع الريف الشرقي ووصفه وصفاً دقيقاً مع التعبير عن البيانات التي يتم جمعها كميّاً وكيفياً.

ثانياً: المنهج التحليلي: يتضمن تحليل البيانات التي تم جمعها بهدف تحليل واقع التنمية الريفية الاقتصادية ومعوقاتها في منطقة الدراسة من خلال تحديد عدة متغيرات لها تأثير مباشر على موضوع الدراسة.

ثالثاً: المنهج الإقليمي: تبين من خلال التعامل مع محافظة بيت لحم كإقليم إداري، وكذلك من أجل المقارنة الإقليمية للتنمية الريفية الاقتصادية، ويمكن اعتبار منطقة الدراسة إقليم تنموي جزئي.

رابعاً: منهج دراسة الحالة: هو دراسة مناطق مختارة من الريف الشرقي دراسة تفصيلية عميقة لمعرفة جميع جوانبه ومن ثم الخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها.

خامساً: المنهج الكيفي (النوعي): يشمل في وصف الواقع بحيث يعطينا وصفاً موضحاً للواقع وخصائصه نظرياً، أي القيام بجمع البيانات وتحليلها بطريقة استقرائية.

وأما أدوات الدراسة فتتمثل بما يأتي:

أولاً: الاستبانة، وهي الأداة التي تم بها جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة والتي يمكن من خلالها تحليل واقع التنمية الاقتصادية ومعيقاتها في منطقة الدراسة، حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتكون من (400) مبحوثاً، حيث تم توزيعها على مجتمع الدراسة خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين شهري حزيران وتموز، وقد تم استرداد (394) استبانة والتي كانت صالحة للدراسة، والجدول (1.1) يوضح الأعداد والنسب المئوية لمتغيرات عينة الدراسة.

ثانياً: المقابلات، حيث تم إجراء مجموعة من المقابلات للتعرف على مستقبل التنمية الريفية الاقتصادية في منطقة الدراسة، وحيث تم مقابلة مجموعة من رؤساء الهيئة المحلية والمخططين والمختصين في مجال التنمية الاقتصادية والبالغ عددهم (10) مبحوثين.

الجدول (1.1): خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	200	50.8
	أنثى	194	49.2
العمر (بالسنة)	أقل من 25	97	24.6
	25 - 31	68	17.3
	31 - 37	99	25.1
	37 - 43	55	14.0
	43 - 49	47	11.9
	أكثر من 49	28	7.1
	توجيهي فأقل	138	35.0
مستوى التعليم	بكالوريوس	222	56.3
	دراسات عليا	34	8.6
	موظف	84	21.3
طبيعة العمل	عامل بناء	56	14.2
	تاجر	22	5.6
	قطاع حكومي	60	15.2
	عمل خاص	15	3.8
	زراعة	11	2.8
	غير ذلك	146	37.1
	أقل من 1500	119	30.2
مستوى الدخل (بالشيكل)	1500 - 2000	50	12.7
	2000 - 3000	161	40.9
	3000 - 4000	64	16.2
	أكثر من 4000	91	23.1
الحالة الاجتماعية	أعزب	91	23.1
	متزوج	284	72.1
	مطلق	7	1.8
	منفصل	6	1.5
	أرمل	6	1.5
عدد أفراد الأسرة	2	41	10.4
	2-3	79	20.1
	3-4	65	16.5
	4-5	94	23.9
	أكثر من 5	115	29.2
عدد دونمات الأرض	لا أملك أرض	151	38.3
	5 دونمات فأقل	173	43.9
	6-10	54	13.7
	11-15	11	2.8
	أكثر من 15	5	1.3

## 10.1 صدق أداة الدراسة:

بعد أن تم إعداد أداة الدراسة، تم التحقق من صدقها بعدة طرق وهي:

أولاً: عرض أداة الدراسة على محكمين ومختصين للتأكد من ملاءمة أداة الدراسة للغرض التي تم إعدادها من أجله، وقد حظيت الاستبانة قبول المحكمين والاختصاصيين.

ثانياً: تم عمل عينة استطلاعية مكونة من (50) فرداً للتحقق من صدق أداة الدراسة واتساقها الداخلي، فتم اختبار ذلك من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين عبارات كل محور ودرجته الكلية أولاً، ثم حسابه بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية لجميع المحاور، وكانت النتائج كما في الجدول (2.1).

الجدول رقم (2.1): قيم معاملات الارتباط بين عبارات كل محور ودرجته الكلية، وكذلك بين الدرجة

الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية لجميع العبارات:

قيم معامل الارتباط بين عبارات المحور الأول ودرجته الكلية		
الدلالة المعنوية	معامل الارتباط	العبرة
.000	.562	1
.000	.582	2
.000	.576	3
.000	.647	4
.000	.762	5
.000	.671	6
.000	.627	7
.000	.521	8
قيم معامل الارتباط بين عبارات المحور الثاني ودرجته الكلية		
.007	.382	1
.000	.758	2
.000	.703	3
.000	.765	4
.000	.692	5
.000	.670	6
.000	.646	7

قيم معامل الارتباط بين عبارات المحور الأول ودرجته الكلية		
الدلالة المعنوية	معامل الارتباط	العبارة
قيم معامل الارتباط بين عبارات المحور الثالث ودرجته الكلية		
.001	.457	1
.001	.467	2
.000	.739	3
.000	.812	4
.000	.690	5
.000	.702	6
.000	.568	7
قيم معامل الارتباط بين عبارات المحور الرابع ودرجته الكلية		
.000	.604	1
.000	.584	2
.000	.633	3
.000	.674	4
.000	.762	5
.000	.702	6
الدلالة المعنوية	معامل الارتباط	العبارة
.015	.345	7
.002	.426	8
.008	.375	9
قيم معامل الارتباط بين عبارات المحور الخامس ودرجته الكلية		
.000	.708	1
.000	.709	2
.000	.440	3
.000	.660	4
.000	.553	5
.000	.703	6
قيم معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للدراسة والدرجة الكلية لكل محور		
الدلالة المعنوية	معامل الارتباط	المحور
.000	.634	الأول
.000	.608	الثاني
.000	.736	الثالث
.000	.649	الرابع
.000	.725	الخامس

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط كانت موجبة ومتوسطة أو فوق المتوسطة وذات دلالة معنوية، مما يدل على علاقة إيجابية معنوية بين عبارات كل محور ودرجته الكلية وكذلك بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية لجميع المحاور، وهنا نطمئن إلى صدق أداة الدراسة واتساقها الداخلي وأنها تحقق الغرض الذي أعدت من أجله.

### 11.1 ثبات أداة الدراسة:

تم احتساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للتأكد والتحقق من ثبات أداة الدراسة وكانت قيمة المعامل (0.871) وهي درجة عالية في الثبات، وتفي بأغراض الدراسة.

#### الجدول (3.1): احتساب معامل الثبات كرونباخ ألفا

المحور	معامل الثبات كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	حجم العينة
الأول	9	.813	49
الثاني	8	.833	49
الثالث	8	.813	49
الرابع	10	.797	49
الخامس	7	.769	49
الدرجة الكلية	38	.871	49

من الجدول السابق نستنتج أن معامل الثبات للدراسة هو 87% وذلك يعني أنه في حال إعادة الدراسة فإن نفس النتائج تتكرر باحتمال 87%.

### 12.1 المصطلحات والمفاهيم:

التنمية: هي تحسين وتطوير أنماط الحياة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والصحية والبيئية بهدف الحصول على الاحتياجات الإنسانية المختلفة بنمط نوعي أكثر كفاءة مع السعي لتحسينها والارتقاء بها (حسون والحيالي، 2015: ص317).

ويعرّف (اللوزي، 2000) التنمية بأنها: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود الأفراد والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

ويرى عماوي (2010) بأن التنمية: هي مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المتعمدة والتي تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي بغية زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

وأما وراسنة (2016) فتعرّف التنمية على أنها: العملية التي تقوم على تحسين قدرات الفرد بحيث يصبح قادراً على إشباع حاجاته الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، ويكون قادراً على تحقيق أهدافه وأهداف مجتمعه وفقاً للظروف المحيطة به.

وتعرّف الأمم المتحدة التنمية على أنها: مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم قصداً لتوحيد جهود الأفراد مع الحكومة لأجل تحسين مستوى حياة الفرد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك لإخراجهم من عزلتهم والمشاركة في الحياة القومية بطريقة إيجابية بحيث تساهم في تقدم الدولة (تودارو، 2006).

وتعرّف التنمية كذلك على أنها: عملية مجتمعية متراكمة، تتم في إطار نسيج الروابط بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، ويكون الإنسان هدفها النهائي ووسيلته الرئيسية (مصباح، 2013).

ويمكن تعريف التنمية بأنها جميع الطرق والوسائل التي يمكن استخدامها بقصد توجيه الأفراد مع الحكومة والمجالس المحلية من أجل تحسين مستوى حياتهم من الناحية الاقتصادية،



وإخراجهم من عزلتهم ليشاركوا مشاركة إيجابية فاعلة في الحياة القومية ويساهموا في تقدم البلاد.

**التنمية الاقتصادية:** هي تلك العملية التي تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد وزيادة الدخل القومي، وإعادة توزيع الدخل بين كافة أفراد المجتمع بشكل يؤدي إلى تقليل الفوارق (العدالة المجتمعية) (جبران، 2014).

كما وتعرّف التنمية الاقتصادية بأنها "الزيادة الظرفية للإنتاج، وهي عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه أخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو دخل الفرد" (خشيب، 2014: ص7).

ويرى مركز الإنتاج الإعلامي (1427هـ) إلى أن التنمية الاقتصادية هي حل لإشكالية التخلف الاقتصادي خلال الزمن، وهي تهتم بالاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف الإعمار والنهوض بمستوى الإنسان بغية تحسين نوعية الحياة البشرية، كما وأنها عملية توسيع الخيارات الإنسانية من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

ويشير آدمز (Adams, 2002) إلى أن النمو الاقتصادي هو أنجع السبل لسحب الناس من براثن الفقر وتحقيق أهدافهم الأوسع نطاقاً من أجل حياة أفضل، ويشير إلى أن النمو الاقتصادي هو العنصر الذي غالباً ما يكون الوحيد الذي يملكه الفقراء، فهو يزيد من الطلب على اليد العاملة، ويزيد من فرص العمل وتحقيق نمو أعلى.

كما وتعرّف التنمية الاقتصادية على أنها توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، أي أنها تشتمل على كافة جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية عميقة وشاملة (عبد اللطيف، 2002).

ويرى عماوي (2010) إلى التنمية الاقتصادية هي التي تتيح للإنسان السيطرة على الموارد المتاحة في الكون، والتي سخرت له من قبل الله عزّ وجل بهدف تحقيق الكفاية، وهذا يتناسب ومتوسط المعيشة السائدة في المجتمع.

ويشير مصبح (2013) إلى أن التنمية الاقتصادية تشتمل على مجموعة من الأبعاد وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي والأبعاد التنظيمية والإدارية.

**التنمية الريفية:** هي تحسين مستويات مجموعة هائلة من السكان ذوو الدخل الضعيف القاطنين في المناطق الريفية وإمكانياتهم في الحفاظ على هذه التنمية بوسائلهم المختلفة (تمار وطالبي، 2011: ص519).

**محافظة بيت لحم:** تقع محافظة بيت لحم بين محافظتي القدس والخليل على بعد (8) كم جنوب مدينة القدس، ومن الجنوب تحدها محافظة الخليل والجنوب الغربي، ومن الشرق البحر الميت، ومن الغرب أراضي عام 1948، وتقع المحافظة وفق الإحداثيات العالمية بين خطي عرض (31.45° - 31.35°) شمال خط الاستواء، وخطي طول (35.55° - 33.30°) شرق خط غرينتش. أما موقعها وفق الإحداثيات المحلية، فتقع محافظة بيت لحم بين درجات العرض (30:31 - 31:45) شمالاً وخطي طول (30:35 - 14:35) شرقاً. وتمتد على هضبتين يصل أعلاها إلى (765م) فوق مستوى سطح البحر، وهذه الهضاب جزء من الجبال والهضاب الوسطى في فلسطين، والتي تنتشر موازية لسفوح غور الأردن والبحر الميت (عودة، 2011).

## 13.1 محتوى الدراسة:

تحتوي الدراسة على خمسة فصول وقائمة بالمصطلحات ومجموعة من الجداول والأشكال البيانية والخرائط والمراجع العربية والأجنبية والملاحق، كما تحتوي على ملخص للدراسة باللغتين العربية والإنجليزية.

وكانت الفصول على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (مقدمة، ومشكلة، وأسئلة، وأهداف، وأهمية، وفرضيات، ومصطلحات).

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة العربية والأجنبية.

الفصل الثالث: الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة وعلاقتها بالتنمية الريفية الاقتصادية.

الفصل الرابع: تحليل واقع ومعوقات التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان.

الفصل الخامس: تصورات وسيناريوهات مستقبلية حول التنمية الريفية الاقتصادية في منطقة الدراسة.

النتائج والتوصيات.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

2.2 الدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### 1.2 تمهيد:

يتناول هذا الفصل الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع التنمية الريفية الاقتصادية من حيث مفهومها، وأهدافها، وأهميتها، ونظرياتها، بالإضافة لمجموعة من النماذج والتجارب لبعض الدول التي استطاعت أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال العملية التنموية التي اتبعتها.

#### 1.1.2 مفهوم التنمية:

تعددت التعريفات الخاصة بمفهوم التنمية من قبل الباحثين والخبراء، وكذلك المؤسسات الحكومية والدولية، ونذكر منها التنمية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود الأفراد والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع (اللوزي، 2000)، كما أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المتعمدة والتي تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي بغية زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد (عماوي، 2010).

وفي تعريف آخر ورد أنها العملية التي تقوم على تحسين قدرات الفرد بحيث يصبح قادراً على إشباع حاجاته الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، ويكون قادر على تحقيق أهدافه وأهداف مجتمعه وفقاً للظروف المحيطة به (وراسنة، 2016)، وقد عرّفت هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم قصداً لتوحيد جهود الأفراد مع الحكومة لأجل تحسين مستوى حياة الفرد

من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك لإخراجهم من عزلتهم والمشاركة في الحياة القومية بطريقة إيجابية بحيث تساهم في تقدم الدولة (تودارو، 2006).

وتعرّف التنمية كذلك على أنها عملية مجتمعية متراكمة، تتم في إطار نسيج الروابط بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، ويكون الإنسان هدفها النهائي ووسيلته الرئيسية (مصبح، 2013).

كما ورد أن معظم المنظرين يعتقدون أن التنمية الاقتصادية هي عملية تولد تغييرات اقتصادية واجتماعية وكمية وخاصة ونوعية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني على نحو تراكمي ودائم يزيد من وطني حقيقي المنتج، ولهذا الأمر علاقة كبيرة بالنمو الاقتصادي والذي هو زيادة في الدخل القومي للفرد، كما أنه زيادة في أحجام الاقتصادات الوطنية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، ولا سيما الناتج المحلي الإجمالي للفرد (Haller, 2012, 66).

كما ورد أن التنمية هي عبارة عن تنظيم الأمور من أجل تغيير الظروف القائمة لصالح حالة أفضل، بالإضافة إلى أنها التغييرات في الإطار السياسي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي والاقتصادي وكذلك الإطار النفسي للمجتمع (Chambers, 1987, 5).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف التنمية بأنها جميع الطرق والوسائل التي يمكن استخدامها بقصد توجيه الأفراد مع الحكومة والمجالس المحلية من أجل تحسين مستوى حياتهم من الناحية الاقتصادية، وإخراجهم من عزلتهم ليشاركوا مشاركة إيجابية فاعلة في الحياة القومية ويساهموا في تقدم البلاد.

## 2.1.2 التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "الزيادة الظرفية للإنتاج، وهي عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه أخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج، أي معدل نمو دخل الفرد" (خشيب، 2014، ص7).

وتعرف كذلك التنمية الاقتصادية بأنها هي حل لإشكالية التخلف الاقتصادي خلال الزمن، وهي تهتم بالاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف الإعمار والنهوض بمستوى الإنسان بغية تحسين نوعية الحياة البشرية، كما وأنها عملية توسيع الخيارات الإنسانية من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية (مركز الإنتاج الإعلامي، 1427هـ).

ويعتبر النمو الاقتصادي من أنجع السبل لسحب الناس من براثن الفقر وتحقيق أهدافهم الأوسع نطاقاً من أجل حياة أفضل، ويشير إلى أن النمو الاقتصادي هو العنصر الذي غالباً ما يكون الوحيد الذي يملكه الفقراء، فهو يزيد من الطلب على اليد العاملة، ويزيد من فرص العمل وتحقيق نمو أعلى (Adams, 2002).

كما وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، أي أنها تشتمل على كافة جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كيفية وكمية عميقة وشاملة (عبد اللطيف، 2002)، كما أن التنمية الاقتصادية هي التي تتيح للإنسان السيطرة على الموارد المتاحة في الكون، والتي سخّرت له من قبل الله عزّ وجل بهدف تحقيق الكفاية، وهذا يتناسب ومتوسط المعيشة السائدة في المجتمع (عماوي، 2010)، كما أن التنمية الاقتصادية تشتمل على مجموعة من الأبعاد وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي والأبعاد التنظيمية والإدارية (مصباح، 2013).

### 3.1.2 أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور معظمها حول رفع مستوى معيشة الأفراد، وتوفير كل ما يحتاجونه ليحيون حياةً كريمة، علماً أن هذه الأهداف قد تختلف من دولة إلى أخرى، ولكن يمكن أن نشير إلى مجموعة من الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية بما يلي: (مندور، 2011)

1. زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

2. توفير فرص عمل للأفراد.

3. توفير السلع الزراعية والصناعية وغيرها والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات الأفراد.

4. تحسين المستوى التعليمي والصحي والثقافي والتكنولوجي.

5. تقليل الفوارق الطبقيّة الاجتماعية والاقتصادية.

6. تسديد ديون الدولة.

7. تحقيق الأمن القومي.

وفي أدبيات أخرى حول أهداف التنمية الاقتصادية يمكن إيجازها على النحو التالي: (عطية، 2012)

1. زيادة الدخل القومي:

إن الفقر وزيادة عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة تعتبر أحد أهم الأسباب التي تدفع الدول

إلى التنمية الاقتصادية والتي من خلالها تعمل على زيادة الدخل القومي الذي يستطيع التغلب

على هذه المشكلات.

2. رفع مستوى المعيشة.

إن التنمية الاقتصادية ليست وسيلة لزيادة الدخل القومي فقط، وإنما لتحسين مستوى معيشة

الأفراد، فزيادة الدخل القومي ليس بالضرورة أن يتبعه تحسين في مستوى المعيشة لأنه مرتبط



بالتزايد السكاني، أما مستوى معيشة الأفراد فهي مرتبطة بارتفاع متوسط الدخل، فكلما ارتفع متوسط نصيب الفرد ارتفع مستوى معيشته.

3. تقليل التفاوت في الدخل والثروات.

إن التفاوت بين الدخل والثروات ناتج عن اكتناز المدخرات وتدنٍ في معدل الإنفاق من قبل الطبقات الميسورة، في مقابل أن الطبقات الفقيرة تقوم بإنفاق معظم دخلها أو كل ما تحصل عليه من أموال لتلبية احتياجاتها، لهذا فإن التنمية الاقتصادية ستعمل على تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين الأفراد.

كما يورد خشيب (2014) أهداف التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1. زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
2. زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.

3. يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

4. زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.

5. التخفيف من حدة البطالة.

ومن هنا يمكن إجمال أهداف التنمية الاقتصادية على النحو التالي:

- تقلل من نسبة البطالة المنتشرة في المجتمع الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة منذ بداية الألفية الثانية.

- حلول مستدامة للعاملين في الزراعة وكذلك الطلبة العاطلين عن العمل.

- النمو الديمغرافي العضوي الذي يتجلى في توسيع القرى القائمة وزيادة الهجرة العكسية.
- المحافظة على الأراضي الزراعية والمحافظة على قيمة التربة الزراعية.
- تطوير المناظر الطبيعية الريفية.
- تطوير بنية تحتية قانونية شاملة وجيدة للمناظر الطبيعية الريفية بهدف السياحة البيئية، وضمان تطورها وتجديدها إلى جانب استمرار النشاط الزراعي.

#### 4.1.2 أهمية التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية التي يتم توجيهها بشكل سليم وتنفذ وفق أسس صحيحة، ستؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتلبية الاحتياجات الأساسية على الصعيد المجتمعي، إذ أنها ستعمل على توفير العديد من فرص العمل، وتدني مستويات الفقر، هذا بالإضافة إلى كونها تخلق حالة من الشعور العام لدى جميع أفراد المجتمع بالأمن العام والشامل والشعور بالاستقرار، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتحرير المواطن من المشاكل والآلام (قشوع، 2009).

ويشير حمودة (1981) إلى أن التنمية الاقتصادية تضمن استقرار المجتمع وعدم جنوح أفرادهم وتوجههم نحو الانحراف، أو سلوكهم طرقاً هدامة والتي من شأنها أن تشيع الفرقة والحسد والتباغض والجريمة فيما بينهم، كما أن التنمية الاقتصادية تعمل على تأسيس وترسيخ سلم القيم الإنسانية الرفيعة، كذلك تؤدي إلى تحقيق السلام العالمي المنشود وإحلاله بدل الصراع الدموي والحروب القاتلة بين البشر.

أما على الصعيد الفلسطيني فإن التنمية الريفية الاقتصادية الفلسطينية تعتبر ضرورة قومية واستراتيجية ملحة وذلك كونها: (ظاهر، 2009)

1. توقف الأطماع التوسعية الاستيطانية الإسرائيلية في الريف الفلسطيني، وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة والعيش الكريم لأهالي الريف للصدوم فوق أراضيهم وتثبيتهم فيها، كذلك للتقليل من الهجرة الداخلية.

2. زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي.

3. الحد من نشاط سماسرة وتجار الأراضي الذين يقومون بشراء الأراضي الصالحة للزراعة وتركها دون استثمار لكي يرتفع سعرها ومن ثم يعودون لبيعها بأثمان مرتفعة، وشرائها لصالح المستوطنات الإسرائيلية.

4. تنظيم استعمالات الأرض داخل الريف الفلسطيني.

5. الحد من التجاوزات والتعديات على البيئة الريفية كالبناء العشوائي، وقطع الأشجار بطريقة جائرة، أو استهلاك الأراضي الزراعية لأنشطة أخرى كبناء محاجر وكسارات.

## 5.1.2 نظريات التنمية الاقتصادية:

لقد ظهرت العديد من النظريات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وفيما يلي نورد بعضاً منها على سبيل الذكر لا الحصر:

أولاً: نظرية التبعية:

يربط أصحاب هذه النظرية ومن أبرزهم فرناندو كاردوسو بين التخلف الناتج عن الاستعمار والإمبريالية والرأسمالية العالمية، واستنزاف اقتصاديات الدول المتخلفة والنامية، أي أن التبعية هنا هي العلاقة بين دولتين إحداهما الدولة المسيطرة اقتصادياً والأخرى الخاضعة لها. كما يرى أصحاب هذه

النظرية أن الحل يكمن من خلال الصراع الطبقي وتولي الطبقات العاملة الحكم من خلال التغيير الثوري وسيادة الاشتراكية. كما تهتم هذه النظرية بتحليل المتغيرات الخارجية وفرض نمط للتنمية على الشعوب دون النظر إلى الواقع الثقافي والتحديات الداخلية لكل مجتمع (إسماعيل، 2016).

ومن هنا يمكن إجمال النقاط التي تتشكل على أساسها نظرية التبعية فيما يلي: (Ferraro, 1996)

1. يشير مصطلح التخلف إلى حالة لا تستخدم فيها الدول النامية فيها الموارد.
2. إن التخلف يجعل البلدان الأكثر فقراً في العالم في سياق تاريخي مختلف تماماً عن غيرها من البلدان، إذ أن هذه البلدان ليست (وراء) أو (الحاق بالركب) إلى البلدان الغنية في العالم، فهي ليست فقيرة لأنها تخلفت عن التحولات العلمية أو قيم التنوير في الدول الأوروبية، بل هم فقراء لأنهم اندمجوا قسراً في النظام الاقتصادي الأوروبي فقط كمنتجين للمواد الخام أو يعملون كمستودعات للعمالة الرخيصة، وحرموا من فرصة تسويق مواردهم بأي طريقة تتنافس مع الدول المهيمنة.

وللتخلص من الهيمنة ترى نظرية التبعية أنه على الدول الفقيرة أن تلجأ إلى الاستخدامات البديلة للموارد المحلية التراثية التقليدية أفضل من أنماط استخدام الموارد التي تفرضها الدول المهيمنة. إذاً؛ فنظرية التبعية تحاول أن تفسر الحالة المتخلفة الحالية لكثير من دول العالم من خلال دراسة أنماط التفاعلات بين الأمم، والحجة بأن عدم المساواة بين الأمم جزء جوهري من تلك التفاعلات.

### ثانياً: نظرية أنماط التنمية – نموذج (H. Chenery):

وقد جاء في هذه النظرية إنه من الضروري إزالة كافة العقبات والتشوهات التي تعاني منها الدولة النامية، لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها: استخدام الأساليب التقليدية غير المتطور في صناعتها مما يؤدي إلى تدني جودة إنتاجها، وبالتالي يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي. وترجع هذه النظرية

سبب تراجع هذه القطاعات إلى تخلف الاقتصاد الوطني نفسه. كما وترى النظرية أيضاً أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية الاقتصادية ما لم تعتمد الدولة سياسة اقتصادية هادفة كإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة إلى القطاعات التقليدية، والعمل على تحديث وتطوير أساليب الإنتاج فيه لرفع مستوى الإنتاجية وتحسن الكفاءة والأداء، وخلق حالة من التشابك الاقتصادي بين القطاعات التقليدية والقطاعات الاقتصادية (الدليمي، 2015).

### ثالثاً: النظرية الكينزية:

ترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي: معدل النمو الفعلي وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل، ومعدل النمو المرغوب وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها، ومعدل النمو الطبيعي وهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضاً معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو (المسعودي، 2010).

#### رابعاً: نظرية الثورة النيوكلاسيكية الجديدة للتنمية الاقتصادية:

لقد ظهرت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقاً، وقد ركزت هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم إلى جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق، وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة. وترى هذه النظرية أن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي والذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي. كما ترى هذه النظرية أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، وتقليل صدور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن الجدير ذكره أن أنصار المذهب النيو كلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم هما: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (خشيب، 2014).

#### خامساً: نظرية التنمية لآرثر لويس:

تعتبر من أهم النظريات الحديثة في التنمية، فهي تركز على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، ويعتبر نموذج آرثر لويس نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الخمسينات والستينات، والذي مازال التمسك به مستمراً حتى يومنا هذا في العديد من الدول. وفي ضوء هذه النظرية، يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً

من القطاع التقليدي، فيفترض لويس من خلال هذه النظرية أنه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي دون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية. أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث (أوشن، 2014).

وخلاصة نظريته؛ إن التطور الاقتصادي يتطلب تحول الاقتصاد التقليدي الجامد إلى الاقتصادي الديناميكي الذي يعتمد على العمل المأجور، ويرمي أن الاحتياطات الكبيرة للقوى العاملة في القطاع التقليدي، أي في الريف هي نقطة الانطلاق إلى هذا التحول، وأن العنصر الأساسي للتنمية هو ظهور الطبقة الرأسمالية التي ستنشط القطاع العام والخاص.

## 6.1.2 تحديات عملية التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من التحديات التي قد تواجه التنمية الاقتصادية والتي بنتيجتها لا يمكن للتنمية تحقيق أهدافها، ومن هذه التحديات: (مندور، 2011)

1. عدم التخطيط الفعال وتوافر البيانات والمعلومات اللازمة للتنمية الاقتصادية.
2. هجرة الموارد البشرية المتخصصة.
3. وعدم وجود سياسة اقتصادية تنموية ملائمة.
4. انتشار الفوضى نتيجة للحروب وعدم الأمن والاستقرار.
5. تدني نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.
6. زيادة نسبة البطالة.

## 7.1.2 متطلبات نجاح التنمية الريفية الاقتصادية:

يتوقف نجاح التنمية الاقتصادية الريفية المتكاملة على: (قشوع، 2009)

1. أخذ المناطق الريفية في إطار مناطقها الجغرافية، مع دراسة مشاكلها وخصائصها المتنوعة.
2. تحقيق شمولية التكامل بين فعالية التنمية.
3. التعرف على حاجات وأوليات المجتمع الريفي والعمل على تلبيتها.
4. إشاعة الديمقراطية من خلال تحقيق المشاركة الشعبية على مختلف المستويات.
5. تضيق الهوة بين المناطق الحضرية والريف من حيث مستويات الدخل والخدمات.

## 8.1.2 تجارب في التنمية الاقتصادية:

نتناول فيما يلي أبرز الدول التي استطاعت أن تخرج بلادها من طور الدول النامية والمتخلفة إلى الدول المتقدمة من خلال قيامها بعملية التنمية الاقتصادية، ومن هذه الدول:

### 1.8.1.2 تجربة تايوان التنموية:

لقد كانت تايوان تحت الاحتلال الياباني عندما قامت الحرب العالمية الثانية، وفي هذه الأثناء تعرضت لتدمير بنيتها التحتية وتعرضها للكثير من الأزمات الاقتصادية، وهذا الأمر جعل من التايوانيين يبحثون عن خطط تنموية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال النمو الاقتصادية وأيضاً النمو العسكري، فبدأت خطتها التنموية من خلال برنامج المساعدات الأمريكية، وكذلك من خلال ميل التايوانيين إلى الادخار، والتفاني في العمل، مع وجود الاستقرار السياسي الذي بدأ يسود البلد، وأول ما بدأت به تايوان هو الإصلاح الزراعي كون أن البلد كان معتمداً في ذلك على اليابان، فبدأت الدولة في المشاريع الزراعية العائلية وبدأ استصلاح الأراضي الزراعية من قبل كبار الملاك من خلال تخفيضهم لإيجارات الأراضي التي كانوا يحصلون عليها نظير تجديد عقد الإيجار للفلاحين، قيام الحكومة ببيع



الأراضي التي كان يملكها يابانيون، كذلك قيام الحكومة بتطبيق قانون الأرض لمن يزرعها، هذا بالإضافة إلى قيام الدولة بشراء العديد من المساحات للقيام بزراعتها، هذه الإجراءات التي ابتعتها الحكومة والحوافز التي كانت تقدمها شجع العديد من المزارعين نحو التوجه للعملية الزراعية واستصلاح أراضيهم (العيسوي، 1995).

أدى الإصلاح الزراعي الذي قامت به تايوان إلى تقليص التفاوت في توزيع الدخل في الوقت الذي جرت في العملية التنموية بمعدلات مرتفعة، وتمويل عملية التصنيع من خلال السيطرة على الفائض الزراعي وتحويل جزء كبير منه لتمويل التصنيع، كما ركزت تايوان على إقامة الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية في المراحل الأولى، ومن ثم توجهت ذلك وتحديداً بعد منتصف السبعينات نحو الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والصناعات كثيفة التكنولوجيا والمهارة، كما عمدت الحكومة التايوانية على الجمع بين سياستي إنتاج بدائل الواردات والإنتاج للتصدير وهو ما يطلق عليه "نموذج ثنائي التصنيع" (بوعشة، 2009).

إن تحقيق تايوان لهذه الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية لم تكن لتتوفر لولا تعاون التايوانيين وتوجههم نحو الادخار، والتقاني في العمل، كذلك وجود العامل السياسي والسياسات الملائمة للحكومة، كما كان للدولة دور بارز في هذه النهضة التنموية، حيث أنها كانت القائدة للسوق ولم تكن مجرد تابع فقط.

## 2.8.1.2 تجربة سنغافورة التنموية:

كانت سنغافورة أحد الموانئ التي أقامتها شركة الهند الشرقية التابعة للإمبراطورية البريطانية في عام 1819م في نطاق التوسع الأوروبي في آسيا من أجل الأسواق والموارد الطبيعية ويتكون سكان سنغافورة من غالبية صينية وأقليات مالوية وهندية. وفي أواخر الستينات عندما بدأت شمس الإمبراطورية البريطانية في التراجع تم تقليص القواعد العسكرية البريطانية بما في ذلك قواعدا في

سنغافورة، وخلال هذه الفترة بدأت المطالبة المحلية من المثقفين ومجموعة من اليساريين المتعلمين في الصين وغيرهم باستقلال سنغافورة (الدليمي، 2015).

وبعد ذهاب الاستعمار الذي دام أكثر من (100) عام لم يكن لدى سنغافورة قطاعات اقتصادية واجتماعية قوية مثل الإسكان والصيرفة والتعليم والتمويل والنقل، لهذا عمدت الحكومة فوراً على تعديل قانون مكافحة الفساد والذي عكس رغبة سنغافورة في تأسيس حكومة رشيدة وسليمة، كما قامت بإدخال وإصلاح قانون الخدمة المدنية السنغافوري، ووضع قوانين تعزيز اللامركزية، ووضع قوانين الرواتب التنافسية لموظفي القطاع العام (الكندية، 2015).

كما عمدت سنغافورة على تحسين وتطوير ثقافة التعليم، حيث قامت بالإففاق على التعليم ووضع ميزانيات كبيرة لذلك بغية تخريج عمالة منتجة، كما عملت على جعل المقررات الدراسية تميل إلى العلوم والتخصصات الفنية بدل التخصصات الأخرى الأقل أهمية في هذه المرحلة التمهيدية، كما قام النظام التعليمي على أساس الأهلية والاستحقاق، فبعد التعليم الابتدائي يتقدم الطلبة لامتحانات تحدد قدراتهم واستعداداتهم ومن ثم يتم إرسالهم إلى مدارس ثانوية تتناسب مع قدراتهم الذهنية، فالأقدر بينهم يتوجهون إلى أفضل المدارس الثانوية، والآخرين يتوجهون كل حسب مستواه التعليمي، في حين أن الطلبة الذين لم يثبتوا جدارتهم للذهاب إلى المدارس الثانوية فإنهم يذهبون إلى مدارس تجارية تعدهم للعمل، وبعد أربع سنوات من الدراسة الثانوية يتقدم الطلبة لامتحان آخر يحدد من يذهب إلى الجامعة ومن هو أقل منه قدرة فيذهب إلى كليات التقنية للتدريب على مهارات العمل، ومن خلال هذه القوانين الصارمة استطاعت سنغافورة أن تحقق مخرجات كانت هي القاعدة التي ارتكز عليها المجتمع في التنمية (الدليمي، 2015).

وبعد وضع كافة القوانين التي تعمل على إصلاح الوضع التنموي فيها قامت بوضع رؤية تمثلت في أن تكون سنغافورة مدينة عالمية تتبنى مستويات مثالية للمعيشة والتعليم، وقد حدث هذا فعلاً مع مرور

الوقت، حيث تزامنت التنمية الاقتصادية مع تنمية المهارات القيادية والهيكل التنظيمي وثقافة التعلم، فوجد أنها مثلاً: قد عملت على تقديم دورات في التخطيط الإستراتيجي وتخطيط السياسات وتنمية المهارات القيادية للعاملين في القطاع العام منطلقاً بطبيعة الحال من الإيمان بالدور الهام للقطاع العام في صياغته للسياسات وقيامه بالدور التشريعي (الكندية، 2015).

فالمُطَّلَع على حكومة سنغافورة نجد أنها قيادة تمتاز بالنزاهة والواقعية والمرونة والتي تعتبر من العوامل الأساسية التي ساعدت على نهضة سنغافورة، فهذه القيادات لم تقوم بتبذير الأموال وثروة المجتمع على مشروعات مظهرية أو توجيهها نحو مجالات غير منتجة، وإنما كان هم الحكومة هو إحداث تنمية فعلية للمواطن، ولهذا فإننا نجد أن سنغافورة اليوم تصنف ضمن الدول القلائل التي يضم قطاعها العام أفضل القيادات بل أن أفضل قيادات القطاع الخاص هي في الأصل تم تدريبها حكومياً (الدليمي، 2015).

### 3.8.1.2 تجربة ماليزيا التنموية:

منذ حصول ماليزيا على الاستقلال، تحولت من دولة زراعية وتقوم ببعض التعدين للقصدير إلى دولة صناعية (82%) من صادراتها منتجات مصنعة، وارتفع فيها مستوى دخل الفرد من (\$300) إلى ما يزيد على (\$4000)، مع زيادة في تعداد سكانها من (5) مليون إلى (25) مليوناً وفق إحصائيات عام 2008م.

وقد شهدت الفترة (1981 - 2003) انطلاقة تنموية على كافة الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية؛ فعلى الصعيد السياسي نجد أن ماليزيا أكدت على تحقيق الاستقرار السياسي على بعض الممارسات السياسية، كما قامت بإعادة هيكلة المجتمع لتحقيق التقدم التنموي الاجتماعي والاقتصادي (الطفي، 2005).

وعلى الصعيد الاجتماعي، قامت ماليزيا بتحسين الثقافة التعليمية من خلال عدة سياسات انتهجتها ومنها التزام الحكومة بمجانبة التعليم الأساسي، والاهتمام بتعليم المرأة، والانفتاح على النظم التعليمية المتطورة، والاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال)، وتركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية، وتوجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية، والعناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي، والتوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية، وتوظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد، والربط بين التعليم وأنشطة البحوث (صالح، 1999).

وأما على الصعيد الاقتصادي، فنجد أنها قد انتهجت منهجاً مميزاً استطاع الخروج بها من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا عام (1997)، إذ لم تخضع لصندوق النقد والبنك الدوليين لعلاج ازمته بل عالجت ازمته ومشكلتها الاقتصادية من خلال برنامج اقتصادي وطني متميز عمل على فرض قيود مشددة على سياسة البلاد النقدية والسير بشروطها الاقتصادية الوطنية وليس الاعتماد على الآخرين الذين ييغون استغلال ازمته، فنجد أنها قد ركزت على المبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان النشاط التنموي وأداته، إذ أكدت على تمسكها بالقيم الأخلاقية والعدالة والمساواة الاقتصادية مع الاهتمام بتنمية الأغلبية المسلمة من السكان الأصليين من الملاويين وتشجيعهم على العمل بالقطاعات الإنتاجية، ويعد فكر رئيس وزراء ماليزيا الأسبق (مهاتير محمد) الفكر التنموي المحفز لقيادة ماليزيا لتكون دولة صناعية متميزة على مستوى آسيا على اقل تقدير، وجسدت التجربة الماليزية قدرة الدولة شعباً وحكومة في الاعتماد على الذات ولم يتحقق ذلك إلا بموجب توافر شرط الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي كان الحافز الأساسي في التقدم الاقتصادي (درج، 2015).

#### 4.8.1.2 تجربة الصين التنموية:

لقد عانت الصين حتى منتصف القرن الماضي من اضطرابات اقتصادية نتيجة للحروب والتضخم، فانتشر الفقر والبطالة بشكل كبير كذلك انتشار المجاعات والأمراض، وقد اتخذت الحكومة على عاتقها ومنذ اللحظة الأولى لاستقلالها عام 1959م بناء نظام اقتصادي للتخلص من البطالة والمجاعات المنتشرة، مع العلم بأن عدد سكانها يبلغ حينها حوالي المليار نسمة، وكان ثلثا أراضيها تعتبر جبلية وصحراوية، وعشر أراضيها فقط كانت مزروعة. ومن الملاحظ بأن الحكومة لم تتكل على أحد في عملياتها التنموية بل اعتمدت على نفسها، فعمدت على توجيه أكبر الاستثمارات الزراعية، ومن ثم قاموا بتأسيس بنية ثقافية من خلال حقن الاقتصاد بأيدولوجية محددة وذلك من خلال مقاطعة المنتجات الأجنبية، وفي عام 1975م وضعت الحكومة خطة حتى عام 2000 لتصبح ذات قوة اقتصادية كبرى، وقد عرفت هذه الخطة بـ(برنامج التحديث)، وكان مضمونها يركز على رفاهية المستهلك وزيادة الإنتاجية والاستقرار السياسي، وتأكيد زيادة الدخل الفردي وزيادة الاستهلاك، وإنتاج منتجات جديدة في ظل وجود قانون الإصلاح الزراعي وخفض عبء الضرائب على المشاريع غير الحكومية. وكان نتيجة هذه الإصلاحات هو تحول الصين إلى دولة صناعية منتجة وهي تعتبر اليوم من الدول المتقدمة اقتصادياً (مندور، 2011).

#### 5.8.1.2 التجربة الألمانية التنموية:

إن الرغبة الدائمة لألمانيا في التفوق الاقتصادي والتقني كان دائماً سبباً رئيسياً وراء تقدمها ونموها الاقتصادي ليس بدافع الاستهلاك، وإنما لقناعتها بأن ذلك يعد سبباً لدوران عجلة الاقتصاد، فإن القارئ لتاريخ ألمانيا وما مرت به من أزمات تدل على صلابته وإرادة الشعب والحكومة الألمانية ووجود بنية صناعية وتكنولوجية كانت سبباً في تخطي هذه الأزمات، والدال على ذلك الأزمات الاقتصادية التي كان يمر بها العالم وخاصة في دول أوروبا وأمريكا لم يكن يؤثر على ألمانيا، حيث يبقى اقتصادها

ثابت وغير مترنح، ناهيك عن القدرة الإبداعية في التقنية الألمانية كانت حاسمة في استقرار سوق صادراتها نحو باقي دول العالم، ويمكن القول بأن سر تقدم التنمية الاقتصادية والمستدامة لدى ألمانيا تعود لعدة خصائص منها خاصية التوحيد والربط وذلك بعدم فصل الماضي عن الحاضر، فالماضي وتجاربه تعمل على وضع الخطط للمستقبل، فألمانيا لا تعتبر بما يسمى القطعية في الفلسفة، بل تعتبر أن رؤى الحاضر يتجلى فيها الماضي اضطراراً لا اختياراً، وأما الخاصية الثانية فهي خاصية التفرّد، حيث أن ألمانيا لا تقلد غيرها وإنما تسلك طريق الإبداع، والخاصية الأخيرة هي خاصية التحويل، وهي تحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوة، ويظهر ذلك جلياً استغلالها لفترة التشتت وتجزئة ألمانيا، حيث دفعت الشركات الناشئة إلى التفكير مبكراً في التصدير والحرص على الاعتماد عليه منذ اللحظات الأولى، الشيء الذي رجع على هذه الشركات بالفضل الكبير والغنى وكذا اكتساب ثقافة ومهارة توجيه الصناعة نحو التصدير للخارج عوض الاكتفاء بحاجيات الداخل، وبهذا استطاعت ألمانيا توزيع المحاور الصناعية على طول البلد وعرضها مما خلق استقلالية في الموارد والرفاهية مما انعكس على المجتمع بالاستقرار كما حدد، بل قضى على الهجرة الداخلية من الأماكن الصناعية إلى غيرها ما دامت ألمانيا في مجملها مناطق صناعية وبذلك تمت تنمية كل محور بموارده الخاصة (أميم، 2014).

ومن الدول التي تحاول جاهدة أن تحقق التنمية الاقتصادية ليس فقط على مستوى الأرياف وإنما على مستوى الدولة ككل، ومن هذه الدول اختارت الباحثة:

### 6.8.1.2 تجربة الأردن التنموية:

لا زال الاقتصاد الأردني يتسم بصغر حجمه وارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي بالمقارنة مع حجم التجارة الخارجية والنتاج المحلي الإجمالي، وهذا نتيجة أن معظم الأردنيين يقيمون في المدن أي فيما نسبته (80%) و(20%) منهم يقيمون بالأرياف، وقد نتج هذا الفارق منذ البدء بظهور شركات البترول

في دول الخليج إذ بدأت الهجرة إليها مما قلل نسبة الأيدي العاملة في الزراعة في المناطق الريفية، وهذا الأمر جعل منه عرضة للتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية المحيطة بالمملكة، فنجد أنه في أواخر الثمانينات من القرن الماضي قد تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، حيث اضطرت المملكة حينذاك اللجوء لبرامج الإصلاح الاقتصادي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعالجة التشوهات الهيكلية والاختلالات المالية، وفي العام 2008 تأثرت الأردن بالأزمة المالية العالمية، وما تبعها من حركات وثورات شعبية في العديد من الدول العربية وخاصة المجاورة منها، والتي فرضت على الأردن واقعاً جديداً وخاصة من زيادة عدد الوافدين إليها، الأمر الذي ساهم في تباطؤ معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الموازنة وحجم المديونية الخارجية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، بالإضافة إلى تزايد الضغط على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية، كذلك توفير المياه والطاقة المحدودة أصلاً نتيجة لعدم الاستقرار في المنطقة واستيعاب مئات الآلاف من المهجرين، لكن مع كل هذه التحديات لا زالت الأردن تسعى قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة، ولو بشكل أبطأ مما هو مستهدف، وهذا يعود إلى العقد الاجتماعي غير المكتوب بين الشعب والقيادة حول ضرورة الإصلاح دون تقويض نظام الدولة، واعتماد نهج التخطيط التنموي بعيد المدى المرن، تمثل بالأجندة الوطنية ورؤية الأردن 2025، ويتم تنفيذه من خلال برامج تنفيذية مدة كل منها ثلاث سنوات لتأخذ بالاعتبار التطورات المحلية والإقليمية والدولية دون الانحراف عن الأهداف المرسومة، وهذه الأهداف هي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومحاربة الفقرة والبطالة، وإيجاد مجتمع آمن يتمتع فيه الجميع بالمساواة والعدالة، وتوفير خدمات البنية التحتية، وحماية البيئة والإدارة المستدامة للأراضي (الأسكوا، 2015).

## 7.8.1.2 تجربة مصر التنموية:

لقد مرت التجربة المصرية التنموية ومنذ عام 1952 ثلاث مراحل أساسية، الأولى: مرحلة الاعتماد على مركزية اقتصادية بقيادة الدولة واقتصاد موجّه نحو الداخل، والثانية: مرحلة الانفتاح الاقتصادي (المحدود)، والثالثة: فهي مرحلة التثبيت والتكيف الهيكلي والتوجهات الليبرالية الجديدة (صالح، 2002).

لقد كان لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي اعتمدها مصر منذ منتصف السبعينيات تأثير كبير في المجتمع بشكل عام وفي الريف بشكل خاص، نتيجة قوانين الإصلاح الزراعي الذي ساهم في تحقيق تحسن ملموس في أوضاع المساواة والنفوذ إلى الموارد والخدمات وخطط التنمية المرتكزة على محاربة الفقر، أدى الإصلاح الاقتصادي المضاد، الذي بدأ مع الانفتاح الاقتصادي في عام 1975 واستمر مع توقيع برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة 1991 ثم مدد في سنة 1997، وصولاً إلى السياسة الليبرالية الفجة تحت ضغط البنك الدولي وصندوق البنك الدولي، إلى إزالة مكتسبات الحقبة الناصرية ورفع معدلات اللامساواة والفقر، وهذا الأمر قد أدى إلى حدوث العديد من الاشتباكات العنيفة بين الفلاحين والحكومة المصرية ذهب ضحيتها العديد من القتلى والجرحى والاعتقالات التي نالت الآلاف، كما تعرض العديد من الفلاحين للترهيب والاحتجاز غير القانوني والتعذيب، واستمرت هذه الاحتجاجات حتى حدوث ثورة كانون الثاني 2011 وإسقاط النظام السابق وعدم الاستقرار السياسي وكل ذلك نتيجة لأسباب اقتصادية واجتماعية وارتفاع معدلات الفقر وزيادة اللامساواة (النور، 2014)، والناظر إلى أرض الواقع والمشاهد التي يمر بها الشعب المصري نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وعدم السعي قدماً إلى التطوير والتقدم والتنمية، لا زال يعاني من الفقر واللامساواة وخاصة في المناطق الريفية.



## 8.8.1.2 تجربة سورية التنمية:

منذ والحكومة السورية كانت تهتم كثيراً بتطوير الريف وتنميته، حيث أسهمت معظم الوزارات والمؤسسات في عملية التنمية الريفية في إطار خطط وبرامج تنمية محددة، حيث عمدت الدولة إلى تنظيم العملية الزراعية، وتطوير فرص العمل في المشروعات الريفية الزراعية والصناعية، وتطوير وسائل الري، وتقديم المعونات للفلاحين، وقد تبنت الحكومة تلك الخطط لتلبية احتياجات سكان الدولة الغذائية والمحالة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم السلع الغذائية، وكذلك أيضاً من أجل الاستخدام الكامل للموارد الزراعية مع التركيز على المشروعات الزراعية والتصنيع الغذائي، بالإضافة إلى تشجيع رأس المال الخاص والمشارك على الاستثمار في مجال الزراعة والثروة الحيوانية، كذلك تحويل التعاونيات الزراعية الخدمة تدريجياً إلى تعاونيات إنتاجية في المناطق الريفية، هذا بالإضافة إلى سعيها إلى إعداد بنية تحتية متكاملة لتخدم العملية التنموية الريفية (صالح، 2002).

ولتحقيق الخطط التي وضعتها الحكومة السورية قامت بوضع عدة أهداف؛ منها: وضع سياسات وطنية متكاملة للحد من مظاهر التلوث بأشكاله كافة ومكافحة التصحر وإغناء التنوع الحيوي واعتماد التخطيط المبني على استدامة الموارد، كذلك التركيز على التنمية الريفية المكانية المستدامة والعمل البيئي المحلي، كذلك العمل على تحقيق تشابك تخطيطي بين البيئة والقطاعات الإنتاجية والخدمية للاقتصاد الوطني لضمان حماية البيئة واستدامة التنمية، كذلك من الأهداف التي تحاول الدولة السعي لتحقيقها هو رفع مستوى الوعي البيئي العام، وبناء القدرات المؤسسية والفردية والتنظيمية للعمل في قطاع البيئة. ولتحقيق هذه الأهداف عمدت الحكومة إلى مشروعات قروض التنمية الريفية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) وكان الهدف من هذا المشروع هو مكافحة الفقر والحد من البطالة، وتفعيل مشاركة المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية، وكذلك ترسيخ مبدأ المساعدة الذاتية وتطبيق النهج التشاركي، هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام التمويل الصغير عبر مؤسسة تمويلية والعمل

على تسويقها، وكذلك تطوير قاعدة معلومات حول التنمية البشرية المستدامة وتأهيل كادر من الخبرات الوطنية، ومن المشروعات الأخرى أيضاً مشروع دعم التأهيل والعيش المستدام في منطقة زيزون بالتعاون مع (UNDP) وكان الهدف من المشروع اعتماد المجتمع المحلي على الذات في إنشاء المشاريع، وأيضاً كان يهدف إلى نشر وتسويق فكرة التمويل الأصغر، بالإضافة إلى الادخار لدى الفقراء، وخلق فرص عمل بتأمين التمويل المالي والفني للأسر لتنفيذ مشاريع مدرة للدخل، وكذلك توعية المستهدفين على أهمية البرامج الإنمائية لتحقيق التنمية، بالإضافة إلى العمل على محاربة المربابين، هذا بالإضافة إلى تدعيم مشاركة المرأة المحلية في مختلف النشاطات (الميداني، 2009).

وإذا ما عدنا إلى ما قبل الحرب على سورية نجد أن الدراسات قد أكدت على أن المشاريع التي اتبعتها الحكومة السورية قد لاقت نجاحاً ملموساً وقد تم تطوير العديد من الأرياف وتنميتها، فالمشاريع التي أخذت الدولة في تنفيذها وبالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبعض المستثمرين المحليين ساهمت في تثبيت سكان الريف في قراهم، مع توفير كافة المستلزمات الزراعية لهم، كذلك ضاعف من إنتاج الأرض الزراعية، وأسهم في إنشاء الكثير من الصناعات الريفية، مما ترتب على ذلك الحد من البطالة وتوفير فرص عمل للباحثين عنه من أبناء الريف، وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي (صالح، 2002).

ولكن فيما يبدو وحسب وما يجري من أوضاع سياسية غير مستقرة ويمكن القول بأنها همجية، قد دمرت تلك العملية التنموية، حيث أن معظم القرى السورية قد هجر سكانها، أو قتلوا، أو فقدوا، ناهيك عن التدمير الكبير للبنى التحتية نتيجة القصف المدمر لها مما أدى إلى إلحاق أذى كبير بالعملية التنموية التي حصلت سابقاً.

## 9.8.1.2 تجربة فلسطين في التنمية الريفية الاقتصادية:

إن الاقتصاد الفلسطيني يختلف كثيراً عن اقتصاديات الدول العربية والإسلامية، حيث أنه مر بالعديد من الأوضاع السياسية التي أثرت على تطوره ونموه، ففي عام 1948 فقد الاقتصاد الفلسطيني الإنتاجية، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطين التاريخية وإلحاق الضفة الغربية إلى النظام الأردني، وقطاع غزة إلى النظام المصري، الأمر الذي أثر سلباً على قدرته على النمو والتطور، وفي عام 1967 تعرضت هذه الأجزاء الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي الأمر الذي أوقع الاقتصاد الفلسطيني بين فكي هذا الاحتلال والذي تحكم بكافة موارده الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية عبر سياساته وأوامره العسكرية التي حالت دون نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني (شعبان، 1996)، ومع دخول السلطة الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية بعد توقيع معاهدة أوسلو وحصولها على أجزاء جغرافية محدودة غير مترابطة الحدود، حاولت أن تبدأ بالتنمية الاقتصادية ولكن مع أحداث انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الثانية) وإعادة الانتشار لقوات الاحتلال مرة أخرى أدى إلى تدمير البنية التحتية شبه كامل تقريباً، الأمر أعاد محاولات التنمية إلى الخلف، والتراجع في مستوياتها، وما تلا ذلك من الشقاق بين فتح وحماس على إثر فوز حماس بالانتخابات وما تبع ذلك من حصار دولي على أموال الدول المانحة، وإغلاق للمعابر والحدود وخاصة على الصادرات والواردات جعل من الاقتصاد الفلسطيني مهدد بالانهيار نهائياً (الأغا وأبو جامع، 2010).

ومن هنا نجد أن: الاقتصاد الفلسطيني الساعي للتنمية يواجه العديد من التحديات والتي أشار إليها (اشتيه، 2011) ما يلي:

1. ضعف الاقتصاد الفلسطيني في التصدي للمؤثرات الخارجية مع ضعف في توفير قاعدة اقتصادية تنموية.

2. سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المصادر الطبيعية الفلسطينية.

3. تدمير الاحتلال الإسرائيلي للبنية التحتية التي أدت إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من تلبية أدنى المتطلبات الاستثمارية.

4. تجزئة الاحتلال الإسرائيلي للسوق الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة أدى إلى فقدان العديد من فرص استغلال السوق المحلي وبالتالي إيقاف العديد من المشاريع الاقتصادية التنموية.

5. تحكم الاحتلال الإسرائيلي بالمواد الوسيطة وإضعاف القيمة المضافة الوطنية في الوحدات الإنتاجية.

6. الفساد الذي يمارسه بعض أصحاب القرار في السلطة.

ولكي يستطيع الاقتصاد الفلسطيني تحقيق التنمية وخاصة التنمية الريفية فإن عليه إيجاد طرق ووسائل تقلل في موجهها من الاعتماد على المعونات الأجنبية كمصدر لتمويل عملية التنمية، كذلك على السلطة أن تزيد من إنفاقها على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية والتي تزيد من المردود الاقتصادي، وأن تعمل على بناء قاعدة اقتصادية متينة تؤمن العيش الكريم لأفراد الشعب الفلسطيني، كذلك أن تعد خطة تعمل بموجهها على الانسحاب التدريجي من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في التجارة والعمالة، وكذلك أن تركز على تنمية الموارد البشرية الفلسطينية من خلال التعليم والتدريب المهني والإداري واكتساب أنماط تكنولوجية ملائمة (الأغا وأبو جامع، 2010).

## 2.2 الدراسات السابقة:

### 1.2.2 الدراسات العربية:

دراسة حسون والحيالي (2015) عنوانها: "التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية في ريف قضاء خانقين". هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التخطيط الإقليمي والقطاعي في تحقيق تنمية زراعية في قضاء خانقين. وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي، حيث اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية لثلاث أرياف تابعة لقضاء خانقين وهي: مركز قضاء خانقين وناحيتي جلولاء والسعدية. وبعد إجراء التحاليل المناسبة بيّنت الدراسة دور التنمية في الاستيطان الريفي، كما ظهر دور التخطيط الإقليمي واضحاً في بناء القرى لمخططة، ودور التخطيط الإقليمي في تنمية القرى المختارة من بين المستوطنات الريفية القديمة. كما أشارت النتائج أن للمشاريع الإروائية الحديثة وصيانة القديمة في منطقة الدراسة دوراً كبيراً في تحول مساحات من الأراضي غير المستثمرة في الزراعة إلى أراضي زراعية وقامت حولها المستوطنات الريفية.

دراسة أوثن (2015) عنوانها: "تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة". هدفت الدراسة إلى توضيح كيف يمكن تحقيق تنمية ريفية مستدامة من خلال تنفيذ جملة من الإجراءات والتدخلات في الفضاءات الريفية والمتمثلة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، بالإضافة إلى تبيان أهم المبادئ اللازمة لتحقيقه على أرض الواقع، هذه المبادئ المتمثلة في الحوكمة الإقليمية، اللامركزية، مفهوم تعدد وظائف الزراعة بالإضافة إلى أسلوب التنمية الإقليمية. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تقييم مجموعة من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، والمنفذة بعدة بلديات من ولاية خنشلة، حيث تم تحليل وتقييم آثار هذه المشاريع في تحقيق تنمية ريفية مستدامة بهذه المناطق، وقد تم استعمال مقاربتين في ذلك، تتعلق الأولى بالتقييم على المستوى الجزئي من خلال دراسة وتقييم كل

مشروع جوارى على حدة، في حين ارتبطت المقاربة الثانية بالتقييم على المستوى الكلي وذلك باستعمال معايير تقييم المشاريع التنموية والمتمثلة في معايير: الارتباط، الكفاءة، الفعالية، الأثر، والاستدامة. كما اعتمدت الدراسة على المقابلة كأداة للدراسة والتي تبين من خلالها عدم قدرة الفاعلين المحليين والقائمين على كافة القطاعات المعنية بتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بتراب ولاية خنشلة، على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية والخارجية بالشكل المطلوب واللازم، قصد تحقيق تنمية شاملة بهذه المناطق، كما أظهرت النتائج عدم تحقيق أسس ومبادئ التنمية الريفية المستدامة المتعارف عليها دولياً في مناطق ولاية خنشلة، وهذا ما يبين عدم قدرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة المنفذة بولاية خنشلة في تحقيق مبادئ التنمية الريفية المستدامة.

**دراسة المختار (2015) عنوانها: "دور الأساليب التقليدية في استدامة التنمية الزراعية في المناطق الجافة وشبه الجافة".** هدفت الدراسة على البحث عن دور الأساليب التقليدية في استدامة التنمية الزراعية في البيئات الجافة وشبه الجافة في محلية الدويم بولاية النيل الأبيض. ويفترض وجود علاقة عكسية بين معدلات الأمطار والحاجة لاستخدام هذه الأساليب في الزراعة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت المعلومات بواسطة الملاحظة والمقابلة والاستبيان. وقد توصل البحث لأهمية دور الأساليب الزراعية التقليدية في استدامة التنمية في البيئات الجافة وتأمين الأمن الغذائي، وأكد على وجود علاقة مباشرة بين كمية الأمطار والأساليب التقليدية للزراعة.

**دراسة الشبعان (2013) عنوانها: "معوقات التنمية الريفية وأثرها في ضعف مشاركة المجتمع المحلي" دراسة تطبيقية على منطقة ضرية بالقصيم".** هدفت الدراسة إلى الوصول إلى معرفة معوقات التنمية في ضرية، وأثرها في ضعف دور الأهالي في المشاركة في التنمية، والبحث عن أفضل السبل لتنمية المنطقة عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية، وفي سبيل تحقق هذه الأهداف تم اختيار المنهج الوصفي لمناسبته لهذه الدراسة، حيث تم استخدام وصف البيانات وتفسيرها، وتم الخروج

بمجموعة من النتائج كان من بينها: أن من أبرز معوقات التنمية التي ساهمت في ضعف دور الأهالي: شح المياه لوقوع المنطقة ضمن الدرع العربي، كما أن موقع ضرية البعيد عن المراكز الحضرية مع ضعف شبكة الطرق ساهم في صعوبة الاتصال بمراكز الخدمات والإدارة، يضاف إلى ذلك أن محدودية الصلاحيات، ونقص البيانات كان له دور في ضعف تخطيط برامج التنمية، ما نتج عنه تأخر تنفيذها، كما أن الذي ساهم في ضعف دور السكان في التنمية ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء والأمهات، وتدني مستوى الدخل ما نتج عنه هجرة مجموعة من المؤهلين علمياً إلى المراكز الحضرية فساعد ذلك على ضعف في المؤسسات الاجتماعية، وتعطل في معظم المشاريع الاستثمارية.

دراسة الحبيس (2012) عنوانها: "العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التنمية الريفية بمحافظة عجلون". هدفت الدراسة إلى تحليل ومناقشة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التنمية الريفية بمحافظة عجلون وذلك باختيار بعض من تلك الخصائص بتحليلها، وتحديد أبرز العوامل الأساسية المؤثرة في التنمية الريفية، وبيان رغبة السكان بالهجرة إلى المدينة لإظهار أهمية البعد المكاني في التخطيط التنموي الإقليمي. ولتحقيق ذلك فقد استخدمت عينة عشوائية منتظمة من الأسر الريفية في هذه المحافظة وجمعت البيانات المطلوبة بطريقة المقابلة الشخصية باستخدام الاستمارة التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض، واستجابت (1475) أسرة ريفية خضعت لعملية التحليل الإحصائي وموزعين على (43) تجمعاً ريفياً في هذه المحافظة والتي يقل عدد سكانها عن (5000) نسمة. وتم كذلك استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تنمية الريف تعليمياً في منطقة الدراسة ذات أثر فعال، كما وتوصلت إلى وجود فرق في المستوى التعليمي للجنسين إذ تزيد نسبة التعليم بين صفوف الذكور أكثر من الإناث، وأن مساهمة النساء في

النشاط الاقتصادي مساوية للرجال وارتباط انخفاض الأمراض بتطور الخدمات الصحية، وكذلك وجود علاقة بين تنمية الريف ورغبة السكان بالهجرة.

دراسة تمار وطالبي (2011) عنوانها: "التنمية الريفية المستدامة وواقع المرأة الريفية" دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة". هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب تخلف الريف في ولاية المسيلة وهي إحدى العقبات الأساسية التي تعترض طريق تحقيق التنمية الشاملة في هذه المنطقة من الموارد الاقتصادية، وإلى التوزيع غير العادل للإنتاج، وبطالة لليد العاملة الريفية، كذلك تهدف الدراسة إلى معرفة واقع المرأة الريفية في ظل برامج التنمية الريفية المسيطرة. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمين استبيان تم توزيعه على مجموعة من التجمعات الريفية على مستوى البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة والبالغ عددهم (9) بلديات. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة الأمية بين النساء ما تزال أعلى منها عند الرجال، كما أظهرت النتائج أن الفئة العمرية (15-29) سنة ما تزال تشكل نسبة كبيرة من سكان ريف المنطقة سواء لدى الرجال أو النساء، مما يتطلب توفير الخدمات التعليمية والصحية وفرص عمل مستقبلية، وأن هناك ارتفاع في نسبة العاطلين عن العمل في ريف المنطقة، وما تزال عدد من الأسر الريفية تعيش في حالة من الفقر نتيجة لعدم توفر فرص عمل لأبنائها.

دراسة بركات (2010) عنوانها: "دور المجالس القروية المنتخبة في محافظة جنين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية". هدفت الدراسة إلى معرفة دور المجالس في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكانها، حيث بلغ عدد المجالس (20) مجلساً وبلغت نسبة سكان تلك المجالس (0.16) من بين سكان المحافظة، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي مستخدمة أداتين من أدوات البحث العلمي، أداة المقابلة لرؤساء المجالس القروية المنتخبة وكذلك أداة الاستبانة لمعرفة رأي المواطنين، متلقي الخدمات، والمنتفعين من المشاريع والبرامج. وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج وهي أن



المجالس القروية المنتخبة تلعب دوراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذها العديد من المشاريع والبرامج التي تصب في خانة مجالات التنمية الاجتماعية، كالصحة والتعليم والعمالة، وكذلك مستوى اهتمامها بمجالات التنمية الاقتصادية، الصناعة والتجارة والزراعة، وما يترتب عليها من خدمات، وأثبتت قدرتها على التعاون والتشبيك مع المؤسسات القطاعية والحكومية منها وغير الحكومية، لإفادة تجمعاتها في نواحي مختلفة من احتياجاته، مما ساهم في خلق حالة من الثقة بين المواطن ومؤسسته الأهلية.

دراسة عبد ربه (2009) عنوانها: "دور المجالس المشتركة في الضفة الغربية في التنمية والحكم المحلي". حيث هدفت الدراسة إلى بحث الدور التنموي لمجالس الخدمات المشتركة في الضفة الغربية بالإضافة إلى دورها في تعزيز وحدات الحكم المحلي وكذلك العقبات والمعوقات حيث تشكل المجالس المشتركة العمود الفقري للخدمات المقدمة للمواطنين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. واتبع الباحث المنهج الوصفي في بحثه، كما وقد تكون مجتمع الدراسة من أصحاب وصنّاع القرار ورؤساء ومهندسي ومحاسبي ومدراء ومدراء تنفيذيين لمجالس الخدمات المشتركة في الضفة الغربية حيث بلغ عدد المبحوثين (108) مبحوثاً. وتكونت أدوات الدراسة من الاستبيان والمقابلة. ومن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة هو معرفة الدور التنموي للمجالس المشتركة ومدى نجاح هذه التجربة في خدمة المجتمع المحلي الفلسطيني وتعزيز مكانة الحكم المحلي، بالإضافة إلى الوقوف أمام النجاحات والإخفاقات للمجالس المشتركة ومعرفة مدى تقييد والتزام هذه المجالس بالأنظمة والقوانين ذات الصلة.

دراسة قشوع (2009) عنوانها: "إستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية حالة دراسية منطقة الشعراوية بمحافظة طولكرم". حيث هدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية ملائمة للتنمية الريفية المتكاملة، تعمل على تطوير التجمعات السكانية في منطقة الشعراوية، وجذب الاستثمار إليها

واستغلال إمكانياتها من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي من ورفع مستوى معيشة المواطنين ورفاهيتهم وتحسين مستوى الخدمات. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أدوات المسح الميداني والمقابلات الشخصية مع المؤسسات الحكومية ويغر الحكومية في منطقة الشعراوية بشكل خاص ومحافظة طولكرم بشكل عام. وقد أظهرت نتائج الدراسة مدى الأهمية الاقتصادي والاجتماعية لمنطقة الشعراوية وكذلك خصائصها الطبيعية والديمغرافية من حيث موقعها الجغرافي ووقوعها على أكبر حوض مائي، كما أشارت النتائج أن هذه المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وفيزيائية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أخصب أراضيها مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة.

دراسة السالم (2008) عنوانها: "واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للتجمعات المحلية في منطقة طوباس". حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للتجمعات السكانية في منطقة طوباس (طوباس، طمون، تياسير، عقابا، الفارعة). واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام بعض الأدوات العلمية كالاستبيان، والمقابلة لتوفير أكبر قدر من المعلومات الأساسية للدراسة بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى المتوفرة من مصادرها المختلفة. ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة: عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات العامة في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تميز بعض التجمعات السكانية عن بضعها في منطقة الدراسة، وأظهرت كذلك وجود ضعف في الخدمات الطبية، حيث تعاني المنطقة بشكل رئيسي من عدم توفر أي مستشفى، إضافة إلى وجود عجز في المراكز الصحية ونقص في الأطباء المتخصصين، كذلك أشارت النتائج إلى توجه المجتمع المحلي نحو التوسع العمراني في الأراضي الزراعية، الأمر الذي يهدد مستقبل قطاع الزراعة كمورد اقتصادي هام ورئيسي في المنطقة.

## 2.2.2 الدراسات الأجنبية:

ورقة بحثية بيلوشا وآخرون (Peluchaa, et., al. 2017) عنوانها: نظرية وواقع تطبيق سياسة التنمية الريفية للاتحاد الأوروبي في سياق منظور التماسك الإقليمي - حالة الجمهورية التشيكية في الفترة الطويلة الأجل 2004-2013. حيث هدفت الورقة إلى تقييم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للبلديات التي تم في إطارها تخصيص إعانات لسياسة التنمية الريفية. وقد اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي التحليلي، كما اعتمدت على تحليل أهم الأدوات والمخصصات المالية للجمهورية التشيكية والتي تنقسم إلى المخصصات الزراعية وغير الزراعية للفترة 2004 - 2013. وقد أشارت نتائج التحليل إلى وجود ترابط وثيق واستهداف الأدوات الزراعية في الأراضي الزراعية والبلديات ذات خصائص القطاع المدعوم. وكانت الأدوات غير الزراعية هامشية من الناحية المالية وتنوعت فيما يتعلق بتركيزها. كما أشارت النتائج أنه لم تكن هناك علاقة بين الإعانات المقدمة والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلديات المدعومة واضحة تماماً.

دراسة ماني (Manyi, 2007) عنوانها: الحكومات المحلية والتنمية الريفية: دراسة حالة لبويا في الكاميرون. وتبحث هذه الدراسة في الأسباب التي لأجلها بويا لا تزال متخلفة من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أنها تدرس دور الحكومات المحلية في التنمية الريفية في النظم اللامركزية التي يفترض أنها ديمقراطية من خلال إطار التمكين. وهذه الدراسة تجري في مقاطعة جنوب غرب الكاميرون وفي بويا على وجه التحديد، والتي لها خصوصياتها من الناحية الديمغرافية والبيئية عندما يتصل بها من شواغل. وقد أشارت الدراسة إلى أن التمكين السياسي شرط أساسي مسبق للتنمية، ويفترض من هذا المنظور أيضاً أن اللامركزية السياسية تعزز التمكين الذي يوفر إطاراً مناسباً للاستجابة بكفاءة لاحتياجات السكان المحليين، كما ويمكن للتمكين أن يعزز التنمية من خلال توفير القدرات والقيم والسبل للسكان المحليين للمشاركة الكاملة في صنع القرار وأي جهد هادف لتحسين

حياتهم، وينظر إلى اللامركزية الديمقراطية باعتبارها محركاً للتنمية. كما وتبين نتائج الدراسة أن السلطة لم تنقل بالكامل من الحكومة المركزية إلى الوحدات اللامركزية وأن الجماهير الريفية لا تزال غير مؤهلة وبالتالي فإنها لا تشارك مشاركة كاملة في تنمية بوياء.

### 3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاستعراض السابق للدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية نلاحظ أنها تعددت في أهدافها وتساؤلاتها ومحاورها ونتائجها، ونجد أن معظم هذه الدراسات ركز على التخطيط الإقليمي للتنمية الريفية، وتقييم آثار تنفيذ المشاريع، أو أنها تبحث في معوقات التنمية الريفية وأثرها في ضعف مشاركة المجتمع المحلي، أو أنها تبحث في العوامل المؤثرة على التنمية الريفية، أو تبحث في دور الحكومة في التنمية الريفية، لكن لم توجد أية دراسة تبحث في واقع وآفاق التنمية الريفية، وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تبحث في واقع وآفاق التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر سكان منطقة الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم، كما تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة في طبيعة العينة التي تناولتها والتي كانت تشمل سكان ومسؤولين في قرى الريف الشرقي والذي لم تتعرض له أي من الدراسات السابقة.

### 3.2 الخلاصة:

يمكن أن نستخلص من خلال الفصل الحالي أن التنمية انطلقت من المفهوم الذي يعني تحسين قدرات الفرد بحيث يصبح قادراً على إشباع حاجاته الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، إذ أن التنمية الاقتصادية هي عملية توسيع خيارات الأفراد بحيث يصبحوا قادرين على التمتع بمستوى مرتفع من الدخل وبعياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم، وتحسين المستوى الصحي والتكنولوجي.

ومن خلال ما تم تناوله من دراسات سابقة ونماذج لدول سعت نحو التنمية الاقتصادية وحققت هذه التنمية بنجاح مبهر، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها كانت تعاني من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة جداً، بل يمكن القول بأنها كانت مزرية، مع ذلك فقد استطاعت من خلال تعاون الحكومة أولاً بإقرار بعض السياسات والقوانين التي تعمل على تشجيع المواطنين وتحفزه نحو التنمية، وأيضاً من خلال رغبة المواطنين في العمل الجاد والإخلاص والتفاني كلها ساعدت تلك الدول على تحقيق أفضل مستويات التنمية.

في حين أن الدول التي لا زالت تعاني من الفساد الحكومي، والثورات والاحتلال فإن التنمية الاقتصادية بها تسير بشكل ضعيف وممتدٍ، ولكي يتم تحقيق أفضل مستويات التنمية فإنه من الواجب القضاء على الفساد الحكومي والحد منه نهائياً، مع محاولة إيجاد الاستقرار السياسي قدر الإمكان، وإيجاد قوانين وسياسات وإجراءات تحفز المواطن نحو التنمية الاقتصادية عموماً والريفية خاصةً.

## الفصل الثالث

الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة وعلاقتها بالتنمية الريفية الاقتصادية

1.3 تمهيد

2.3 الخصائص الطبيعية

3.3 الخصائص السكانية

4.3 خلاصة

## الفصل الثالث

### الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة وعلاقتها بالتنمية الريفية الاقتصادية

#### 1.3 تمهيد:

يتناول هذا الفصل الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة وعلاقتها بالتنمية الريفية الاقتصادية، وذلك من خلال استعراض التعريف بمناطق الدراسة، وكذلك الموقع والتركيب الجيولوجي، والتربة، والمناخ، وموارد المياه، والخصائص السكانية لمحاولة التعرف على تأثيرها على التنمية الريفية في منطقة الدراسة.

#### 2.3 الخصائص الطبيعية:

إن الخصائص الطبيعية والبشرية تتدخل في تحديد وسائل التنمية الريفية، فهي التي تحدد مسارها، ومدى ملائمتها لموقع دون آخر، ومع ذلك فقد يساهم تدخل الخصائص الطبيعية والبشرية من التنمية الريفية الاقتصادية، وتعد دراسة العوامل الطبيعية لمناطق الدراسة، والإلمام بخصائصها، إحدى النقاط المهمة في الدراسة، حيث يمكن من خلالها فهم مدى انعكاسها على التنمية في المنطقة، فهي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على التنمية الاقتصادية الريفية، وتحديد انتشارها وتوجيه مساراتها، وفيما يلي نوضح الخصائص الطبيعية لقرى الريف الشرقي موضع الدراسة:

#### 1.2.3 الموقع الجغرافي:

ويقصد به المكان الذي تحتله القرى بالنسبة للمناطق المحيطة أو الأجزاء المجاورة لها، ولهذا المكان دلالة جغرافية وموقع الظاهرة هو المنطقة أو الإقليم، كما أن أهميته نسبية غير مطلقة؛ فالموقع الواحد - كمنطقة مختلفة المظاهر - تشتمل على عدد من المواضع غير المتطابق (خطيب، 2011).

ويرى (جرار، 2000) أن الموقع الجغرافي هو: عنصر غير ثابت حيث تتغير أهميته من فترة إلى أخرى نتيجة عدة عوامل أهمها: تطور وسائل النقل المختلفة، كذلك الطرق التي تعد من أهم العوامل التي تغير أهمية الموقع الجغرافي لأي إقليم أو منطقة، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والتقلبات الإدارية التي تشهدها أي منطقة ولعل أوضح مثال على ذلك هو قرى محافظة بيت لحم وخاصة قرى مناطق الدراسة من حيث تغير مكانتها وأطوال الطرق واتجاهاتها قبل وبعد الأعوام 1948 و1967، ونخلص هنا إلى القول إلى أن الموقع العام يرتبط ويتأثر بالعلاقات والاتصالات بين أرجاء العالم ككل وبين المكان وما يجاوره، وبالمكانة السياسية والحضارية والاقتصادية للمكان وصلاته بالعالم الخارجي أو المحيط به.

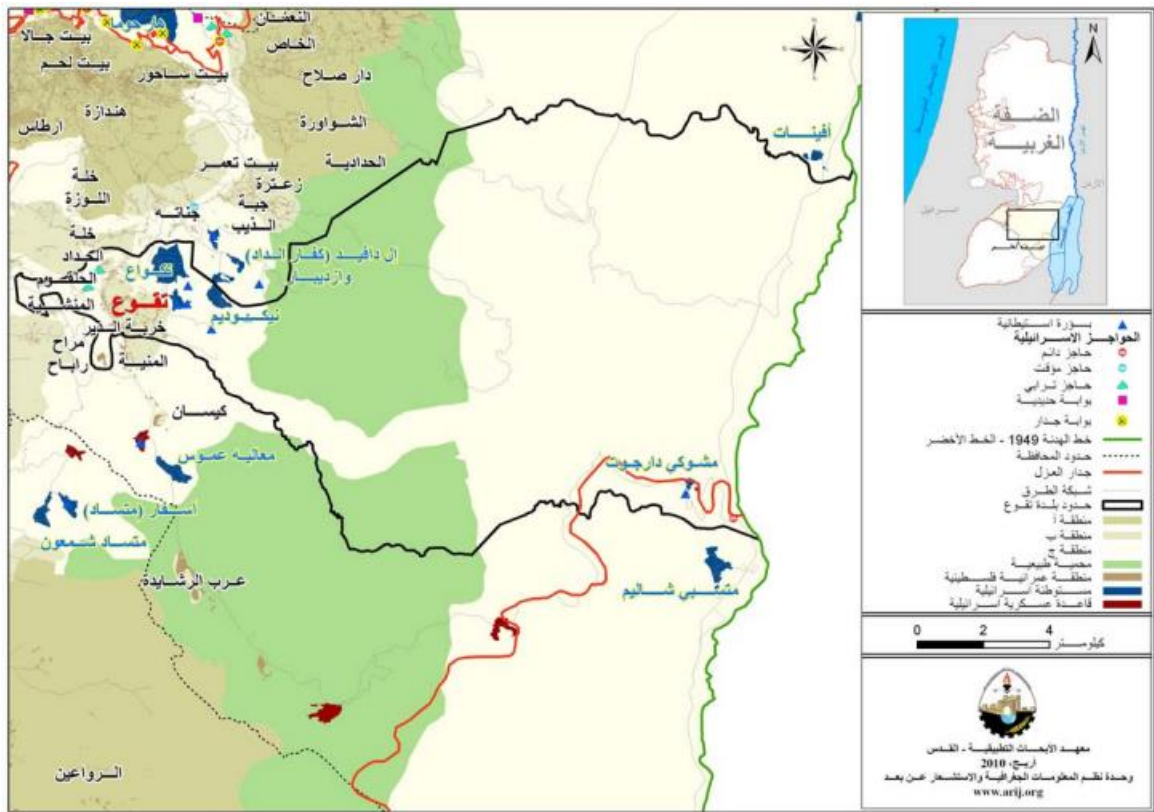
#### أولاً: الموقع الجغرافي لبلدة تقوع:

هي إحدى بلدات محافظة بيت لحم والتي يعود تاريخها إلى (3000) سنة تقريباً، ويشار إلى أن اسمها يرجع إلى اسم كنعاني قديم معناه (نصب الخيام) كما سماها الإفرنج، وكانت من حصونهم وسموها آنذاك ('Tuqu')، تركوا أقنية المياه القديمة التي سحبت من مياه العروب نهراً قديماً، وهناك من يرجع الاسم إلى كثرة عيون وآبار المياه فيها، ويذكر إلى أن البلدة تقع فوق حوض مياه جوفي ضخم وهو ثاني أكبر حوض جوفي في الوطن، كما يوجد بها خمسة آبار ارتوازية للمياه، وتتميز بلدة تقوع بموقعها الإستراتيجي والمشرف على المنخفضات الشرقية، حيث تقع على قمة تلة في الجنوب الشرقي من محافظة بيت لحم وتبعد عن مركز مدينة بيت لحم حوالي (12) كم، وتبلغ مساحتها حوالي (15) كم مربع، ويحدها من الشرق برية تقوع، ومن الشمال بلدة جناتة، ومن الغرب قريتا المنشية ومراح رباح، ومن الجنوب قريتا المنية وكيسان وتمتد الأراضي التابعة للبلدة تاريخياً إلى منطقة البرية شرقي البلدة بطول (25) كم تقريباً إلى أن تصل حتى البحر الميت، وبذلك تقدر المساحة الإجمالية بحوالي (80) كم مربع، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيها حوالي (188845) دونم، ويذكر إلى أن بلدة



تقوع تقع على أنقاض كثير من المدن التاريخية التي تعاقبت خلال قرون خلت، كما أنها تتميز بوجود الكثير من المعالم والخرب التاريخية والأثرية والسياحية الجميلة من العصر الروماني والبيزنطي واليوناني والمملوكي، ولا تزال هذه الآثار شاهداً على أهمية هذه المنطقة التاريخية، ومن أهمها خربة تقوع الأثرية، وحوض العمان (جرن العماد)، وخربة أم العمد، وواد خريطون، وسهل البقعة، وبرية تقوع، وخربة الدير (منشورات المجلس البلدي ببلدة تقوع، 2018).

### خريطة (1.3) توضح موقع وحدود بلدة تقوع

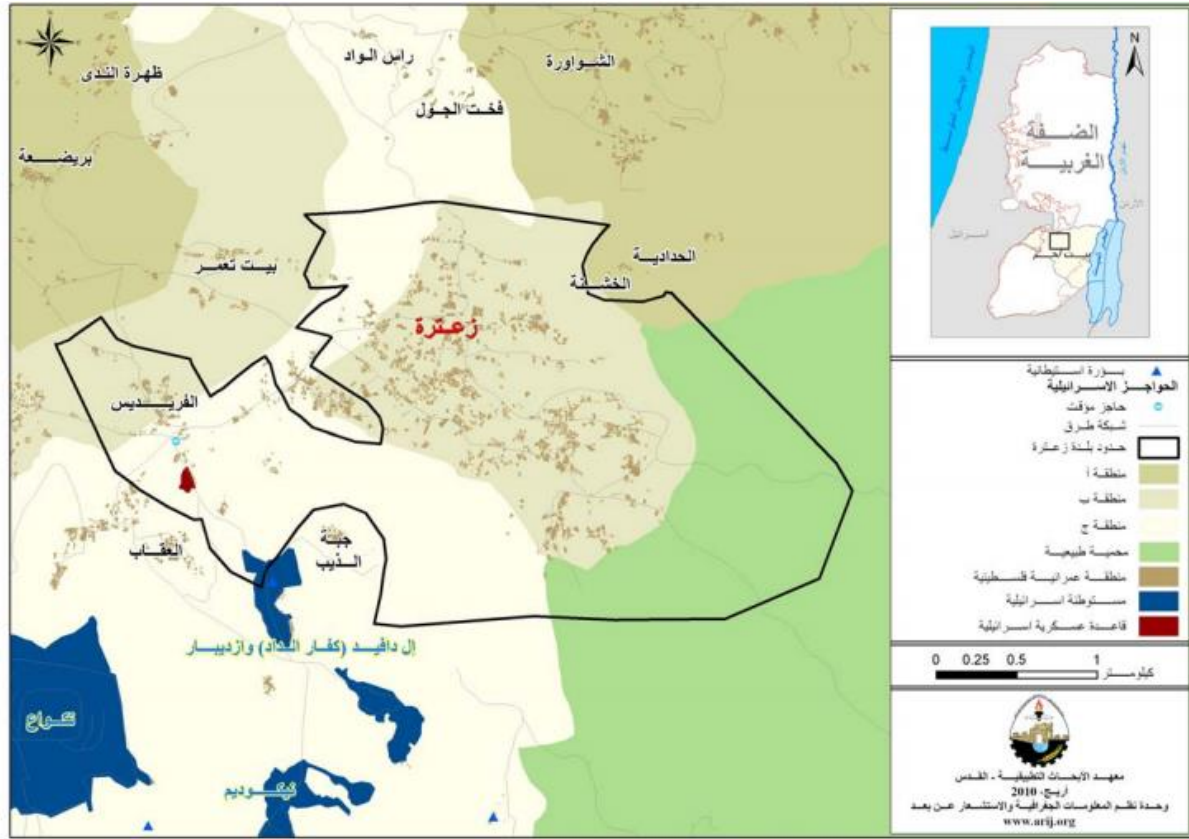


### ثانياً: الموقع الجغرافي لبلدة زعترة:

تقع بلدة زعترة على بعد (6.5) كم جنوب شرقي مدينة بيت لحم، وتتوسط قرى وبلدات الريف الشرقي للمحافظة، ويحد البلدة من الشمال: قرية الشواورة ويحدها من الجنوب بلدة تقوع ومن الغرب قرية بيت تعمر ومن الشرق البحر الميت، وتقع بلدة تقوع ضمن أراضي عرب التعمارة والتي تبلغ مساحتها

(217) كم مربع، وتبلغ مساحتها حوالي (4000) دونم، منها (2584) دونم داخل حدود المخطط الهيكلي المصنف منطقة (B)، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيها حوالي (7110) دونم، وتعتبر البلدة منطقة جبلية حيث تراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين (460 - 650) وتصنف تجمعا ريفياً حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الخطة التنموية الإستراتيجية لبلدة زعترة، 2016).

### خريطة (2.3) توضح موقع وحدود بلدة زعترة



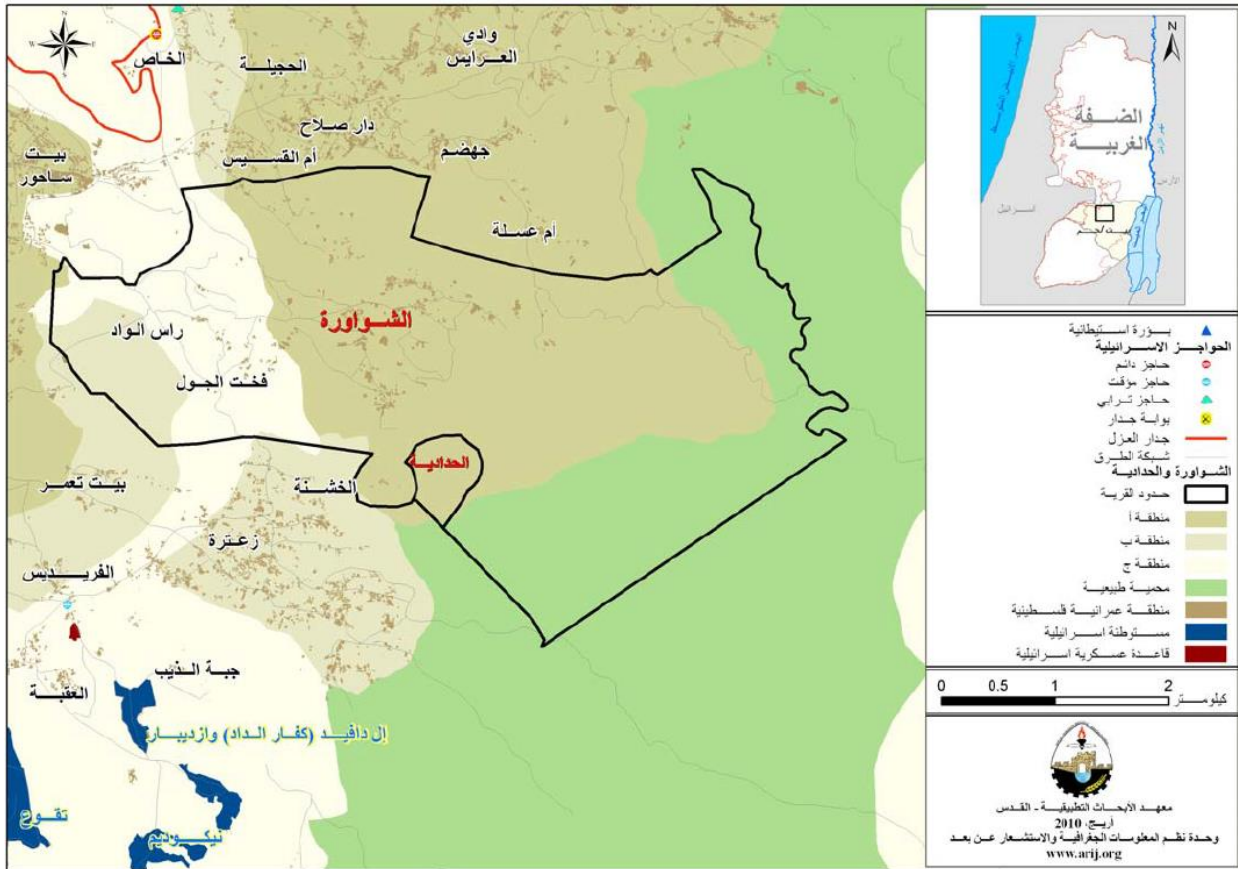
المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، 2010.

### ثالثاً: الموقع الجغرافي لبلدة الشواورة:

تقع قرية الشواورة إلى الشرق من مدينة بيت لحم، ويحدها من الشرق أراضي البرية، ومن الشمال قرية دار صلاح، ومن الغرب مدينة بيت ساحور، ومن الجنوب بلدة زعترة، تقع القرية على ارتفاع (557م) فوق سطح البحر، وتبلغ مساحة القرية حوالي (15644) دونم، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيها حوالي (15163) دونم، سميت القرية بهذا الاسم نسبة إلى جد أهالي القرية (شاور)، ويعود أصل

سكانها إلى سكانها الأصليين، وقد تأسس مجلسها القروي عام 1996، ولا يوجد بالقرية أية مواقع أثرية مكتشفة (معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، 2010).

### خريطة (3.3) توضح موقع وحدود بلدة الشواورة



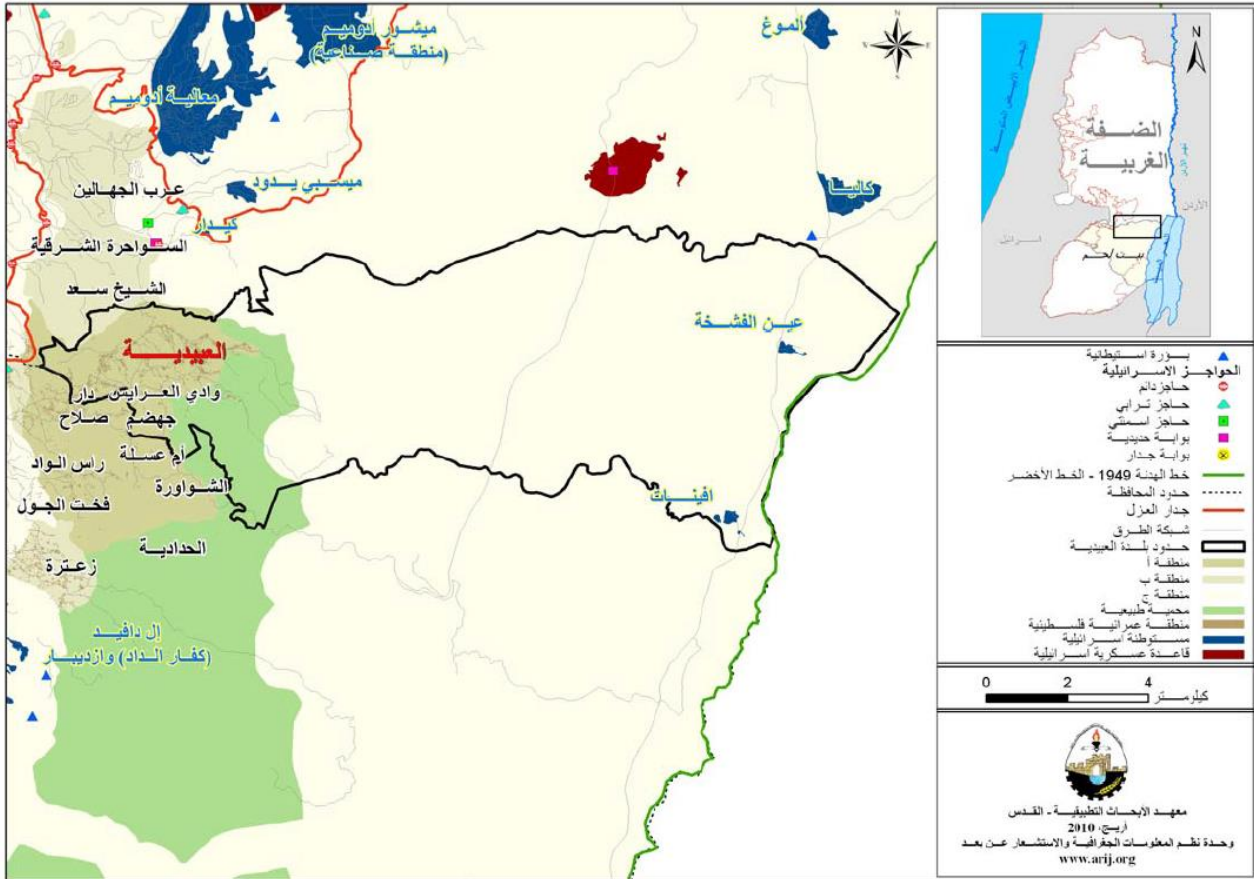
المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، 2010.

### رابعاً: الموقع الجغرافي لبلدة العبيدية:

تقع البلدة شرقي بيت لحم، وتبعد عنها حوالي (8) كم، وتبلغ مساحتها حوالي (97232) دونماً منها (96032) دونماً قابلة للزراعة، وهي تمتد شرقاً حتى البحر الميت، وتعود العبيدية إلى عام 1538م، وقد أطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى العبيدي فارس، ويعود أصل سكان بلدة العبيدية إلى الجزيرة العربية وهم من قبيلة شمر حيث نزحوا واستقروا فيها، ويوجد في البلدة العديد من الأماكن الأثرية منها دير مار سابا، ودير ابن عبيد، والبركة الرومانية، وخربة خمران، ومرد، ويوجد في البلدة عدة محلات

تجارية لبيع مواد البناء، ومخبز، ومحلات لبيع الخضار والفواكه، وملاحم، ومحلات لتقديم الخدمات المختلفة، ومحلات للصناعات المهنية (منشورات بلدة العبيدية، 2016).

### خريطة (4.3) خارطة توضح موقع وحدود بلدة العبيدية



المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية/ أريج، 2010.

### 2.2.3 الموقع الفلكي:

يقع الموقع الفلكي لمحافظة بيت لحم بين مدينتي الخليل والقدس عند التقاء دائرة عرض (31.42) وخط طول (35.12) شرقاً، وتمتد على هضبتين يصل أعلاهما إلى (750م) فوق مستوى سطح البحر، وهي جزء من الجبال والهضاب الوسطى في فلسطين التي تنتشر موازية لغور الأردن والبحر الميت، في حين أن الموقع الفلكي لمناطق الدراسة من قرى الريف الشرقي فهي تأتي على النحو

الآتي:

- تقوع: تقع على خط إحداثي محلي شمالي (11633م) وخط إحداثي محلي شرقي (17069م).
  - زعترة: تقع على خط إحداثي محلي شمالي (12000م) وخط إحداثي محلي شرقي (17445م).
  - الشواورة: تقع على خط إحداثي محلي شمالي (12208م) وخط إحداثي محلي شرقي (17535م).
  - العبيدية: تقع على خط إحداثي محلي شمالي (12538م) وخط إحداثي محلي شرقي (17728م)
- (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني/ وفا).

ونجد من خلال ما سبق أن الموقع الفلكي لمناطق الدراسة تقع ضمن الأقاليم المعتدلة، وهذا قد انعكس على كثير من مناحي الحياة والتي لها علاقة بالانتمية منها مثلاً: شبكة الطرق وأنواع وسائط النقل المستخدمة فيها، فهذا قد سمح بمد طرق المواصلات بسهولة نسبية، مقارنة مع العديد من المناطق الأخرى كالمناطق الاستوائية والمدارية مثلاً: والتي تحتاج إلى اختراق الغابات وقطع العديد من الأشجار لإنشاء الطرق، ففي مناطق قرى الريف الشرقي نجد أن تأثير الموقع الفلكي يظهر واضحاً على المناخ، وبالتالي تحديد نوع الإنتاج الاقتصادي، فمحافظة بيت لحم وما تحويه من قرى وبلدات - ومنها قرى موضع الدراسة - منطقة تنتج غلات ومحاصيل المناطق المعتدلة وشبه الجافة، وعلى الرغم من أهمية محافظة بيت لحم ومن ضمنها بعض قرى الريف الشرقي وما تحويه من آثار تجذب الزوار من خارج البلاد وداخلها، إلا أنه لا يتم استغلال هذا الأمر بالطريقة الصحيحة، بل هناك إهمال كبير لهذا الأمر، وليس هذا فقط وإنما زيادة نسبة التصحر العديد من أراضي الريف الشرقي نتيجة لعدم استغلالها بالطريقة المثلى أو إهمالها أو البناء بطرق عشوائية على الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة مما قد ينجم عنه تدني في مستوى التنمية الاقتصادية في هذه المناطق (خطيب، 2011).

### 3.2.3 الموقع النسبي:

هو الموقع المكاني ومدى ارتباطه بالمناطق والأجزاء المجاورة، ومثل هذا الموقع يكون في الواقع من صنع الإنسان إلى حد بعيد، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، عن عمد أو غير قصد، أما بمجرد توزيعاته

فهو كغطاء بشري أو اقتصادي وأما بما ينشأ من خطوط للاتصال وطرق للانتقال (حمدان، دون تاريخ)، والموقع النسبي هو: الموقع الفعال الذي يعطي مؤشرات عن مدى تأثيره على المظاهر البشرية والحضرية (صالحة، 1994)، ووفقاً إلى هذا التعريف فإن قيمة الموقع ليست في حد ذاته، بل قد يضيق ليشمل إقليماً صغيراً حول المدينة وقد يتسع ليشمل إقليماً أكبر يفوق حدودها (الكحلوت، 2016)، وفي الدراسة الحالية تم دراسة الموقع النسبي وفق مستويين، وهما؛ الأول: الموقع الطبيعي، والثاني: الموقع العمراني.

#### أولاً: الموقع الطبيعي:

إن الموقع الطبيعي هو موقع من صنع الجغرافيا الطبيعية والفيزيوغرافيا، مواقع تبدو طبيعية، أي معطاة ومن صنع الطبيعة، وهي عبارة عن مساحات تقطعها التضاريس والمجاري المائية وتنقل مالك الحركة فيها، حيث أن موقع المدينة أو القرية سيحدد بناءً على توجيهه (اللانديسكيب) إلى جانب عامل التوزيعات النسبية للإنتاج والسكن...الخ، حيث سيتحدد هنا مواقع ثابتة معينة لا مفر منها (حمدان، دون تاريخ).

إن أهم ما يميز محافظة بيت لحم موقعها الجبلي، فهذا الموقع يعتبر ذو أهمية كبيرة وخاصة لمناطق الدراسة فهو كان قديماً يعتبر عنصر حماية للمحافظة بيت لحم وقراها، وفيما يلي نبرز أهمية الموقع الطبيعي لمحافظة بيت لحم وقرى الريف الشرقي:

تتنوع المظاهر الطبيعية في محافظة بيت لحم؛ فهي تحتوي على الجبال، والوديان، والسهول الخصبة، والصحاري والتلال، وتمر المرتفعات الوسطى في المحافظة وتقطع القسم الغرب منها من شماله لجنوبه؛ فوجد مثلاً مدينة بيت لحم تقع على هضبتين وهما جزء من سلسلة الجبال والهضاب الوسطى في فلسطين الموازية لغور الأردن والبحر الميت، فتصل أعلى قمة في المحافظة إلى حوالي (900 م) فوق سطح البحر، ومن هذه القمة يأخذ الارتفاع بالانخفاض بشكل كبير ليصل إلى حوالي (400 م)

تحت مستوى سطح البحر عند حدود المحافظة الشرقية في منطقة البحر الميت وتحديداً في نهاية قرية تقوع، وفي منطقة زعترة والشواورة وتقوع والعبودية تنتوع المظاهر الطبيعية بين التلال والجبال والصحاري، وفيما يتعلق بنظام التصريف والوديان في محافظة بيت لحم فإنه يبدأ من سفوح الجبال ويمتد إلى الشرق والجنوب الشرقي أي تقريباً يشمل كافة قرى موضوع الدراسة الحالية (عودة، 2011).

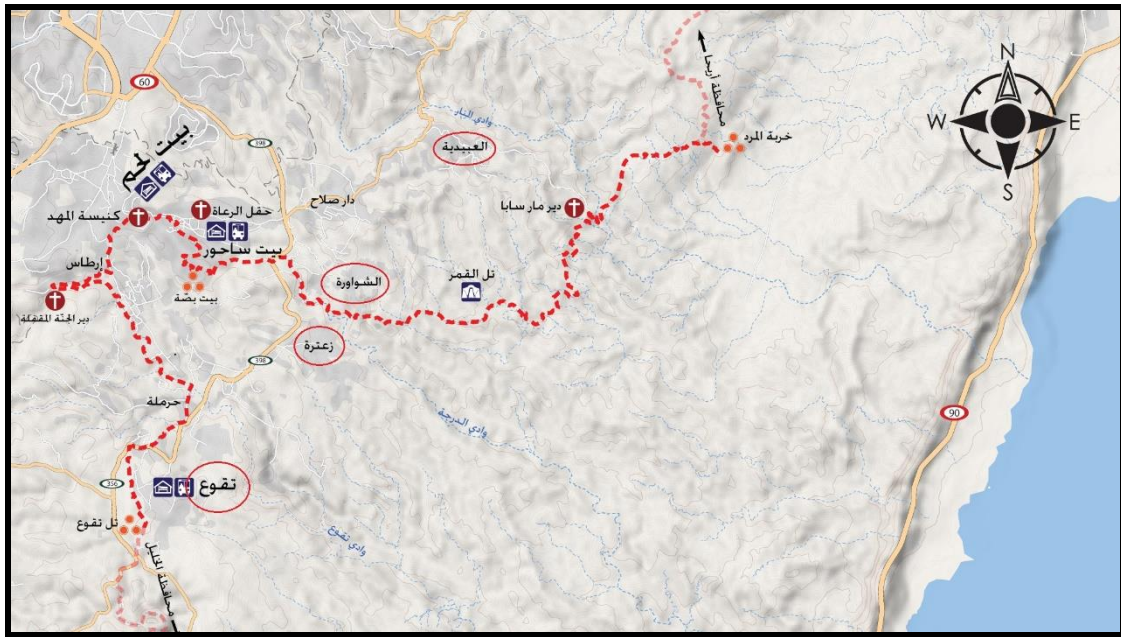
### ثانياً: الموقع العمراني:

هو الموقع بالنسبة لمراكز الاستقرار والتجمعات السكانية والكتلة المبنية (الكحلوت، 2016). وترتبط قرى الريف الشرقي مع بعضها البعض بشبكة جيدة من الطرق والتي تتراوح ما بين السهولة والصعوبة في بعض الأحيان نتيجة لبعض الإجراءات التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي، حيث يقوم في كثير من الأحيان بإغلاق الطرق الواصلة بين قرى الريف الشرقي، مما يؤدي بالمواطنين إلى البحث عن طرق جديدة أو الذهاب إلى مركز مدينة بيت لحم أو بيت ساحور ومن ثم الذهاب إلى القرى الأخرى، فنجد أن قرية تقوع تبعد عن مدينة بيت لحم حوالي (12) كم هوائي، وقرية زعترة تبعد عن مدينة بيت لحم (6) كم هوائي، وتبعد قرية العبيدية عن مدينة بيت لحم (8.4) كم هوائي، وتبعد قرية الشوارة عند المدية حوالي (6.3) كم هوائي (أريج، 2010).

وتعود أهمية وتميز محافظة بيت لحم وتحديداً قرى الريف الشرقي من أهمية موقع فلسطين الاستراتيجي، والذي يشكل حلقة وصل رئيسة بين الشرق والغرب، فنجد أن قرى الريف الشرقي تشكل حلقة وصل بين محافظة بيت لحم وبين شمال وشرق فلسطين وخاصة بعد إغلاق طرق مدينة القدس من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث أصبحت قرى الريف الشرق هي حلقة الوصلة وخاصة قرية العبيدية بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، حيث تقع محافظة بيت لحم في مركز فلسطين، وهي تعتبر منطقة حيوية، حيث يوفد إليها العديد من السائحين والحجاج، كما أنها تعتبر ذات مخزون تاريخي، فهي تمتلك العديد من الآثار القديمة والمتنوعة وللكتير من العصور والإمبراطوريات التي مرت على

أراضيها، كما أنها تقع على أكبر مخزون مائي في منطقة الضفة الغربية، ولعل في ذلك بعض الأسباب وراء تشبث قوات الاحتلال الإسرائيلي باستمرار احتلال أجزاء كبيرة منها وفي مناطق الريف الشرقي، فنجد أن قوات الاحتلال تسيطر على الكثير من منابع المياه في مناطق الريف الشرقي، كما أنها تسيطر على العديد من أجزاء قرى موضع الدراسة كونها إحدى القرى التي تشرف على البحر الميت، حيث تسيطر قوات الاحتلال على جزء كبير منها لتقطع المنفذ البحري عن هذه القرى كما هو موضح في الشكل الآتي:

### خريطة (5.3) توضح حدود الموقع العام لقرى الريف الشرقي



المصدر: دليل التجمعات السكانية الفلسطينية/ أريج، 2010.

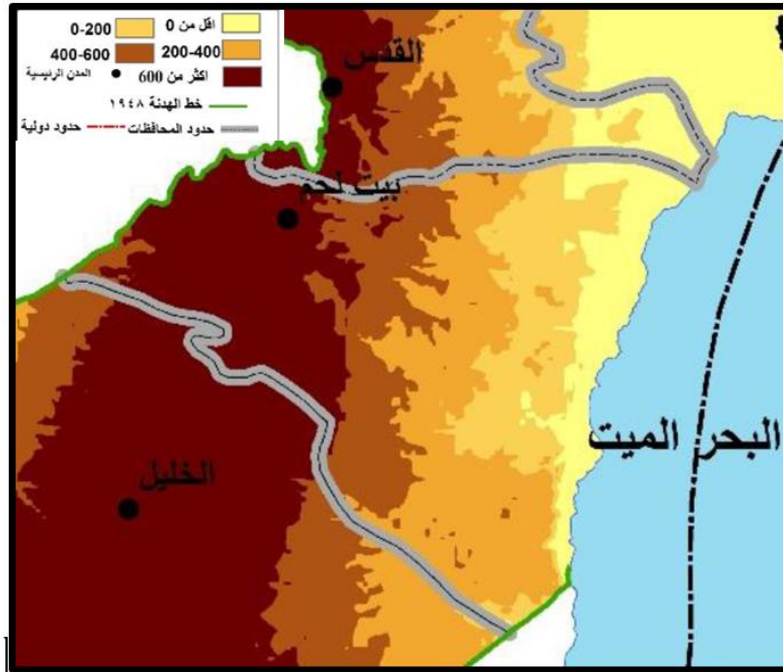
ومن الملاحظ من الخارطة السابقة نجد إحكام قوات الاحتلال السيطرة على قرى موضع الدراسة والمطللة على البحر الميت والقريبة جداً من نهر الأردن يعتبر ذو أهمية كبيرة لقوات الاحتلال حيث أنها تشكل نقطة الضعف لقوات الاحتلال، لكنها تعتبر نقطة قوة في موقع مدينة بيت لحم لا بل للضفة الغربية ككل.



### 4.2.3 موضع قرى الريف الشرقي:

الموضع هو فكرة محلية تنصرف إلى رقعة الأرض التي تقوم عليها المدينة مباشرة، وهي نقطة لا منطقة مطلقة غير نسبية، ويعد الموضع عنصراً هاماً في بدء قيام المدينة، حيث يقوم بدور فعال في نشأة المحلات العمرانية، وامتدادها واتساعها عبر الرقعة الجغرافية المتاحة، كما يعمل على توجيه وتحديد اتجاهات النمو والتوسع العمراني، فهو يحدد النمط المعماري ومدى القدرة على التوسع الأفقي في أكثر من جهة (الكحلوت، 2016)، أما بالنسبة لشبكة قرى الريف الشرقي في محافظة بيت لحم فإن موضعها فوق المرتفعات جبلية؛ أكسبها أهمية استراتيجية، إضافة إلى المقومات الطبيعية كتتنوع الترب، ووجود الأودية والينابيع، وغيرها من العوامل ساعدت على الاستقرار العمراني، وفيما يلي دراسة لعناصر موضع قرى الريف الشرقي.

### خريطة (6.3) توضح تضاريس سطح الأرض لمحافظة بيت لحم ومناطق الريف الشرقي



المصدر: رجاء الكحلوت، التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية باستخدام (GIS)، 2016.

## أ. مظاهر السطح:

من الشكل السابق يظهر تنوع مظاهر السطح في شبكة قرى الريف الشرقي في محافظة بيت لحم، حيث تصنف هذه المظاهر كما يلي:

### • إقليم الغور:

وهي المنطقة الواقعة شرقي الأراضي الفلسطينية، وهو قسم من الانخفاض العظيم الذي يبدأ من جبال طوروس في آسيا الصغرى ويستمر ماراً بسوريا، والبحر الميت، لينتهي في بحيرة فيكتوريا وسط أفريقيا، وهذا الإقليم هو عبارة عن شريط ضيق بصورة عامة ينحصر بين نهر الأردن والأقدام الشرقية لجبال وسط فلسطين، وينتهي عند منطقة الشمال الغربي للبحر الميت، وذلك في مستوى يقع تحت مستوى سطح البحر، وهذه المنطقة تشكل وحدة تضاريسية جيومورفولوجية مميزة ذات أصل بنائي صدعي، يمتد من غور بيسان في الشمال حتى ساحل البحر الميت في الجنوب، ويمكن تقسيم سطح أرض الغور إلى قسمين: الغور وهي الأرض الممتدة من سفوح الجبال الشرقية أو الغربية حتى بداية حوض نهر الأردن، حيث يبدأ القسم الآخر الذي يدعى الزور وهو: المنطقة العميقة التي حفرها نهر الأردن أثناء جريانه في رسوبيات اللسان الطرية، لذا فإن سطح منطقة الزور مغطاة برسوبيات فيضان النهر (الغنيمة، 2012: ص36-37).

### • إقليم الهضبة الداخلية:

يقع هذا الإقليم بين إقليمي الغور إلى الشرق، والسهول الغربية في الغرب، وهو إقليم متوسط الارتفاع، وهذا الإقليم على عدد من المدن الرئيسية في الضفة الغربية ومنها محافظة بيت لحم والتي ترتفع فوق مستوى سطح البحر بحوالي (750م)، في حين ترتفع قرية تقوع عن مستوى سطح البحر بحوالي (695م)، فيما ترتفع زعترة بحوالي (577م) فوق سطح البحر، وأما الشوارة فترتفع بحوالي (557م) فوق سطح البحر، في حين أن العبيدية ترتفع بحوالي (532م) فوق سطح البحر (أريج، 2010).

## ب. التركيب الجيولوجي:

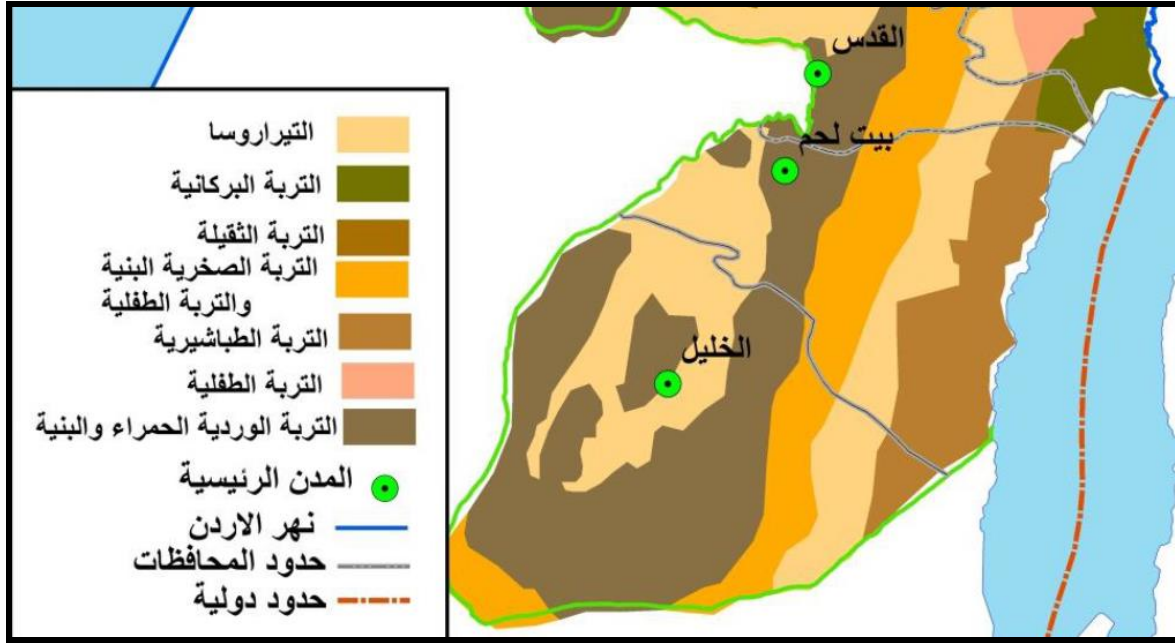
تبرز أهمية دراسة التركيب الجيولوجي لقرى الريف الشرقي في إظهار قيمة الموضع من حيث مدى توفر المياه الجوفية ومستواها، ونوع الطبقات، ومدى صلاحيتها لإجراء التنمية الاقتصادية وقدرتها على تحمل ضغوط البنى التحتية.

إن التتابع الطبقي في محافظة بيت لحم وما تشمله من قرى الريف الشرقي يرجع إلى مجموعة عجلون العليا التي تضم تكوين الخليل بيت لحم والقدس، ويرجع هذا التكوين إلى العصر السينوماني العلوي ويكتشف على حواف طية الفارعة وعناتا المحدبة، ويتكون من دولوميت وحجر جيرى ومارل طباشيري، يصل سمك هذا التكوين إلى (150م) (عودة، 2011).

## ج. التربة:

إن التربة هي الطبقة الهشة التي تغطي سطح اليابس، حيث يختلف سمكها من مكان إلى آخر، وتعد انعكاساً للظروف المناخية المحيطة وللتكوين الجيولوجي، لذا فهي ذات علاقة بالاستغلال الزراعي وتوزيع السكان (المدهون، 2017)، كما أنها: تعتبر مزيج من المواد المعدنية والعضوية والماء والهواء، وفيها ينبت النبات جذوره ويستمد غذاؤه، وفضلاً عن ذلك فإنها موطن الإنسان في حله وترحاله، وتعد التربة من العوامل المحددة للتوسع العمراني، فبنية التربة هي التي تحدد درجة تحمل التربة للمباني المقامة عليها، فالمواقع التي تستغل لبناء المباني المتعددة الطوابق لا بد أن تمتاز بترتيبها ببنية قوية وقادرة على التحمل، رغم أن التقدم التكنولوجي في مجال العمارة لم يستطع التغلب على عامل الضعف في بنية التربة، إلا أن ذلك العامل ما زال حتى وقتنا الحاضر يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد استخدام الأرض الحضرية إضافة إلى تأثيرها على تصريف مياه الصرف الصحي، والنشاط الزراعي (الكحلوت، 2016).

### خريطة (7.3) توضح توزيع التربة في محافظة بيت لحم



المصدر: الكحلوت، 2016، مرجع سابق.

إن محافظة بيت لحم فهي تحتوي على أنواع متعددة من التربة، تختلف في أنواعها بالانتقال من الشرق للغرب وفقاً لطبوغرافية الموقع، أما معظم المدينة فهي مغطاة بالصخور الجرداء والتربة الحجرية الضحلة التي تميز المنحدرات الشرقية، وتفتقر هذه التربة للعناصر العضوية اللازمة للزراعة، إضافة لاحتوائها على نسبة عالية من الأملاح، ولكن بالرغم من ذلك يمكن استغلال هذه التربة كمراعٍ طبيعية، بالإضافة إلى زراعتها بالأعشاب الرعوية والأشجار الحرجية المناسبة (عودة، 2011).

ويتضح لنا من الشكل السابق (7.3) أن مناطق الريف الشرقي (العبيدية، الشواورة، تقوع، وزعترة) فهي تتكون من ثلاثة أنواع من الأتربة وهي: التربة الثقيلة إلى أقصى الشرق بالقرب من البحر الميت، ومن ثم تير التيراروسا، ومن ثم التربة الصخرية البنية والتربة الطفلية.

## د. المناخ:

يختلف المناخ من منطقة لأخرى تبعاً لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر عليه، ويؤثر المناخ بدوره عليها، حيث يؤثر على أشكال التضاريس، وكذلك يؤثر على الجوانب الاقتصادية من زراعة وتجارة، كما أنه يؤثر على توزيع السكان وكثافتهم في المناطق من خلال عناصره: الأمطار، والحرارة، والرياح (الغنيمة، 2012).

ولهذا فإنه من الهام جداً دراسة المناخ للتعرف على الأقاليم المناخية في منطقة الدراسة كونه يعتبر مؤثراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية في قرى الريف الشرقي.

تقع فلسطين بما فيها مناطق الريف الشرقي التابعة لمحافظة بيت لحم ضمن المناطق الانتقالية ما بين مناخ البحر المتوسط وبين المناخ الصحراوي، مما جعلها تتمتع بمناخ دافئ وجاف صيفاً، وبارد ورطب شتاءً، وفترة انتقالية قصيرة ما بين الفصلين الرئيسيين، وهذه الفصول الانتقالية يسودها عادة عبور منخفضات خماسينية مترافقة برياح جنوبية شرقية إلى جنوبية ساخنة وجافة تؤثر بطريقة سلبية على غالبية مناحي الحياة (الغنيمة، 2012).

وفيما يلي نوجز توضيحاً عن العناصر المناخية لمنطقة الدراسة والتي تؤثر بشكل مباشر وكبير في مختلف مجالات الحياة البشرية والطبيعية.

### • الأمطار:

إن الأمطار هي كل ما ينزل من السماء، ويصل إلى سطح الأرض على شكل سائل، وهو الأكثر شيوعاً مما يصل على سطح الأرض، حيث يسقط بسبب انخفاض درجة حرارة الهواء المحمل ببخار الماء، وتختلف الأمطار من حيث كميتها وغازاتها، من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر (المدهون، 2017).

وتعد الأمطار من عوامل التعرية والتجوية بنوعها الكيماوية والميكانيكية ويتمثل دورها فيما يلي:  
(العدرة، 2007)

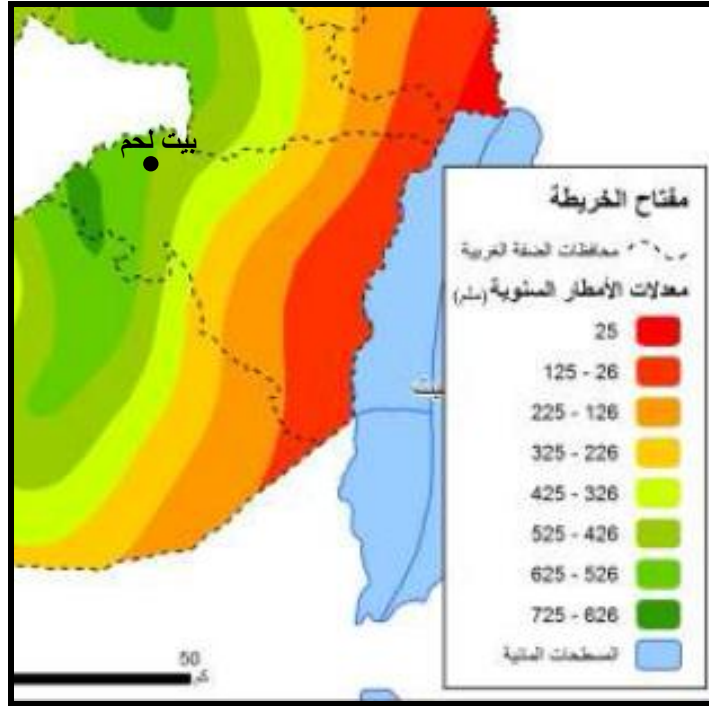
1. الوقع المباشر لقطرات المطر على سطح الأرض.
2. المساهمة في الجريان السطحي وما ينتج عنه من حت ونقل وإرساب.
3. التجوية الكيماوية وذلك عن طريق إذابة الصخور وتكوين أشكال جيومورفولوجية مثل مظاهر الكارست والترية.

ولقد صاغ الجيومورفولوجيون مصطلحات متنوعة تتضمن دور الأمطار في عملية نقل المواد ومنها (التعرية) كوصف لإزالة المواد المجواه من فوق صخور الأساس بواسطة التساقط كما استخدم مصطلحات أخرى مثل (غسل المطر) و(زحف التربة)، وكل هذه المفاهيم الجيومورفولوجية مرتبطة بالأمطار ودورها في تشكل سطح الأرض (جودة، 1986).

ويبدأ هطول الأمطار بشكل تدريجي على فلسطين ابتداءً من شهر تشرين أول حتى شهر أيار وتتركز معظمها في ثلاث أشهر هي: كانون ثاني، شباط، وآذار، حيث تشكل حوالي (89%) من مجمل الأمطار السنوية، حيث يبلغ معدلها السنوي في المناطق الساحلية حوالي (500 ملم)، وحوالي (70 ملم) فوق القمم الجبلية، وتقريباً (100 ملم) سنوياً في منطقة البحر الميت، وقد بلغ عدد الأيام الممطرة من (50 - 60) يوماً في وسط فلسطين، والتي تعتبر قرى الريف الشرقي جزءاً منها (المدهون، 2017).

وفيما يلي نورد شكلاً يوضح كمية الأمطار التي تتساقط على قرى الريف الشرقي، وتحديد مناطق الدراسة:

### خريطة (8.3) توضح معدل الأمطار في محافظة بيت لحم وقرى الريف الشرقي



المصدر: الغنيمات، التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى عام 2009، 2012.

يتضح من الشكل السابق أن الأمطار المتساقطة على قرى الريف الشرقي هي أدنى من (450) ملم، وفيما يلي ندرج كمية الأمطار المتساقطة على قرى مناطق الدراسة: (أريخ، 2010)

1. قرية زعترة: يظهر لنا أن المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي (324) ملم.

2. قرية تقوع: يبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي (410) ملم.

3. قرية الشواورة: يبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي (292) ملم.

4. قرية العبيدية: يبلغ المعدل السنوي للأمطار فيها حوالي (246) ملم.

#### • درجة الحرارة:

تعتبر درجة الحرارة من أهم عناصر المناخ، فهي تختلف في أقاليم العالم اختلافاً كبيراً، بل وتختلف في داخل الإقليم نفسه، وللحرارة آثار واضحة على الإنسان، فيزداد نشاطه وتنقله عند اعتدال درجة

الحرارة، أما عند انخفاضها فتقل حركته ونشاطه، كما يؤثر على عناصر المناخ الأخرى، كالضغط الجوي والرطوبة والضباب والأمطار (المدهون، 2017)، هذا وتتشابه قرى الريف الشرقي من منطقة الدراسة في ملامحها المناخية مع باقي قرى ومدن فلسطين، حيث الجو المعتدل، فهي تنتمي إلى مناخ البحر المتوسط المعتدل نوعاً ما.

ويمكن التعبير عن درجات الحرارة من خلال المتوسطات الشهرية والسنوية التي يتم رصدها من محطات الرصد الجوي بالمنطقة (درجة مئوية) (اللوح، 2004).

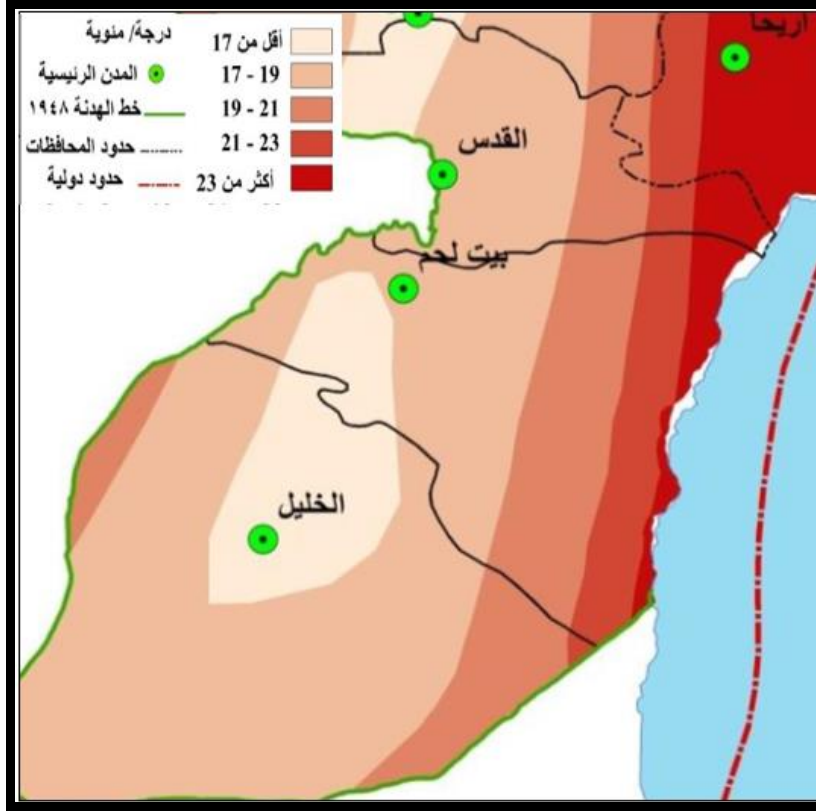
ويشار إلى أن معدل درجات الحرارة في قرى الريف الشرقي يتراوح ما بين 17 - 19 درجة مئوية، وفي مناطق الدراسة فنجدها كما يلي: (أريج، 2010)

- زعترة: يصل معدل درجات الحرارة فيها إلى (18) درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي (60%).
- تقوع: يصل معدل درجات الحرارة إلى (17) درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي (60%).
- الشواورة: يصل معدل درجات الحرارة فيها إلى (18) درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية إلى حوالي (59%).
- العبيدية: يصل معدل درجات الحرارة فيها إلى (18.5) درجة مئوية، ويبلغ معدل الرطوبة النسبية حوالي (58%).

والشكل الآتي يوضح معدل درجات الحرارة في محافظة بيت لحم، وقرى الريف الشرقي:



### خريطة (9.3) توضح معدل درجات الحرارة في محافظة بيت لحم وقرى الريف الشرقي



المصدر: الكحلوت، 2016، مرجع سابق.

#### • الرياح:

يقصد بالرياح الحركة الطبيعية للهواء سواء بطيئة أم سريعة، ويتحرك عمودياً وأفقياً فتسمى حركته الأفقية بالرياح، أما الحركة العمودية فتسمى بالتيارات الهوائية، تكون حركته من المناطق ذات الضغط المرتفع إلى المناطق ذات الضغط المنخفض المجاورة لها، فكلما تقاربت خطوط الضغط الجوي كلما كان الانحدار شديداً، وبالتالي كانت الرياح قوية وسريعة، أما إذا تباعدت خطوط الضغط كان الانحدار ضعيفاً، وبالتالي تكون الرياح ضعيفة وبطيئة (المدهون، 2017).

وتؤثر الرياح في كمية الأمطار الساقطة وبأشكال مختلفة، حيث يكمن الدور الإيجابي للرياح الغربية في نقل بخار الماء من أماكن تكونه إلى مواضع تحوله إلى أمطار في فصل الشتاء، بينما تعمل على تلطيف الجو خلال فصل الصيف، وتؤثر الرياح في التوزيع الفصلي للأمطار (اللوح، 2004).

وفي العموم يتأثر مناخ فلسطين بالرياح التي تهب عليه شتاءً وصيفاً، والتي تكون شمالية غربية، أو غربية لأنها قادمة من البحر، وشرقية وشمالية شرقية، وتكون حارة وجافة لأنها تأتي من المناطق اليابسة، وهذا في فصل الصيف، وأما في فصل الشتاء فنرى أن الرياح تكون جنوبية غربية وتكون باردة لأنها تأتي من قبل اليابسة أيضاً (المدهون، 2017).

ويلخص الحروب (2014) الرياح وأنواعها وخصائصها السائدة في فلسطين والتي تتأثر بها قرى الريف الشرقي، كما يأتي:

- رياح الشتاء، وهي:

1. الرياح الغربية والجنوبية الغربية، وهي ترافق المنخفضات الجوية السائدة في شتاء فلسطين وتجلب معها الأمطار بسبب منشئها البحري.

2. الرياح الشرقية وهي التي تهب قبل مرور المنخفضات، وتتصف ببرودتها وجفافها بسبب منشئها الصحراوي.

3. رياح الخماسين وهي تهب من الجنوب الشرقي، وهي جافة ومحملة بالغبار والرمال، وتهب على فلسطين في أواخر فصل الربيع وأوائل الصيف.

- رياح الصيف، وهي:

1. الرياح الشمالية الغربية والغربية القادمة من البحر المتوسط، وهي تساعد على تلطيف درجة الحرارة على الساحل والمرتفعات الجبلية.

2. الرياح الشمالية الشرقية والشرقية، وهي امتداد للرياح الموسمية التي تهب على الهند، والتي تتحول في اتجاهها نحو الغرب لوجود منخفض جوي يسيطر على جزيرة قبرص وشرق البحر المتوسط، وبالتالي تصبح في أثناء وصولها إلى فلسطين شمالية شرقية أو شرقية، وهي رياح حارة وجافة بسبب منشئها القاري الصحراوي.

## هـ. المياه:

تعتبر المياه عصب الحياة، وهي ضرورة يفرضها العصر للمحافظة على الصحة العامة، فوجود شبكة مياه جيدة تعمل على إنعاش النشاط الاقتصادي بشتى صورته، وكان للوضع السياسي الذي عاشته وتعيشه المناطق الفلسطينية ومنها مناطق الدراسة دوراً لا يمكن إهماله وهو أن قوات الاحتلال الإسرائيلي هي المسيطرة على المياه، مما يجعل حل مشاكل المياه واستغلالها في المشروعات الزراعية وغيرها مرتبطاً كلياً معها، فالمزارع له حصة من المياه لا يمكن تجاوزها، كما أن السيطرة على العديد من آبار المياه والينابيع وتحويلها إلى المستوطنات جعل كمية المياه المنصرفة إلى تلك المناطق متدنية بشكل كبير (صالحه، 1994).

وتتكون مصادر المياه المتجددة في مدينة بيت لحم بشكل أساسي من المياه الجوفية وتعتبر بيت لحم من أغنى محافظات الضفة الغربية بالمياه الجوفية حيث تقع المدينة فوق الحوض الشرقي والحوض الغربي لخزانات المياه الجوفية الموجودة في الضفة الغربية وهناك (8) آبار للمياه الجوفية قامت سلطة المياه الفلسطينية بحفرها لتزويد محافظتي بيت لحم والخليل بالمياه بالإضافة لوجود (31) ينبوعاً للمياه (عودة، 2011).

### 3.3 الخصائص السكانية:

تعد دراسة السكان من حيث أعدادهم وكثافتهم وخصائصهم العمرية والنوعية، من أهم الدراسات التي يجب الوقوف عندها. يعد العامل الديموغرافي من أهم العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند أية عملية تنموية، وذلك من أجل دراسة ملامح الموارد الطبيعية في إقليم ما مع الثقل السكاني فيه، بالإضافة لذلك التعرف على الموارد البشرية ومدى إسهامها في نجاح أو فشل وصول مثل هذه الأقاليم إلى الاكتفاء الذاتي وإحداث اللامركزية في الحكم (الغنيمة، 2012).

### 1.3.3 النمو السكاني:

يعد نمو سكان أية منطقة دليلاً على نموها الاقتصادي، ونهضتها الاجتماعية، وسماتها الحضارية وفكرها السياسي؛ بل إن نمو السكان يؤثر على خصائص السكان كلها (شلضم، 2012)، كما تساعد دراسة النمو السكاني في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية مثل: التلوث والازدحام، وما يترتب عليه من مشكلات مثل: ارتفاع أنماط الأراضي والمساكن والبطالة والزحف العمراني على المناطق الزراعية، وبالتالي تعطي إنذاراً مبكراً لمستخدمي القرار والمخططين؛ لإعداد سياسات واتخاذ إجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات (الكطوت، 2016)، وفيما يخص النمو السكاني لمناطق قرى الدراسة فلا توجد معلومات كافية حول هذا الموضوع، وإنما توجد إحصائيات لأعداد السكان فقد، وهي كما يلي:

لقد بينّ التعداد العام للسكان والمساكن الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2007، أن عدد سكان:

- زعترة: قد بلغ (6280) نسمة، منهم (3215) ذكور، و(3074) إناث.
- تقوع: قد بلغ (8881) نسمة، منهم (4555) ذكور، و(4326) إناث.
- الشواورة: قد بلغ (3791) نسمة، منهم (1945) ذكور، و(1846) إناث.
- العبيدية: قد بلغ (10753) نسمة، منهم (5456) ذكور، و(5297) إناث.

### 2.3.3 حجم الأسرة:

يعد حجم الأسرة أحد المحاور الأساسية في التركيب الأسري، وأن حجم الأسرة نسبي يخضع للمعايير: الثقافية والعادات والدين والتعليم ومستوى المعيشة والظروف السياسية، وأن العلاقة بين تحسن مستوى المعيشة ومعدل التزايد السكاني تكون غالباً في البداية ذات طبيعة طردية قبل أن تنقلب في مرحلة لاحقة إلى علاقة عكسية، بعد أن يكون ارتفاع مستوى المعيشة قد أعطى أثره الكلي على سلوك الناس بشكل يؤثر على نظرتهم للزواج وحجم الأسرة ونوعية تربية الأطفال (الكحلوت، 2016)، ولدراسة حجم الأسرة أهمية كبيرة في معرفة قدرة مناطق الدراسة على التنمية الاقتصادية، كما أن حجم الأسرة يسهم في معرفة المستوى الاجتماعي والاقتصادي لتلك الأسر أو لمعيها.

ويشير نتائج التعداد السكاني لجهاز الإحصاء الفلسطيني لعام 2007، أن حجم الأسر في مناطق عينة الدراسة وعدد الوحدات السكنية كانت كما يلي: (جهاز الإحصاء الفلسطيني، 2007)

- زعترة: يبلغ عدد الأسر فيها (1046) أسرة، وأما عدد الوحدات السكنية فقد بلغت (1080) وحدة.
- تقوع: يبلغ عدد الأسر فيها (1368) أسرة، وأما عن عدد الوحدات السكنية فتبلغ (1444) وحدة.
- الشوارة: يبلغ عدد الأسر فيها (704) أسرة، وأما عدد الوحدات السكنية فقد بلغت (784) وحدة.
- العبيدية: فيبلغ عدد الأسر فيها (1703) أسرة، وأما عن عدد الوحدات السكنية فقد بلغت (1865) وحدة.

### 3.3.3 خصائص السكان:

إن معرفة الخصائص السكانية تعتبر ذات أهمية كبيرة كونها مجموعة من العوامل التي تؤثر وتتأثر بالمظاهر الديموغرافية، كما يتم الاهتمام بهذه الخصائص كونها تؤثر في التباين ومدى ارتباطها بالظروف الديموغرافية الأخرى، كما أنها توضح تأثير العمليات الديموغرافية الحيوية والهجرة في فئات السن ونسبة النوع داخل المجتمع ومدى قدرته على توفير القوة العاملة اللازمة لتنمية باقي أفرادها

وإعالتهم (سليمة، 2006)، وأما أهمية معرفة خصائص التركيب السكاني لقرى الريف الشرقي وتحديداً مناطق الدراسة فإنه سيساعدنا على معرفة ما يملكه المجتمع من موارد بشرية، وذلك من حيث العمر، والحالة المدنية، والحالة التعليمية وغيرها، لهذا نرى بأن خصائص السكان تعتبر من أهم المؤشرات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المناطق. وفيما يلي سيتم دراسة للتركيب العمري والنوعي لسكان منطقة الدراسة من قرى الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم:

#### • التركيب العمري والنوعي:

إن دراسة التركيب العمري والنوعي يعتبر من العناصر الهامة في دراسة عنصر السكان، فهي توضح الملامح الديموغرافية للسكان من خلال تصنيفهم لذكور وإناث مع تحديد الفئات المنتجة التي يقع على عاتقها إعالة باقي أفراد المجتمع، كما أنه يساعد في تفسير العديد من المتغيرات التي قد يتأثر بها كالخصوبة والوفاة والهجرة وهذا الأمر يساعد في تقديم صورة عن المجتمع من حيث شبابه أو نضجه أو هرمه، ولهذا يعتبر التركيب العمري والنوعي للسكان الركيزة الأساسية لتوقع أو ثبات أو انكماش حجم السكان (يوسف، 2005: ص24).

#### - التركيب العمري:

يقصد بالتركيب العمري للسكان بأنه توزيع السكان حسب فئات العمر المختلفة والتي يتم التوصل إليها من خلال التعداد السكاني، وهذه الفئات تعكس التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للسكان على امتداد فترة زمنية تصل إلى نحو قرن من الزمان، وهو يؤثر بصورة إيجابية أو سلبية على التنمية (جاسر، 2011)، ولهذا يعتبر التركيب العمري لقرى الريف الشرقي ذو أهمية كبيرة وخاصة إذا ما سعت تلك القرى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفيما يلي نشير إلى التركيب العمري في مناطق الدراسة: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

- زعترة: لقد أظهرت البيانات إلى أن (43.5%) ضمن الفئة العمرية أقل من (15) عاماً، و(52.6%) ضمن الفئة العمرية (15 - 64) عاماً، و(3.4%) ضمن الفئة العمرية (65) عاماً فما فوق.
- تقوع: لقد أظهرت البيانات أن (44.3%) ضمن الفئة العمرية أقل من (15)، و(52.5%) ضمن الفئة العمرية (15 - 64) عاماً، و(2.9%) ضمن الفئة العمرية (65) عاماً فما فوق.
- الشواورة: لقد أظهرت البيانات أن توزيع الفئات العمرية في القرية كان: (38.8%) ضمن الفئة العمرية أقل من (15) عاماً، و(57%) ضمن الفئة العمرية (15 - 64) عاماً، و(4.2%) ضمن الفئة العمرية (65) عاماً فما فوق.
- العبيدية: لقد أظهرت البيانات أن (45.8%) ضمن الفئة العمرية أقل من (15) عاماً، و(51.6%) ضمن الفئة العمرية (15 - 64) عاماً، و(2.4%) ضمن الفئة العمرية (65) عاماً فما فوق.

#### - التركيب النوعي:

يقصد بالتركيب النوعي بأنه: تصنيف أو تقسيم السكان إلى ذكور وإناث، ومعرفة عدد الذكور والإناث في المجتمع ومدى الاختلاف فيما بينهما، وللتركيب النوعي آثاره في نوعية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وعلى قوة العمل ومعدلات المواليد والوفيات والزواج والهجرة والتوزيع المهني للسكان، وتحسب هذه النسبة بالنسبة للسكان عامة وبالنسبة لكل فئة من فئات السن على حدة وعندئذٍ تصبح النسبة ذات أهمية خاصة (بوعافية، 2013: ص7)، وقد أشير إلى أن التركيب النوعي لقرى الريف الشرقي وتحديداً مناطق الدراسة كانت كما يأتي: (أريج، 2010)

- زعترة: فقد أشارت إلى أن نسبة الذكور للإناث في القرية كانت 104.6:100، أي أن نسبة الذكور (51.1%)، ونسبة الإناث (48.9%).

- تقوع: فقد أظهرت البيانات إلى أن نسبة الذكور للإناث في القرية كانت 105.3:100، أي أن نسبة الذكور (51.3%)، وأن نسبة الإناث (48.7%).
- الشواورة: فقد أشارت إلى أن نسبة الذكور في القرية إلى نسبة الإناث كانت: 105.4:100، أي أن نسبة الذكور (51.3%) ونسبة الإناث (48.7%).
- العبيدية: حيث أشارت إلى أن نسبة الذكور للإناث في البلدة هي 103:100، أي أن نسبة الذكور (50.7%)، ونسبة الإناث (49.3%).

#### • الحالة التعليمية:

يمثل التعليم إحدى الركائز الأساسية والهامة التي تدعم عملية التنمية وذلك من خلال الاستثمار المدروس في موارد التنمية البشرية، وخاصة الفئات الشابة وصغار السن لما لهم من أهمية مستقبلية ولما يمثلوه من نسبة عالية في المجتمع، كما أن الحالة التعليمية ذات أهمية خاصة، إذ لها دور هام في تحديد نوعية القوى البشرية في المجتمع، حيث أصبحت كل مرتكزات التنمية تتطلب نوعيات محددة من القوة البشرية (العبيسي، 2015)، كما ترجع أهمية الحالة التعليمية للسكان من خلال التنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلية وتوضيح الفرص الاقتصادية ومدى إمكانية المجتمع للإفادة منها، كما تساهم في زيادة مساحة البناء العمراني، ويأتي ذلك من خلال إقامة المدارس والمعاهد والجامعات بمختلف أنواعها واختصاصاتها (الكحلوت، 2016)، وفيما يلي نوضح الحالة التعليمية لمناطق الدراسة والمذكورة في (أريج، 2010):

- زعترة: بلغت نسبة الأمية في القرية عام 2007 إلى حوالي (7.7%)، وقد شكلت نسبة الإناث (70%)، ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك (16.8%) يستطيعون القراءة والكتابة، و(25.6%) أنهوا دراستهم الابتدائية، (28.1%) أنهوا دراستهم الإعدادية، و(17.6%) أنهوا دراستهم الثانوية، و(11.9%) أنهوا دراستهم العليا، والجدول (1.3) يوضح ذلك:



### جدول (1.3) الحالة التعليمية لسكان زعترة

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	غير مبين	المجموع
ذكور	98	313	544	569	348	84	145	6	15	5	1	2128
إناث	227	339	449	521	336	42	160	3	2	-	2	2081
المجموع	325	652	993	1090	684	126	305	9	17	5	3	4209

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007.

- تقوع: بلغت نسبة الأمية لدى سكان القرية عام 2007، حوالي (9.9%) وقد شكلت نسبة الإناث (66.1%)، ومن مجموع السكان المتعلمين، كان هناك (18.5%) يستطيعون القراءة والكتابة، و(28%) أنهوا دراستهم الابتدائية، و(29.1%) أنهوا دراستهم الإعدادية، و(18.4%) أنهوا دراستهم الثانوية، و(5.9%) أنهوا دراستهم العليا، والجدول (2.3) يوضح ذلك:

### جدول (2.3) الحالة التعليمية لسكان تقوع

الجنس	أمي	يعرف القراءة والكتابة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
ذكور	203	506	850	862	522	20	135	1	11	1	3111
إناث	397	501	675	727	479	25	132	-	-	-	2936
المجموع	600	1007	1525	1589	1001	45	267	1	11	1	6047

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007.

- الشواورة: بلغت نسبة الأمية لدى سكان القرية عام 2007 حوالي (9.7%) وقد شكلت نسبة الإناث (67%)، ومن مجموع السكان المتعلمين كان هناك (15.4%) يستطيعون القراءة والكتابة، و(24.4%) أنهوا دراستهم الابتدائية، و(30.3%) أنهوا دراستهم الإعدادية، و(19.7%) أنهوا دراستهم الثانوية، و(10.2%) أنهوا دراستهم العليا، والجدول (1.3) يوضح ذلك:

### جدول (3.3) الحالة التعليمية لسكان الشوارة

المجموع	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم متوسط	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	يعرف القراءة والكتابة	أمي	الجنس
1367	1	8	3	88	24	257	408	310	183	85	ذكور
1300	-	4	-	85	32	218	321	278	189	173	إناث
2667	1	12	3	173	56	475	729	588	372	258	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007.

- العبيدية: بلغت نسبة الأمية لدى سكان القرية عام 2007 حوالي (5.9%)، وقد شكلت نسبة الإناث (74.2%)، ومن مجموع السكان المتعلمين كان هناك (15.6%) يستطيعون القراءة والكتابة، و(28.7%) أنهم دراستهم الابتدائية، و(34.9%) أنهم دراستهم الإعدادية، و(14.6%) أنهم دراستهم الثانوية، و(6.2%) أنهم دراستهم العليا، والجدول (4.3) يوضح ذلك:

### جدول (4.3) الحالة التعليمية لسكان العبيدية

المجموع	دكتوراه	ماجستير	دبلوم عالي	بكالوريوس	دبلوم متوسط	ثانوي	إعدادي	ابتدائي	يعرف القراءة والكتابة	أمي	الجنس
3615	2	8	1	126	70	447	1323	992	538	108	ذكور
3527	1	2	-	161	48	525	1030	935	514	311	إناث
7142	3	10	1	287	118	972	2353	1927	1052	419	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007.

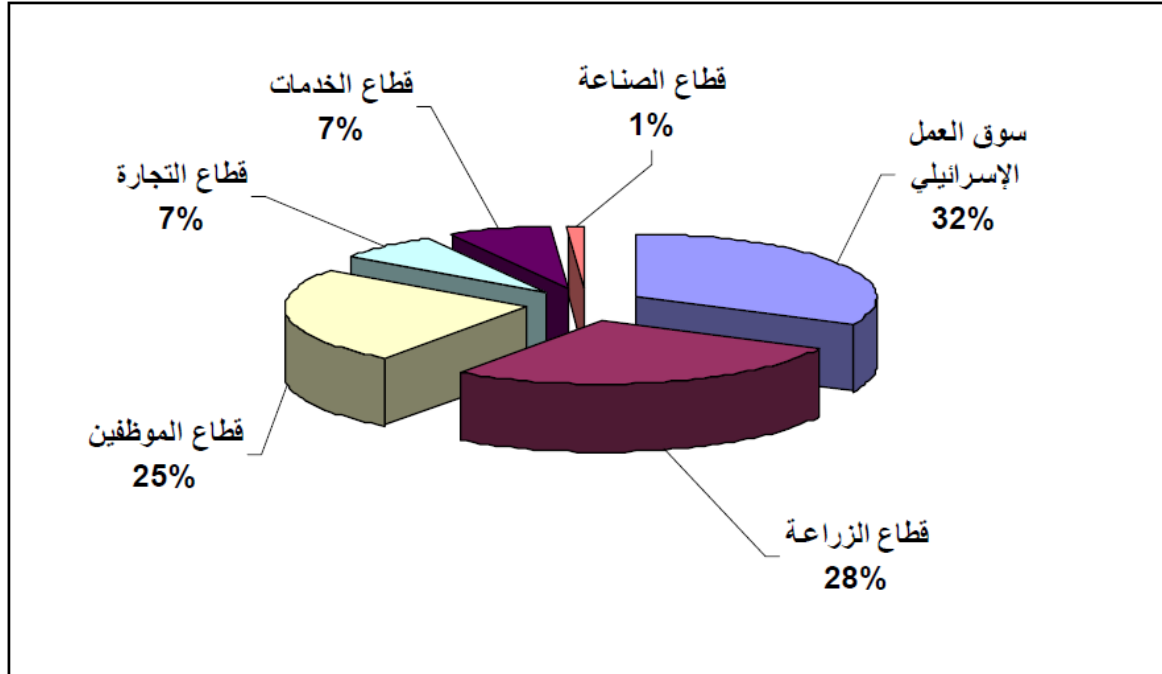
#### • التركيب الاقتصادي:

وهو تحديد نسبة العاملين إلى مجموع السكان وتوزيعهم على أساس النوع والنشاط الاقتصادي، وتعود أهمية دراسة التركيب الاقتصادي كونه يحدد ملامح النشاط الاقتصادي للسكان وذلك من خلال التعرف على حجم القوى العاملة ونموها وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة (الكحوت،

(2016)، وفيما يلي نوضح التركيب الاقتصادي لسكان منطقة الدراسة، كما أشار إليها معهد الأبحاث التطبيقية (أريج، 2010):

- زعترة: يعتمد الاقتصاد في القرية على عدة قطاعات اقتصادية، منها:
  - سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل (32%) من الأيدي العاملة.
  - قطاع الزراعة، ويشكل (28%) من الأيدي العاملة.
  - قطاع الموظفين، ويشكل (25%) من الأيدي العاملة.
  - قطاع الخدمات، ويشكل (7%) من الأيدي العاملة.
  - قطاع التجارة، ويشكل (7%) من الأيدي العاملة.
  - قطاع الصناعة، ويشكل (1%) من الأيدي العاملة.

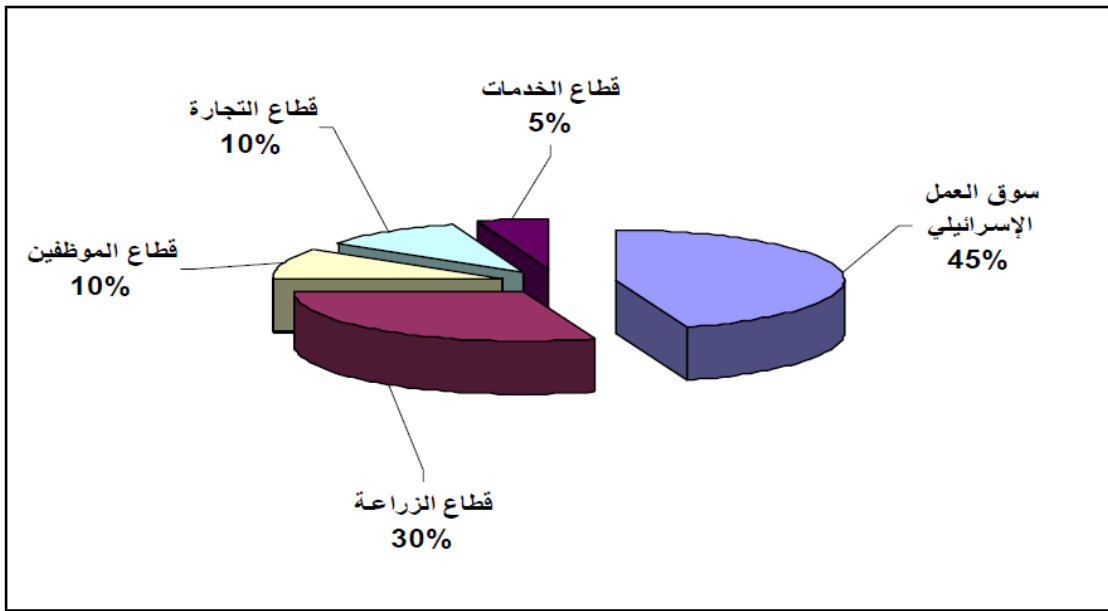
الشكل (1.3) توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية زعترة



- تقوع: يعتمد الاقتصاد في قرية تقوع على عدة قطاعات اقتصادية، وهي:
  - سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل (45%) من الأيدي العاملة.

- قطاع الزراعة، ويشكل (30%) من الأيدي العاملة.
- قطاع الموظفين، ويشكل (10%) من الأيدي العاملة.
- قطاع التجارة، ويشكل (10%) من الأيدي العاملة.
- قطاع الخدمات، ويشكل (5%) من الأيدي العاملة.

الشكل (2.3) توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية تقوع

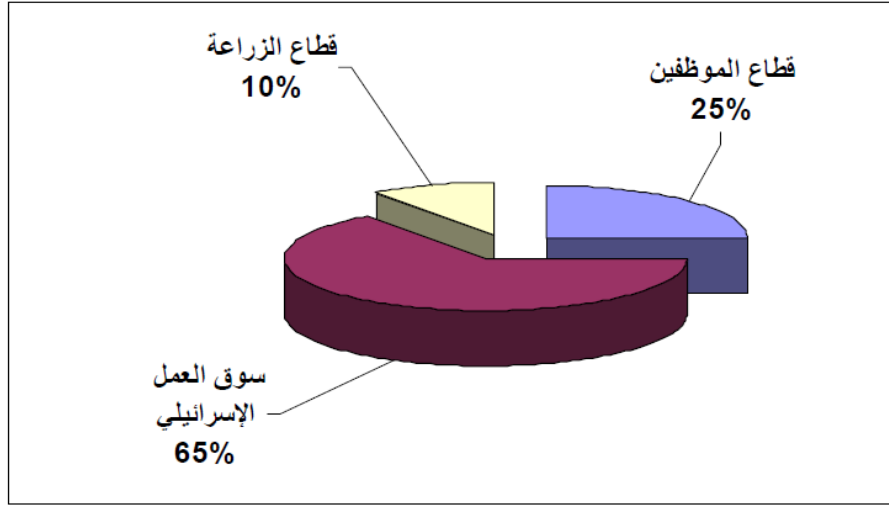


- الشواورة: يعتمد الاقتصاد في القرية على سوق العمل الإسرائيلي، والذي يستوعب (65%) من

القوى العاملة، ويمكن توضيح توزيع الأيدي العاملة لسكان القرية على النحو التالي:

- سوق العمل الإسرائيلي ويشكل (65%) من الأيدي العاملة.
- قطاع الموظفين، ويشكل (25%) من الأيدي العاملة.
- قطاع الزراعة، ويشكل (10%) من الأيدي العاملة.

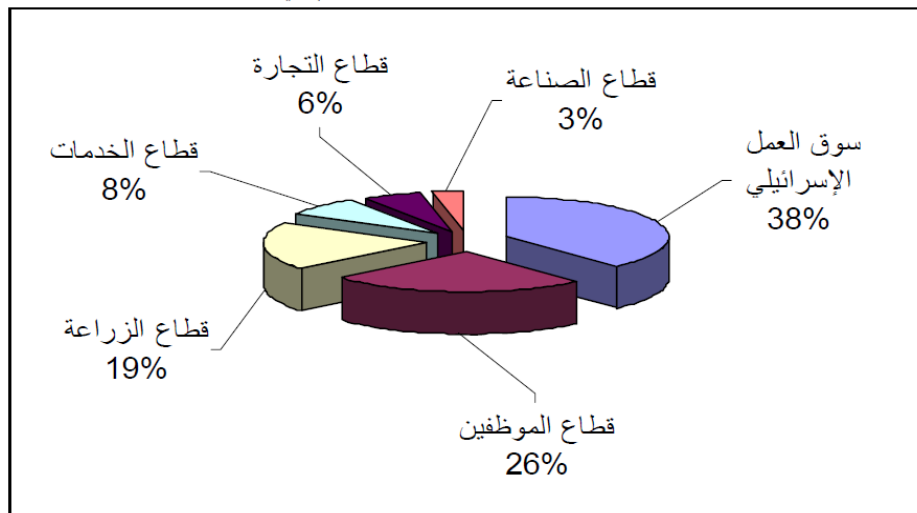
الشكل (3.3) توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية الشواورة



- العبيدية: يعتمد الاقتصاد في قرية العبيدية على عدة قطاعات اقتصادية، وهي:

- سوق العمل الإسرائيلي، ويشكل (38%) من الأيدي العاملة.
- قطاع الموظفين، ويشكل (26%) من الأيدي العاملة.
- قطاع الزراعة، ويشكل (19%) من الأيدي العاملة.
- قطاع التجارة، ويشكل (6%) من الأيدي العاملة.
- قطاع الخدمات، ويشكل (3%) من الأيدي العاملة.

الشكل (4.3) توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية العبيدية



### 4.3 خلاصة:

لقد أوضح الفصل السابق الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة، وكيف أن لها علاقة بالتنمية الريفية الاقتصادية، فقد ظهر أن مناطق الدراسة تتميز بمواقع جغرافية تؤهلها بأن تكون فيها تنمية اقتصادية ناجحة، وخاصة أن مناخها معتدل، كذلك تتنوع بها المظاهر الطبيعية بين التلال والجبال والصحاري، ناهيك عن موضع تلك القرى التي يكسبها أهمية استراتيجية ويضيف لها مقومات طبيعية تؤهلها لعمل التنمية الريفية الاقتصادية.

كما تناول الفصل السابق مظاهر السطح لمناطق الدراسة، وكذلك تربتها، والتركيب الجيولوجي، كذلك تناول كمية الأمطار التي تهطل عليها، وأيضاً درجات الحرارة، وقوة الرياح فيها، وكمية المياه أيضاً، كما تناول الخصائص السكانية من حيث النمو السكاني، وحجم الأسرة، وخصائص السكان في مناطق الريف الشرقي، بالإضافة إلى التركيب العمري والنوعي لها، والحالة التعليمية، والتركيب الاقتصادي.

ومن خلال دراسة الوضع الراهن للملامح الطبيعية والسكانية لقرى الريف الشرقي نستنتج ما يلي:

أولاً: المحددات:

- تسارع النمو السكاني في قرى الريف الشرقي.
- عشوائية البناء وغياب التخطيط السليم.
- المستعمرات الإسرائيلية.

ثانياً: الإمكانيات:

- وجود مساحة كبيرة من الأراضي.
- وجود قوى بشرية كبيرة.
- وجود ثروة مائية على الرغم من السيطرة الإسرائيلية على غالبيتها.

- وجود أراضٍ صالحة للزراعة.
- توفر مواد البناء والحجارة وغيرها.

## الفصل الرابع

### تحليل واقع ومعوقات التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان

#### 1.4 تمهيد

2.4 تأثير الموقع الجغرافي على التنمية الريفية الاقتصادية

3.4 تأثير الموضع على التنمية الريفية الاقتصادية

4.4 تأثير العامل السياسي على التنمية الريفية الاقتصادية

5.4 العامل الحكومي وأثره على التنمية الريفية الاقتصادية

6.4 تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية

7.4 تحليل البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة



## الفصل الرابع

### تحليل واقع ومعوقات التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان

#### 1.4 تمهيد:

إن التنمية الريفية من العمليات التي يمكن خلالها تنسيق الجهود وتوحيدها بين السكان والهيئات المحلية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المناطق الريفية، وجعل هذه المناطق جزءاً متكاملًا في الدولة، بحيث تسهم في تحقيق التنمية الريفية والوطنية، كما أنها ستعمل على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، وخاصةً إذا ما علمنا أن الهدف من التنمية هو الفرد بحد ذاته وتنمية قدراته التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية.

ومن خلال هذا الفصل تم التعرف على واقع التنمية الريفية في منطقة الريف الشرقي لمحافظة بيت لحم، والتعرف على المعوقات التي تواجهها، وذلك من خلال التعرف على تأثير الموقع الجغرافي، والموضع، العامل السياسي، والعامل الحكومي، والعوامل الاجتماعية والديمغرافية.

#### 2.4 تأثير الموقع الجغرافي على التنمية الريفية الاقتصادية:

لقد أظهرت نتائج الدراسة أن سكان المناطق الريفية يجدون أن قرب منطقة الدراسة من مدينة بيت لحم يساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية، وكذلك قرب موقع البلد من التجمعات السكانية يساهم كذلك في قيام تنمية ريفية اقتصادية، وتساهم أيضا في جذب المستثمرين ويؤهلها لقيام مشاريع تنمية زراعية وحيوانية، أو سياحية أو صناعية أو تجارية.

كما أوضح سكان المناطق الريفية أن هناك خبرات وكفاءات في منطقة الدراسة المتعلقة بالموقع، تساعد على إقامة مشاريع تنمية اقتصادية في البلدة، والجدول (1.4) الآتي يوضح ذلك.

**جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول: تأثير الموقع**

### الجغرافي على التنمية الريفية الاقتصادية:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1.	قرب البلدة من مدينة بيت لحم يساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية	4.3655	.56481	كبيرة
2.	موقع البلدة القريب من عدد من التجمعات السكانية يساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية	4.3071	.57034	كبيرة
8.	وجود خبرات في مجال التنمية في البلدة سوف يساعد في قيام عمليات تنمية.	4.1421	.61375	كبيرة
3.	موقع البلدة يساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية	4.1168	.63532	كبيرة
7.	الخبرة الموجودة لدى أهالي البلدة المتعلقة بالموقع تساعد على إقامة مشاريع تنمية اقتصادية في البلدة	4.0812	.64085	كبيرة
6.	موقع البلدة يؤهلها لقيام مشاريع تنمية زراعية وحيوانية، أو سياحية أو صناعية أو تجارية.	4.0635	.65657	كبيرة
5.	موقع البلدة يجذب المستثمرين في إقامة مشاريع تنمية ريفية اقتصادية	3.7995	.80260	كبيرة
4.	موقع البلدة يشكل عقبة أمام قيام تنمية اقتصادية	2.7462	1.06125	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.9527	.39229	كبيرة

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن الموقع الجغرافي بقربه أو بعده عن مركز التجارة في مدينة بيت لحم، أو قربه من البؤر الاستيطانية قد يعيق الاستثمار في ذلك الموقع فقد يكون عرضة لاعتداءات المستوطنين اليهود، وإذا كان الموقع الجغرافي بعيد عن مكان إقامة المالك أو بعيد عن الكثافة السكانية أو مكان التسويق سيكون له بالغ الأثر على التنمية الريفية الاقتصادية.

والمتتبع للمواقع الجغرافية للمناطق الريفية الشرقية في محافظة بيت لحم، يجد أن هناك مساحات كبيرة بعيدة عن المواقع الاستيطانية لم يتم استغلالها بالشكل الكافي في عملية التنمية الريفية، كما أنها قريبة من مركز مدينة بيت لحم، ناهيك عن وجود كثافة سكانية مناسبة لتلك المناطق، مع وجود أفراد

متعلمين بنسب عالية، وأفرادٍ لديهم خبرة كبيرة في مجال التنمية الريفية والتي لم يتم استغلالها بالشكل المطلوب لتحقيق التنمية الريفية في تلك المناطق.

### 3.4 تأثير الوضع على التنمية الريفية الاقتصادية:

لقد تبين من خلال استجابة أفراد عينة الدراسة على تأثير الوضع على التنمية الريفية الاقتصادية بشكل إيجابي على التنمية الريفية الاقتصادية.

إن الوضع في هذه القرى موضوع الدراسة يعتبر ذو أهمية كبيرة، وهو ليس وسيلة لتحقيق التنمية وإنما هو غاية في حد ذاته، فالتنمية هي في النهاية تعتبر السعي من أجل تطوير تلك القرى وإغنائها، وهذه التنمية المنسجمة مع شروط وضوابط الوضع هي التنمية المستدامة، فيمكن القول أن: التنمية الريفية الاقتصادية في قرى الريف الشرقي مرتبط باستغلال لمختلف موارد الوضع والثروات المتواجدة به، وخاصة إذا علمنا أن المنطقة تمتع بتربة صالحة للتنمية وممتازة، كذلك ووفرة في مصادر المياه، كما أن مناخ هذه الأماكن ملائم جداً للتنمية الريفية الاقتصادية، والجدول (2.4) الآتي يوضح ذلك.

#### جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول: تأثير الوضع

##### على التنمية الريفية الاقتصادية:

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
2.	التربة الموجودة في البلدة تساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية	4.2360	.64411	كبيرة
3.	مصادر المياه الموجودة في البلدة تساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية	4.2360	.69357	كبيرة
1.	مظاهر السطح الموجودة في البلدة تساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية	4.2056	.60184	كبيرة
4.	المناخ السائد في البلدة يساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية	4.1802	.65810	كبيرة
6.	بالإمكان إقامة مشاريع تنموية زراعية في المنطقة	4.1726	.65433	كبيرة
5.	البيئة الخاصة بالبلدة تساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية	4.0863	.69360	كبيرة
7.	المساحات المتوفرة في البلدة كافية لإقامة مشاريع تنموية اقتصادية في البلدة	4.0076	.77653	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.1606	.49028	كبيرة

يتضح من الجدول السابق أن الموضع يشكل الأرضية والأساس الذي تقوم عليه عملية التنمية الريفية الاقتصادية، إذ أن التنمية وبصورة رئيسية تركز على نوعية المصادر الطبيعية لمنطقة الريف الشرقي، ففي هذه المناطق نجد أن هناك تنوعاً كبيراً في التربة، كذلك وفرة المياه التي لا بأس بها تساهم في عملية التنمية بل يمكن القول بأنها أساسها، وخاصة إذا ما تم استغلال المياه التي يتم هدرها في عملية التنمية في تلك الأماكن، كما نجد أن هناك تنوعاً في مظاهر السطح في مناطق الريف الشرقية، بالإضافة إلى المناخ المناسب الذي يتيح إقامة مشاريع متنوعة ومختلفة، والأهم من ذلك الوفرة في مساحات الأراضي غير المستغلة، والتي بات الاحتلال يضع يده عليها جزءاً بعد جزء ويوماً بعد يوم بحجج كثيرة وواهية، فلماذا لا يتم استغلال هذه المناطق بدلاً من مصادرتها من قبل الاحتلال؟

#### **4.4 تأثير العامل السياسي على التنمية الريفية الاقتصادية:**

يتضح من النتائج التي تم التوصل إليها والظاهرة في الجدول (3.4) أن العامل السياسي يؤثر بطريقة طردية على عملية التنمية الريفية الاقتصادية؛ حيث إنه إن كان الوضع السياسي مستقراً كانت هناك تنمية ريفية اقتصادية، وأما إن كان الوضع السياسي متدهور وهناك اقتحامات ومصادرة للأراضي والتضييق على أهالي مناطق الريف الشرقي، فإن ذلك بالطبع سيؤثر سلباً على عملية التنمية الريفية الاقتصادية.

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث: تأثير العامل

السياسي على التنمية الريفية الاقتصادية:

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	الرقم
كبيرة	.63086	4.6244	مصادرة الأراضي تعيق عملية التنمية الريفية في البلدة.	3.
كبيرة	.55463	4.6193	قرب المستوطنات يعيق عملية التنمية الريفية في البلدة.	1.
كبيرة	.70938	4.4569	تدخل الجانب الإسرائيلي في كافة مجالات الحياة للبلدة يعيق التنمية الريفية الاقتصادية في البلدة	6.
كبيرة	.75711	4.4442	شق الطرق الالتفافية تساهم في عملية التنمية الريفية في البلدة.	2.
كبيرة	.67518	4.4416	تجزئة المنطقة إلى ب و ج تؤثر على عملية التنمية الريفية في البلدة.	4.
كبيرة	.81555	4.4112	الاعتقالات المستمرة لأبناء البلدة تؤثر على إقامة مشاريع تنموية ريفية اقتصادية في البلدة.	5.
كبيرة	.79756	4.0051	مصادر الدخل داخل البلدة غير كافية لتوفير معيشة كريمة	7.
كبيرة	.50325	4.4289	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول السابق أن أكثر ما يؤثر على عملية التنمية الريفية الاقتصادية في مناطق الريف الشرقي هي قربها من المستوطنات والتي تعمل على إعاقة التنمية في مناطق الدراسة، كذلك قيام سلطات الاحتلال بشق الطرق الالتفافية ومصادرة الكثير من الأراضي الصالحة للتنمية عموماً وخاصة التنمية الزراعية لإنشاء تلك الطرق، أو مصادرتها لضمها للمستوطنات كونها تعتبر هامة وغنية وصالحة لإنشاء العديد من المشاريع التنموية.

كما تبين من استجابة المبحوثين إلى أن تجزئة تلك المناطق إلى (ب) و(ج) قد أثرت كثيراً على عملية التنمية الريفية الاقتصادية في مناطق الريف الشرقي، بالإضافة تدخل الجانب الإسرائيلي في الكثير من مجالات الحياة لتلك القرى، الأمر الذي يعمل على تقليل الدافعية والرغبة في عمل مشاريع تنموية اقتصادية، بالإضافة إلى تدني مستوى الدخل في الفترات الأخيرة الذي يعتبر عائقاً كبيراً في عملية التنمية الريفية الاقتصادية.

#### 5.4 العامل الحكومي وأثره على التنمية الريفية الاقتصادية:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها بعد استجابة المبحوثين والظاهرة في الجدول (4.4) الآتي، أن للعامل الحكومي أثر كبير على التنمية الريفية الاقتصادية، إذ أنه ومن المفترض أن تقوم الحكومة على دعم العديد من المشاريع التنموية، كما أنها يجب أن تعمل على تحسين الكثير من العوامل التي تدفع بعجلة التنمية كإعداد الأيدي العاملة ذات الكفاءة العالية، من خلال إلحاقهم بعمليات تدريبية وتعليمية، وتوفير كافة المعلومات الاقتصادية، كما يقوم دور الحكومية على ترقية البيئة الثقافية والاجتماعية، من خلال عمل العديد من اللقاءات مع أفراد المجتمع باستخدام العديد من وسائل الاتصال وكذلك من خلال فتح العديد من المؤسسات التربوية التي تعمل على تدريب أفراد المجتمع على كيفية استغلال البيئة المحيطة في التنمية الاقتصادية.

إن دور الحكومة في كيفية ضمان تنمية ريفية اقتصادية وتأمين عدالة اجتماعية لأفراد المجتمع عموماً ومناطق الريف الشرقي خاصة، يكون من خلال تطبيق سياسة اقتصادية ذات مصداقية في خدمة الاستقرار الاقتصادي لضمان التنمية، وأن يتم ذلك من خلال تبني استراتيجية وطنية من قبل الحكومة تسعى به لاستغلال الموارد الاقتصادية في مناطق الريف الشرقي من خلال وضع استراتيجية خاصة بآلية التنفيذ تضمن تشكيل بنى تحتية تكون أساساً للتنمية الاقتصادية.

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع: تأثير العامل

الحكومي على التنمية الريفية الاقتصادية

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
.8	القيام بمشاريع تنموية ريفية اقتصادية من شأنها تحسين مستويات المعيشة للسكان في البلدة من قبل الجهات الحكومية.	4.0076	.63602	كبيرة
.7	المشاريع المقترحة من قبل الحكومة غير كافية لإقامة تنمية ريفية اقتصادية في البلدة	3.9162	.73833	كبيرة
.9	القيام بمشاريع تنموية ريفية اقتصادية من شأنها تحسين مستويات المعيشة للسكان في البلدة من قبل المؤسسات الخاصة.	3.9162	.62646	كبيرة
.1	السياسات التنموية للدولة بشكل عام تدعم قيام تنمية ريفية اقتصادية في البلدة.	3.8147	1.67414	كبيرة
.6	قيام الحكومة الفلسطينية بتقديم قروض لإقامة مشاريع تنموية اقتصادية في البلدة.	3.5685	.89762	كبيرة
.5	الحكومة الفلسطينية تساهم في دعم المواطنين في إقامة مشاريع تنموية اقتصادية في البلدة.	3.5457	.87323	كبيرة
.2	عمل مشاريع تنموية من قبل الدولة في البلدة خلال السنوات الأخيرة.	3.4848	.73863	كبيرة
.4	الدولة مهتمة في إقامة مشاريع تنموية ريفية اقتصادية في البلدة.	3.3680	.82523	متوسطة
.3	هناك عدالة في توزيع المشاريع التنموية بين بلدتك والبلدات الأخيرة.	2.9264	.94756	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.6165	.50067	كبيرة

يظهر من خلال الجدول السابق أن مستوى اهتمام الحكومة في إقامة مشاريع تنموية ريفية اقتصادية في قرى الريف الشرقي كان بدرجة كبيرة، كما ظهر أنه ليس هناك عدالة في توزيع المشاريع التنموية بين قرى الريف الشرقي وغيرها من القرى في محافظات فلسطين، كما تبين أن المشاريع التي تقوم الحكومة باقتراحها ليست كافية لإقامة تنمية ريفية اقتصادية في قرى الريف الشرقي.

ولكن مع ذلك فقد تبين أن المبحوثين يجدون أن بإمكان الحكومة القيام بمشاريع تنموية ريفية اقتصادية من شأنها تحسين مستويات المعيشة للسكان في الريف الشرقي وذلك بالتعاون مع المؤسسات الخاصة،

وخاصة إذا ما علمنا أن السياسية التنموية للدولة عموماً تدعم قيام تنمية ريفية اقتصادية في الريف الشرقي.

#### 6.4 تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية:

إن للمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية أهمية كبيرة في التنمية الريفية الاقتصادية، حيث إن هناك علاقات متبادلة ومتراصة بين تلك العوامل والتنمية الريفية الاقتصادية في الكثير من المجالات، كما أن الأثر المتبادل بينهما قوي جداً، وخاصة إذا ما علمنا أن هذه المتغيرات تعتبر محور التنمية وهدفها المنشود، فهي تعتبر صمام الأمان لحياة الأفراد وأهم العوامل لقياس درجة الرفاه المعيشي لهم.

كما يمكن القول: بأن العوامل الاجتماعية والديموغرافية تشكل مع التنمية الريفية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة، فالنمو لم يعد يكتفي بإنعاش المجتمع الريفي اقتصادياً واجتماعياً فقط، وإنما يهتم بتوزيع كل ما يجنيه توزيعاً عادلاً بما يوفر لأفراد المجتمع سبل المشاركة وفرص العمل بالإضافة إلى تمكينهم من المساواة في كل مراحل النمو المنشودة، وخاصة إذا ما علمنا بأن التنمية بشكل عام هي عملية يكون هدفها الأساسي أفراد المجتمع باختلاف أعمارهم وجنسهم ومؤهلاتهم العلمية ومستواهم الاجتماعي ومستوى دخولهم، فهي أساساً تسعى إلى تحقيق نمو متكامل اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وديموغرافياً، كون أن التنمية الاقتصادية هي موارد مادية يقوم أفراد المجتمع باستثمارها من خلال وجود خطة مدروسة بدقة مدركة لضرورة إحداث التنمية، وهذا ما أشارت إليه نتائج الجدول (5.4).



جدول (5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الخامس: تأثير المتغيرات

الاجتماعية والديموغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة	الرقم
كبيرة	.59594	4.2386	الوعي التنموي لأبناء البلدة يساهم في إقامة مشاريع تنموية اقتصادية ريفية.	4.
كبيرة	.61680	4.2107	التعليم يساهم في إقامة مشاريع تنموية اقتصادية ريفية في البلدة.	3.
كبيرة	.59633	4.2030	يلعب دخل الأسرة دوراً في عملية التنمية الاقتصادية الريفية في البلدة.	5.
كبيرة	.68040	4.1015	عدد أفراد الأسرة يساهم في إقامة مشاريع تنموية اقتصادية ريفية.	6.
كبيرة	1.05247	3.8604	توجه أبناء البلدة للعمل في المناطق الإسرائيلية يعيق عملية التنمية الريفية الاقتصادية في البلدة.	2.
متوسطة	1.38213	3.3426	الاتحاق بالوظائف الحكومية والخاصة يعيق عملية التنمية الريفية الاقتصادية في البلدة.	1.
كبيرة	.53280	3.9928	الدرجة الكلية	

من خلال النتائج الواردة يظهر أنه لكي يكون هناك تأثيرات إيجابية للمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية، فإنه من الواجب أن يكون هناك وعي تنموي لأبناء البلدة، كما يجب أن يكون لديهم مستوى تعليمي جيد، ووجود دخل جيد لدى الأسر الريفية وأن يكون هناك أفراد مؤهلة وشابة لكي يساهموا في إقامة المشاريع التنموية الاقتصادية في المناطق الريفية في محافظة بيت لحم.

ومن هنا يظهر لدينا أن: المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية قد تزيد أو تقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية الريفية، وهي التي تحدد ظروف جذب وتوليد الاستثمار والحفاظ عليها، كذلك تساعد على تحديد وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه مناطق الريف الشرقي والخاصة بالعوامل الديموغرافية والاجتماعية بالمنطقة.

وهنا يمكن الإشارة إلى أنه لكي تكون فكرة التنمية الاقتصادية الريفية مرتكزة في تفكير أبناء مجتمع الريف الشرقي ويتوجهوا للعمل به حتى يواجهوا الصعوبات المعيشية التي يحيونها والتحديات التي قد تكون عائقاً أمام تقدم وتحضر هذا المجتمع، فيجب بداية تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والفكرية والتعليمية والثقافية، ليكون هناك مكتسب للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية لجميع أبناء الريف الشرقي وتجسيدها المستمر في تحسين مستوى المعيشة المادي والروحي، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على تحسين المستوى المعيشي فقط بل يجب أن تكون تنمية فكرية شاملة بحيث يشارك بها كافة أفراد المجتمع الريفي.

#### 7.4 تحليل البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة:

لقد توصلت الدراسة الحالية عند تحليل البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة ما يلي:

##### الفرضية الأولى:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية وبين خصائص الموقع"، للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم اختبار (T-one sample test) لعينة منفردة عند قيمة اختبار (3.409) وهي أقل قيمة يوافق عندها الباحثين على تأثير الموقع الجغرافي على التنمية الريفية الاقتصادية) لقياس دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي للدرجة الكلية المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية وأقل قيمة للموافقة، كما في الجدول (6.4).

الجدول (6.4): نتيجة اختبار تي لعينة واحدة، لفحص دلالة الفروق في تأثير الموقع الجغرافي على

##### التنمية الريفية

العامل المؤثر	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات التحرر	اختبار تي	قيمة الدلالة المعنوية
الموقع الجغرافي	394	3.95	0.39	393	27.968	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في تأثير الموقع الجغرافي على التنمية الريفية الاقتصادية، وبناءً على النتائج؛ فإن الدراسة ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تشير لوجود علاقة بين خصائص الموقع والتنمية الريفية الاقتصادية.

ويمكن إرجاع ذلك إلى اختلاف الأماكن التي يقيم بها سكان منطقة قرى الريف الشرقي من حيث قربها أو بعدها عن مدينة بيت لحم، أو من الخدمات الصحية والاجتماعية، بالإضافة إلى مساحتها حيث هناك اختلاف في المساحات بين قرى الريف الشرقي. وربما يعود ذلك إلى نسبة المتعلمين والذين لديهم خبرة في إنشاء المشاريع الصغيرة وغير الصغيرة.

#### الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية وبين خصائص الموضع"، للتحقق من صحة الفرضية الثانية استخدم اختبار (تي) لعينة منفردة عند قيمة اختبار (3.40) وهي أقل قيمة يوافق عندها الباحثين على تأثير الموضع على التنمية الريفية الاقتصادية) لقياس دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي للدرجة الكلية المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية وأقل قيمة للموافقة، كما في الجدول (7.4).

الجدول (7.4): نتيجة اختبار تي لعينة واحدة لفحص دلالة الفروق في تأثير الموضع على التنمية

#### الريفية

العامل المؤثر	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات التحرر	اختبار تي	قيمة الدلالة المعنوية
الموضع	394	4.16	0.49	393	30.794	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في تأثير الموضع على التنمية الريفية الاقتصادية، وبناءً على النتائج؛ فإن الدراسة ترفض

الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تشير لوجود علاقة بين تأثير الموضع والتنمية الريفية الاقتصادية.

ويمكن إرجاع ذلك لاختلاف البيئة بين قرى الريف الشرقي، بالإضافة إلى نوعية وطبيعة التربة والمناخ، وربما يعود ذلك لاختلاف مظاهر السطح الموجودة بين قرى الريف الشرقي، بالإضافة إلى توفر كمية المياه المختلفة بين قرى الريف الشرقي، هذا بالإضافة إلى المساحات المتوفرة لإقامة المشاريع التنموية المختلفة.

#### الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية والعامل السياسي، للتحقق من صحة الفرضية الثالثة أستخدم اختبار (تي) لعينة منفردة عند قيمة اختبار (3.40) وهي أقل قيمة يوافق عندها المبحوثين على تأثير العامل السياسي على التنمية الريفية الاقتصادية) لقياس دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي للدرجة الكلية المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية وأقل قيمة للموافقة، كما في الجدول (8.4):

الجدول (8.4) نتيجة اختبار تي لعينة واحدة لفحص دلالة الفروق في تأثير العامل السياسي على

#### التنمية الريفية

العامل المؤثر	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات التحرر	اختبار تي	قيمة الدلالة المعنوية
العامل السياسي	394	4.43	0.50	393	40.584	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في تأثير العامل السياسي على التنمية الريفية الاقتصادية، وبناءً على النتائج؛ فإن الدراسة ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تشير لوجود علاقة بين تأثير العامل السياسي والتنمية الريفية الاقتصادية.

وربما ترجع هذه الفروق لقرب أو بعد المبحوثين من المستوطنات، أو ربما يعود إلى الأشخاص الذين تم مصادرة أراضيهم من قبل سلطات الاحتلال أو من تكون أراضيهم بعيدة عنهم. وربما يعود ذلك إلى الأماكن الأكثر تدخلاً من قبل سلطات الاحتلال في مجالات الحياة في البلدة وكيفية تأثيرها بطريقة سلبية على عملية التنمية الريفية الاقتصادية.

#### الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية والعامل الحكومي، للتحقق من صحة الفرضية الرابعة استخدم اختبار (تي) لعينة منفردة عند قيمة اختبار (3.40) وهي أقل قيمة يوافق عندها المبحوثين على تأثير العامل الحكومي على التنمية الريفية الاقتصادية) لقياس دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي للدرجة الكلية المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية وأقل قيمة للموافقة، كما في الجدول (9.4):

الجدول (9.4) نتيجة اختبار تي لعينة واحدة لفحص دلالة الفروق في تأثير العامل الحكومي على

#### التنمية الريفية

قيمة الدلالة المعنوية	اختبار تي	درجات التحرر	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	حجم العينة	العامل المؤثر
0.000	8.582	393	0.50	3.61	394	العامل الحكومي

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في تأثير العامل الحكومي على التنمية الريفية الاقتصادية، وبناءً على النتائج؛ فإن الدراسة ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تشير لوجود علاقة بين تأثير العامل الحكومي والتنمية الريفية الاقتصادية.

ويمكن تفسير ذلك إلى البلديات التي تقوم بدعمها الحكومة، بالإضافة إلى اختلاف السياسات التنموية وعدم عدالتها وعدالة توزيع المشاريع التنموية بين قرى الريف الشرقي. وربما يعود إلى شعور المواطنين بوجود محسوبية في توزيع المشاريع وتدخل الوساطة في دعمها.

#### الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الريفية الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية، للتحقق من صحة الفرضية الخامسة أستخدم اختبار (تي) لعينة منفردة عند قيمة اختبار (3.40) وهي أقل قيمة يوافق عندها المبحوثين على تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية) لقياس دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي للدرجة الكلية المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية وأقل قيمة للموافقة، كما في الجدول (10.4):

الجدول (10.4) نتيجة اختبار تي لعينة واحدة لفحص دلالة الفروق في تأثير المتغيرات الاجتماعية

#### والديموغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية

قيمة الدلالة المعنوية	اختبار تي	درجات التحرر	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	حجم العينة	العامل المؤثر
0.000	22.085	393	0.53	3.99	394	المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية، وبناءً على النتائج؛ فإن الدراسة ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة والتي تشير لوجود علاقة بين المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والتنمية الريفية الاقتصادية.

يمكن تفسير ذلك نسبة إلى العاملين في الوظائف الحكومية أو العاملين في الداخل الفلسطيني، وربما يعود أيضاً إلى الاختلاف بين أبناء الريف الشرقي في المستويات التعليمية والخبرات والمؤهلات في مجالات التنمية الريفية، كذلك ربما يعود إلى الاختلاف في عدد أفراد الأسر بين قرى الريف الشرقي.

## الفرضية السادسة:

للتحقق من صحة الفرضية السادسة تم وضع عدة فرضيات فرعية، وجاء تحليلها على النحو التالي:

أ) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الاقتصادية وبين متغير الجنس (النوع الاجتماعي).

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T-test) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للعوامل المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير الجنس كما في الجدول (11.4).

الجدول (11.4): نتائج اختبار (تي) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة وللدرجة الكلية للعوامل المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
تأثير الموقع الجغرافي	نكر	200	3.9788	.40063	1.338	392	.182
	أنثى	194	3.9259	.38268			
تأثير الموضع	نكر	200	4.1693	.51160	.356	392	.722
	أنثى	194	4.1517	.46845			
تأثير العامل السياسي	نكر	200	4.4671	.49564	1.533	392	.126
	أنثى	194	4.3895	.50925			
تأثير العامل الحكومي	نكر	200	3.6439	.53933	1.104	392	.270
	أنثى	194	3.5882	.45709			
تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية	نكر	200	4.0208	.55841	1.060	392	.290
	أنثى	194	3.9639	.50486			
تأثير جميع العوامل (الدرجة الكلية)	نكر	200	4.0560	.35462	1.527	392	.127
	أنثى	194	4.0039	.32137			

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة  $\alpha = 0.05$  في تأثير العوامل المؤثرة في التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير الجنس، أي

أن هناك انسجاماً في اتجاهات المبحوثين الذكور والإناث في منطقة الريف الشرقي، حيث كان مستوى الدلالة أكبر من قيمة (0.05)، إذ بلغت قيمته (0.127).

ويمكن إرجاع ذلك إلى مدى إدراك ووعي المجتمع الريفي من ذكور وإناث، بأهمية التنمية الريفية الاقتصادية في مناطقهم، كونهم على دراية تامة بأهمية تلك المناطق ومدى فاعليتها، إن تم تطوير تلك المناطق اقتصادياً وتم إنشاء المشاريع التنموية فيها.

وربما يرجع ذلك إلى أن جميع السكان باختلاف جنسهم يقيمون بمنطقة الريف الشرقي وهم اطلاع تام بطبيعة المنطقة التي يقيمون بها، وطبيعة أرضها، ومناخها، كما أن كلا الجنسين مدركين للأوضاع التي تمر بها مناطقهم في الريف الشرقي وخاصة السياسية منها والاقتصادية، والعوامل التي قد تؤثر سلباً على عملية التنمية الريفية.

(ب) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الاقتصادية وبين متغير العمر.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية، ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير العمر، كما في الجدول (12.4).

**الجدول (12.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير العمر**

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	
0.29	4.00	97	أقل من 25 سنة	الدرجة الكلية للتأثير
0.34	4.07	68	25 - 30 سنة	
0.32	4.05	99	31 - 37 سنة	
0.36	3.99	55	37 - 43 سنة	
0.41	3.99	47	43 - 49 سنة	
0.39	4.8	28	49 سنة فأكثر	



كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير العمر، كما هو في الجدول (13.4).

**الجدول (13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير العمر**

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
.546	.806	.124	5	.622	بين المجموعات	تأثير الموقع الجغرافي
		.154	388	59.857	داخل المجموعات	
			393	60.479	المجموع	
.231	1.380	.330	5	1.651	بين المجموعات	تأثير الموضع
		.239	388	92.817	داخل المجموعات	
			393	94.467	المجموع	
.513	.852	.216	5	1.081	بين المجموعات	تأثير العامل السياسي
		.254	388	98.449	داخل المجموعات	
			393	99.531	المجموع	
.981	.147	.037	5	.186	بين المجموعات	تأثير العامل الحكومي
		.253	388	98.327	داخل المجموعات	
			393	98.513	المجموع	
.058	2.154	.603	5	3.013	بين المجموعات	تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية
		.280	388	108.550	داخل المجموعات	
			393	111.563	المجموع	
.515	.849	.098	5	.490	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.115	388	44.737	داخل المجموعات	
			393	45.226	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير العمر، أي أن هناك انسجاماً في اتجاهات الباحثين باختلاف

أعمارهم في منطقة الريف الشرقي، حيث كان مستوى الدلالة أكبر من قيمة (0.05)، إذ بلغت قيمته (0.515).

ويمكن إرجاع ذلك إلى أن جميع هذه الفئات تعيش الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفسها، وبالتالي هي على وعي ودراية بما يدور حولها والمنعكسة عن الظروف التي يعيشونها، وكيفية تأثيرها على التنمية الريفية الاقتصادية بطريقة إيجابية، وكذلك كيفية تأثيرها على الأفراد أنفسهم كونها قد توفر لهم فرص عمل وخاصة لذوي الدخل المحدود أو العاطلين عن العمل، كما أنهم على علم بأنه إذا ما كانت هناك عملية تنموية في منطقة الريف الشرقي فإن ذلك سيعمل على تحسين المستوى التعليمي والصحي والثقافي والتكنولوجي.

وربما يعود ذلك إلى الدورات التي تنظمها المجالس البلدية لمختلف الأعمار حول أهمية التنمية وفوائدها وأهمية بناء وتصميم المشاريع التنموية الاقتصادية، والعوامل المسببة في فشلها، مما يزيد من وعي أفراد عينة الدراسة.

**ج) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الاقتصادية وبين متغير مستوى التعليم.**

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة أستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى التعليم، كما في الجدول (14.4).

**الجدول (14.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير مستوى**

#### التعليم

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مستوى التعليم	
0.35	4.06	138	توجيهي فما دون	الدرجة الكلية للتأثير
0.33	4.02	222	بكالوريوس	
0.32	3.97	34	دراسات عليا	

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة أستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى التعليم، كما هو في الجدول (15.4).

**الجدول (15.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى التعليم**

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
.204	1.595	.245	2	.489	بين المجموعات	تأثير الموقع الجغرافي
		.153	391	59.990	داخل المجموعات	
			393	60.479	المجموع	
.468	.761	.183	2	.366	بين المجموعات	تأثير الموضع
		.241	391	94.101	داخل المجموعات	
			393	94.467	المجموع	
.333	1.102	.279	2	.558	بين المجموعات	تأثير العامل السياسي
		.253	391	98.973	داخل المجموعات	
			393	99.531	المجموع	
.325	1.126	.282	2	.564	بين المجموعات	تأثير العامل الحكومي
		.251	391	97.949	داخل المجموعات	
			393	98.513	المجموع	
.368	1.003	.285	2	.569	بين المجموعات	تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية
		.284	391	110.994	داخل المجموعات	
			393	111.563	المجموع	
.294	1.228	.141	2	.282	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.115	391	44.944	داخل المجموعات	
			393	45.226	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى التعليم، أي أن هناك انسجاماً في اتجاهات المبحوثين

باختلاف مستواهم التعليمي في منطقة الريف الشرقي، حيث كان مستوى الدلالة أكبر من قيمة (0.05)، إذ بلغت قيمته (0.294).

ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الظروف المحيطة بأفراد عينة الدراسة تجعلهم على وعي تام بتأثير محاور الدراسة على التنمية الريفية الاقتصادية مهما كان مستواهم التعليمي، فالمستوى التعليمي هنا لا يعتبر عاملاً مؤثراً في اتجاهات الباحثين أو في معرفة مدى تأثير تلك المحاور على عملية التنمية الريفية الاقتصادية.

وربما يعود تقارب وجهات النظر حول تأثير المحاور على التنمية الريفية الاقتصادية هو أن عملية التنمية بحد ذاتها تعبر عن حاجات الأفراد الماسة لها، وربما تأتي لأنها استجابة لتطور ونمو حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية، فالفرد بطبيعته يبحث دائماً عما ييسر له طريقة عيشه فيختار نتيجة لذلك أفضل البدائل ليحيا الحياة التي يرغب بها، فإن كان متعلماً أم لا، أو كان يحمل درجات علمية مختلفة لا يؤثر عن كونه دائم التفكير في المستقبل وبأن يعيش حياة كريمة، وأن يحقق ذاته بأفضل الطرق وأنجحها.

وربما يعود ذلك أيضاً؛ أنه عندما يتعلق الأمر بسبل التنمية الريفية الاقتصادية، فنجد أن جميع فئات المجتمع باختلاف مستواها التعليمي تتعاطى مع مثل هذه التوجهات، والجميع يبدي وجهة نظره ويدرك متطلباتها وواقعها بغض النظر عن مستواه التعليمي، فمصلحة أبناء البلدات ليست حكراً على شخص دون آخر، فالكل يتقاسم النجاح أو الفشل أو الهموم والمشاكل التي قد تفرزها قلة العملية التنموية في منطقة الريف الشرقي.

د) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الاقتصادية وبين متغير طبيعة العمل.

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة أستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير طبيعة العمل، كما في الجدول (16.4).

الجدول (16.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير طبيعة العمل

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	طبيعة العمل	
0.35	4.01	84	موظف	الدرجة الكلية للتأثير
0.34	4.03	56	عامل بناء	
0.41	4.07	22	تاجر	
0.35	4.04	60	قطاع حكومي	
0.35	3.89	15	عمل خاص	
0.35	4.16	11	زراعة	
0.32	4.03	146	غير ذلك	

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة أستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير طبيعة العمل، كما هو في الجدول (17.4).

الجدول (17.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير طبيعة العمل

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
.579	.789	.122	6	.731	بين المجموعات	تأثير الموقع الجغرافي
		.154	387	59.748	داخل المجموعات	
			393	60.479	المجموع	
.682	.660	.159	6	.956	بين المجموعات	تأثير الموضع
		.242	387	93.511	داخل المجموعات	
			393	94.467	المجموع	
.842	.455	.116	6	.697	بين المجموعات	تأثير العامل السياسي
		.255	387	98.834	داخل المجموعات	
			393	99.531	المجموع	
.365	1.094	.274	6	1.643	بين المجموعات	تأثير العامل الحكومي
		.250	387	96.870	داخل المجموعات	
			393	98.513	المجموع	
.228	1.363	.385	6	2.309	بين المجموعات	تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية
		.282	387	109.254	داخل المجموعات	
			393	111.563	المجموع	
.560	.813	.094	6	.563	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.115	387	44.664	داخل المجموعات	
			393	45.226	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير طبيعة العمل، أي أن هناك انسجاماً في اتجاهات المبحوثين باختلاف طبيعة العمل في منطقة الريف الشرقي، حيث كان مستوى الدلالة أكبر من قيمة (0.05)، إذ بلغت قيمته (0.560).

وتجد الدراسة من هذه النتيجة أن الأفراد من سكان منطقة الريف الشرقي على وعي بأهمية التنمية الريفية الاقتصادية لهم ولمناطقهم، فهي في نهاية الأمر متعلقة بوجودهم وبمعنى الحياة لديهم، فعلى الرغم من اختلاف طبيعة أعمال الأفراد بطبيعة الحال؛ إلا أن التنمية الريفية الاقتصادية وبما يتضمنه من رفاهية اجتماعية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية وحتى السياسية، تعطي الأفراد القدرة على المواجهة والتكيف مع مشكلات الحياة، كما تعزز لديهم التوقعات الإيجابية المستقبلية.

هـ) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الاقتصادية وبين متغير مستوى الدخل.

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى الدخل، كما في الجدول (18.4).

الجدول (18.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير مستوى

#### الدخل

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مستوى الدخل	
0.31	4.03	119	أقل من 1500 شيكل	الدرجة الكلية للتأثير
0.39	4.10	50	1500 - 2000 شيكل	
0.32	4.04	161	2500 - 3000 شيكل	
0.38	3.91	64	أكثر من 3000 شيكل	

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى الدخل، كما هو في الجدول (19.4).

الجدول (19.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير

مستوى الدخل

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
.219	1.483	.227	3	.682	بين المجموعات	تأثير الموقع الجغرافي
		.153	390	59.797	داخل المجموعات	
			393	60.479	المجموع	
.028	3.077	.728	3	2.185	بين المجموعات	تأثير الموضع
		.237	390	92.283	داخل المجموعات	
			393	94.467	المجموع	
.243	1.397	.353	3	1.058	بين المجموعات	تأثير العامل السياسي
		.252	390	98.472	داخل المجموعات	
			393	99.531	المجموع	
.099	2.107	.524	3	1.571	بين المجموعات	تأثير العامل الحكومي
		.249	390	96.942	داخل المجموعات	
			393	98.513	المجموع	
.223	1.467	.415	3	1.245	بين المجموعات	تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية
		.283	390	110.318	داخل المجموعات	
			393	111.563	المجموع	
.020	3.315	.375	3	1.124	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.113	390	44.102	داخل المجموعات	
			393	45.226	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولتأثير الموضع وعدم وجود فروق في بقية المؤثرات على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى الدخل.

ولمعرفة الفروق تم استخدام نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى الدخل، والموضحة في الجدول (20.4).



الجدول (20.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى الدخل.

المحور	فئات مستوى الدخل المقارن بينها		مستوى الدلالة
	الفئة (1)	الفئة (2)	
الدرجة الكلية للتأثير	أقل من 1500	2500 - 1500	.257
		3000 - 2500	.862
		أكثر من 3000	.021
	2500 - 1500	3000 - 2500	.294
		أكثر من 3000	.004
		أكثر من 3000	.010

نلاحظ من الجدول السابق والذي يبين المقارنات بين فئات مستوى الدخل، لكل من محور تأثير الموضع والدرجة الكلية للتأثير، والتي تبين بحسب اختبار تحليل التباين الأحادي وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطاتها، فتبين ما يلي:

ضمن الفروق في محور تأثير الموضع لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في تأثير الموضع بين الأشخاص الذين دخلهم 1500 أو أقل وبين بقية فئات الدخل، كما تبين أن هناك فرق معنوي بين الأشخاص الذين دخلهم 1500 - 2500 والأشخاص الذين دخلهم أكثر من 3000، بحيث كانت درجة التأثير لأصحاب الدخل 1500 - 2500 تزيد بمقدار 0.247 عن الأشخاص الذين دخلهم أكثر من 3000 أي ما يعادل 4.94% من قيمة التأثير يمكن أن يكون سببه الفرق بين الدخل بين هاتين الفئتين، وهناك فرق معنوي بين الأشخاص الذين دخلهم 2500 - 3000 والأشخاص الذين دخلهم أكثر من 3000، بحيث كانت درجة التأثير لأصحاب الدخل 2500 - 3000 تزيد بمقدار 0.186 عن الأشخاص الذين دخلهم أكثر من 3000 أي ما يعادل 3.72% من قيمة التأثير يمكن أن يكون سببه الفرق في الدخل بين هاتين الفئتين أيضاً.

أما ضمن الفروق في الدرجة الكلية للتأثير، فكانت الفروق المعنوية بين أصحاب الدخل أقل من 1500 شيكل مقابل أصحاب الدخل أكثر من 3000 شيكل، بحيث كان هناك فرق مقداره 0.12 لصالح أصحاب الدخل 1500 شيكل، أي ما يعادل 2.4% من التأثير الكلي، وفرق معنوي مقداره 0.186 لصالح أصحاب الدخل من 2500 - 3000 عن أصحاب الدخل أكثر من 3000 بما يعادل 3.72%، وفرق معنوي بقيمة 0.128 لصالح أصحاب الدخل 2500 - 3000 عن أصحاب الدخل أكثر من 3000 شيكل.

ويمكن إرجاع أسباب هذه الفروق بين فئات الدخل الدنيا وفئة الدخل الأعلى، هو أن الأخيرة قد عدّلت عن الأرض بسبب اكتفاءهم المادي وعدم وجود الحاجة المادية للزراعة ومعرفة تأثير الموضع، في حين أن ذوي الدخل الدنيا فهم بحاجة ماسة إلى تحسين وضعهم المادي، لهذا هي تهتم بعملية التنمية الريفية الاقتصادية أكثر من غيرها.

وفيما يبدو أن الدخل يعتبر هنا محدداً بمدى الجدية في التوجه نحو التنمية الريفية الاقتصادية، ولهذا نجد أن ذوي الدخل المتدني أو الأقل يفوق اهتمامهم نحو العملية التنموية أكثر من ذوي الدخل المرتفع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك ليس تعميمياً لجميع سكان البلدات، ولكن إن الحاجة إلى التقدم والبحث عن مستوى رفاه اجتماعي جيد دائماً ما يطمح إليه ذوي الدخل المتدني.

**(و) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الاقتصادية وبين متغير الحالة الاجتماعية.**

للتحقق من صحة الفرضية الحادية عشرة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، كما في الجدول (21.4).

الجدول (21.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير مستوى

#### الحالة الاجتماعية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الحالة الاجتماعية	الدرجة الكلية للتأثير
0.30	3.99	91	أعزب	
0.35	4.04	284	متزوج	
0.22	4.24	7	مطلق	
0.34	3.86	6	منفصل	
0.39	4.16	6	أرمل	

للتحقق من صحة الفرضية السادسة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، كما هو في الجدول (22.4).

الجدول (22.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات

الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير

#### الحالة الاجتماعية

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
.908	.253	.039	4	.157	بين المجموعات	تأثير الموقع الجغرافي
		.155	389	60.322	داخل المجموعات	
			393	60.479	المجموع	
.009	3.423	.803	4	3.212	بين المجموعات	تأثير الموضع
		.235	389	91.255	داخل المجموعات	
			393	94.467	المجموع	
.124	1.823	.458	4	1.831	بين المجموعات	تأثير العامل السياسي
		.251	389	97.699	داخل المجموعات	
			393	99.531	المجموع	
.612	.672	.169	4	.676	بين المجموعات	تأثير العامل الحكومي
		.252	389	97.837	داخل المجموعات	
			393	98.513	المجموع	
.138	1.752	.494	4	1.974	بين المجموعات	تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية
		.282	389	109.589	داخل المجموعات	
			393	111.563	المجموع	
.144	1.723	.197	4	.788	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.114	389	44.439	داخل المجموعات	
			393	45.226	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق، إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، أي أن هناك انسجاماً في اتجاهات المبحوثين باختلاف الحالة الاجتماعية في منطقة الريف الشرقي، حيث كان مستوى الدلالة أكبر من قيمة (0.05)، إذ بلغت قيمته (0.144).

وما يفسر ذلك أن المبحوثين باختلاف الحالة الاجتماعية على وعي تام بأن التنمية الاقتصادية في منطقة الريف الشرقي ستعمل على تقليل معدلات البطالة الآخذة بالازدياد وخاصة في السنوات العشر الأخيرة، كما أنهم على علم بأن التنمية الريفية ستكون حلاً للعاملين في المجال الزراعي، وكذلك العاطلين عن العمل أيضاً.

وربما يعود ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة يتطلعون لتطوير بلداتهم وتطوير بنيتها التحتية، وخاصة أن عدد سكان تلك المناطق ليس بالقليل، فهم يسعون لأن تكون الخدمات والبنى التحتية ذات جودة عالية ومتساوية مع المدن القريبة بها.

فيما كان هناك فروقاً في محور (الموضع) حيث كان مستوى الدلالة لديه أقل من قيمة (0.05)، إذ بلغت قيمته (0.009)، وبذلك ترفض الفرضية لهذا المحور، ولمعرفة الفروق تم استخدام نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى الدخل، والموضحة في الجدول (23.4).

الجدول (23.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية.

مستوى الدلالة	الفروق في المتوسطات	فئات مستوى الدخل المقارن بينها		الدرجة الكلية للتأثير
		الفئة (1)	الفئة (2)	
.232	-.06987	أعزب	متزوج	
.056	-.36421		مطلق	
.024	.46232*		منفصل	
.070	-.37101		أرمل	
.113	-.29434	متزوج	مطلق	
.008	.53219*		منفصل	
.133	-.30114		أرمل	
.002	.82653*	مطلق	منفصل	
.980	-.00680		أرمل	
.003	-.83333		أرمل	

نلاحظ من الجدول السابق والذي يبين المقارنات بين فئات الحالة الاجتماعية، لمحور تأثير الموضوع، والتي تبين بحسب اختبار تحليل التباين الأحادي وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطاتها، فتبين وجود فرق ذو دلالة معنوية بين فئة العزاب وفئة المنفصلين لصالح العزاب بمقدار 0.46 درجة أي ما يعادل 9.2% لصالح العزاب، كما ظهر وجود فرق ذو دلالة معنوية بين فئة المتزوجين وفئة المنفصلين لصالح المتزوجين بمقدار 0.53 درجة أي ما يعادل 10.6% لصالح المتزوجين، كذلك تبين وجود فرق ذو دلالة معنوية بين فئة المطلقين وفئة المنفصلين لصالح المطلقين بمقدار 0.82 درجة أي ما يعادل 16.4% لصالح المطلقين.

ويمكن تعليل مرد هذا الفرق إلى أن الأعزب والمتزوج والمطلقين في حالة إقبال على الحياة فهم يقودون المشاريع الزراعية إما لتأسيس حياتهم أو لتأمين وضعهم الأسري وبناء مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، لهذا فهم هنا على دراية بالأرض وبكل ما يتعلق بها، كونها إحدى الطرق التي تحسن من مستواهم المعيشي وتحقق نوع من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لهم، أما المنفصل فهو قد يعاني

من بعض المشكلات النفسية والاجتماعية وأحياناً اليأس الذي يحول دون اهتمامه بالعملية التنموية، وهذا لا يعني أنه لا يبلي لها اهتماماً، وإنما قد يكون وضعه هذا مؤقتاً إلى لحين السيطرة على المشكلات التي يعاني منها.

وربما يعود هذا السبب إلى أن الأعزب والتمتزوج والمطلق هم أساساً على دراية أكثر بمظاهر السطح الموجودة بالبلدة، ونوعية التربة، ومصادر المياه، والمناخ السائد فيها، وبيئتها الخاصة، والمساحات المتوفرة لعملية التنمية الريفية الاقتصادية، إما لدورات تدريبية قاموا بأخذها أو معلومات سابقة حصلوا إما بالدراسة أو التثقيف الذاتي، في هي أن المنفصلين قد تكون اهتماماتهم وخبراتهم بعيدة عن كل ما له علاقة بالموضع، أو أن معلوماتهم غير كافية.

(ز) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الاقتصادية وبين متغير عدد أفراد الأسرة.

للتحقق من صحة الفرضية الثانية عشرة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، كما في الجدول (24.4).

**الجدول (24.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير مستوى عدد أفراد الأسرة**

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	عدد أفراد الأسرة	
0.26	3.80	41	2	الدرجة الكلية للتأثير
0.30	3.98	79	3- 2	
0.38	3.97	65	4 - 3	
0.32	4.05	94	5 - 4	
0.33	4.15	115	أكثر من 5	

للتحقق من صحة الفرضية الثانية عشرة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، كما هو في الجدول (25.4).

الجدول (25.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
.003	4.094	.611	4	2.443	بين المجموعات	تأثير الموقع الجغرافي
		.149	389	58.036	داخل المجموعات	
			393	60.479	المجموع	
.000	10.934	2.387	4	9.547	بين المجموعات	تأثير الموضع
		.218	389	84.920	داخل المجموعات	
			393	94.467	المجموع	
.000	8.982	2.104	4	8.416	بين المجموعات	تأثير العامل السياسي
		.234	389	91.115	داخل المجموعات	
			393	99.531	المجموع	
.407	1.001	.251	4	1.003	بين المجموعات	تأثير العامل الحكومي
		.251	389	97.510	داخل المجموعات	
			393	98.513	المجموع	
.001	4.579	1.254	4	5.017	بين المجموعات	تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية
		.274	389	106.546	داخل المجموعات	
			393	111.563	المجموع	
.000	10.092	1.063	4	4.252	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.105	389	40.974	داخل المجموعات	
			393	45.226	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية وعدم وجود فروق في محور العامل الحكومي للتأثير على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، ولمعرفة الفروق تم استخدام نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى الدخل، والموضحة في الجدول (26.4).

الجدول (26.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

مستوى الدلالة	الفروق في المتوسطات	فئات مستوى الدخل المقارن بينها		المحور
		الفئة (1)	الفئة (2)	
.004	-.18207*	2	3 - 2	الدرجة الكلية للتأثير
.010	-.16851*	2	4 - 3	
.000	-.25291*	2	5 - 4	
.000	-.34840*	2	أكثر من 5	
.803	.01356	3 - 2	4 - 3	
.154	-.07083	3 - 2	5 - 4	
.001	-.16632*	3 - 2	أكثر من 5	
.108	-.08439	4 - 3	5 - 4	
.000	-.17988*	4 - 3	أكثر من 5	
.035	-.09549*	5 - 4	أكثر من 5	

من الجدول السابق نلاحظ أن تأثير الموقع الجغرافي لا يختلف بين عائلة عدد أفرادها 2 وأخرى عدد أفرادها 3 - 4 أو التي عدد أفرادها 2 - 3، لأن الدلالة هنا كانت غير معنوية، بقيمة أكبر من قيمة 0.05، ولكننا نجد أن تأثير الموقع الجغرافي يقل لدى العائلات التي عدد أفرادها 2 عن تلك التي عدد أفرادها 4 - 5 بمقدار 0.036 وبدلالة معنوية مقدارها 0.044، ويقل عن العائلات التي عدد أفرادها أكبر من 5 بمقدار 0.20 درجة وبدرجة معنوية مقدارها 0.004.

من الجدول السابق نلاحظ أيضاً أن تأثير الموضع يختلف بين العائلة التي عدد أفرادها 2 وبقيّة العائلات حيث كانت الفروق معنوية ويزداد تأثير الموضع على التنمية الريفية الاقتصادية بازدياد حجم الأسرة، فكان الفرق بينها وبين العائلة المكونة من 2 - 3 هو 0.25 وبينها وبين العائلة المكونة من 3 - 4 هو 0.22 وبينها وبين العائلة المكونة من 4 - 5 هو 0.34 وبينها وبين العائلة المكونة من أكثر من 5 أفراد هو 0.51.



كما ونلاحظ أن العائلة التي عدد أفرادها أكثر من 5 أفراد يختلف تأثير الموضع لديها بقيمة أعلى في الدرجات من العائلات التي عدد أفرادها أقل ولا فرق بينها وبين العائلات التي عدد أفرادها من 4 - 5 أفراد.

وكذلك تبين أن تأثير العامل السياسي يختلف بين العائلة التي عدد أفرادها 2 وبقية العائلات حيث كانت الفروق معنوية ويزداد تأثير هذا العامل على التنمية الريفية الاقتصادية بزيادة حجم الأسرة، فكان الفرق بينها وبين العائلة المكونة 2 - 3 هو 0.41 وبينها وبين العائلة المكونة من 3 - 4 هو 0.33 وبينها وبين العائلة المكونة من 4 - 5 هو 0.45 وبينها وبين العائلة المكونة من أكثر من 5 أفراد هو 0.50.

ولا فروق معنوية بين بقية الأسر بحيث تبنتي على حجم الأسرة، باستثناء انخفاض التأثير لدى الأسرة المكونة من 3 - 4 أفراد عن تلك المكونة من أكثر من 5 أفراد بمقدار 0.17 درجة.

من الجدول السابق نلاحظ أن تأثير العامل الحكومي يختلف بين العائلة التي عدد أفرادها 5 وبقية العائلات حيث كانت الفروق معنوية ويزداد تأثير هذا العامل على التنمية الريفية الاقتصادية بزيادة حجم الأسرة، فكان الفرق بينها وبين العائلة المكونة 2 هو 0.35 وبينها وبين العائلة المكونة من 2 - 3 هو 0.21، وبينها وبين العائلة المكونة من 3 - 4 هو 0.21 ولم يكن هناك فروقاً معنوية بينها وبين العائلة المكونة من أكثر من 4 - 5 أفراد.

وقد تبين كذلك من الجدول أن الدرجة الكلية للتأثير تختلف لدى العائلة المكونة من فردين عن بقية الأسر وبشكل معنوي بحيث كان التأثير أقل لدى العائلة التي عدد أفرادها 2 عن جميع الأسر التي عدد أفرادها أكثر، كما تختلف الدرجة الكلية للتأثير لدى العائلة المكونة من 5 أفراد أو أكثر عن بقية الأسر وبشكل معنوي بحيث كان التأثير أكبر لدى العائلة التي عدد أفرادها أكثر من 5 عن جميع الأسر التي عدد أفرادها أقل.

ويمكن إرجاع ذلك أن العائلات التي عدد أفرادها أكبر هي الأكثر معاناة من الموقع الجغرافي أو هي العائلات التي تضطر للتنمية الريفية الاقتصادية عبر مشاريع تأثرت بالموقع الجغرافي، للحاجة التي دعا لها كِبَر حجم الأسرة، كما تفسرها بأن العائلات التي عدد أفرادها أكبر هي الأكثر اطلاعاً على تأثير الموضع من خلال مشاريعها التنموية بدافع الحاجة التي يفرضها حجم الأسرة، وكذلك ترى أن العائلات التي عدد أفرادها أكبر هي الأكثر تأثراً بالعامل السياسي على مشاريعها التنموية التي يفرضها حجم الأسرة بدافع الحاجة، فيما ترى أن الأسرة الأكبر حجماً هي الأكثر معاناة من العامل الحكومي بسبب حاجتها.

ومن هنا ترى الباحثة أن حجم الأسرة يشكل دافعاً قوياً للأسرة، من اجل القيام بمشاريع تنموية في الريف الشرقي، الأمر الذي يجعل الأسرة قادرة على الشعور أكثر بتأثير العوامل المختلفة على التنمية الريفية الاقتصادية.

**ح) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين التنمية الاقتصادية وبين متغير عدد دونمات الأرض المملوكة.**

للتحقق من صحة الفرضية الثامنة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد دونمات الأرض المملوكة، كما في الجدول (27.4).

**الجدول (27.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير مستوى عدد دونمات الأرض المملوكة**

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	عدد دونمات الأرض المملوكة	الدرجة الكلية للتأثير
0.35	3.99	151	لا املك	
0.32	4.06	173	5 دونمات فاقل	
0.42	3.88	11	11 - 15 دونمات	
0.42	4.12	5	أكثر من 16 دونم	

للتحقق من صحة الفرضية الثامنة استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد دونمات الأرض المملوكة، كما هو في الجدول (28.4).

**الجدول (28.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد دونمات الأرض المملوكة**

مستوى الدلالة	ف	معدل المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	
.163	1.643	.251	4	1.005	بين المجموعات	تأثير الموقع الجغرافي
		.153	389	59.474	داخل المجموعات	
			393	60.479	المجموع	
.558	.751	.181	4	.724	بين المجموعات	تأثير الموضع
		.241	389	93.744	داخل المجموعات	
			393	94.467	المجموع	
.000	5.482	1.328	4	5.311	بين المجموعات	تأثير العامل السياسي
		.242	389	94.219	داخل المجموعات	
			393	99.531	المجموع	
.116	1.865	.464	4	1.854	بين المجموعات	تأثير العامل الحكومي
		.248	389	96.659	داخل المجموعات	
			393	98.513	المجموع	
.070	2.186	.613	4	2.453	بين المجموعات	تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية
		.280	389	109.110	داخل المجموعات	
			393	111.563	المجموع	
.097	1.981	.226	4	.903	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.114	389	44.324	داخل المجموعات	
			393	45.226	المجموع	

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  في المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية، أي أن هناك انسجاماً في

اتجاهات المبحوثين باختلاف عدد دونمات الأرض المملوكة في منطقة الريف الشرقي، حيث كان مستوى الدلالة أكبر من قيمة (0.05)، إذ بلغت قيمته (0.097).

فترى الدراسة إنه وعلى الرغم من اختلاف مساحة الدونمات لدى أفراد عينة الدراسة، إلا أنه لديهم اتجاهات واحدة حول أثر محاور الدراسة على التنمية الريفية الاقتصادية وقد يعود للمعلومات التي يتلقاها المبحوثين حول المحاور (الموقع الجغرافي، والموضع، والعامل الحكومي، والمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية) من قبل المجالس البلدية، أو معلومات مسبقة قد تكون متوارثة لديهم. وربما يعود ذلك إلى كونهم يعيشون في بيئة لا تختلف كثيراً عن بعضها، فتضاريس وموقع الأرض والموضع وكذلك تعامل الحكومة وقراراتها تكاد تكون واحدة لكافة القرى، وكذلك تتشابه في العوامل الاجتماعية والديموغرافية.

فيما كانت هناك فروقاً في محور العامل السياسي للتأثير على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة، ولمعرفة الفروق تم استخدام نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى الدخل، والموضحة في الجدول (29.4).

**الجدول (29.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات**

**أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد الدونمات المملوكة**

مستوى الدلالة	الفروق في المتوسطات	فئات مستوى الدخل المقارن بينها		
		الفئة (1)	الفئة (2)	
.000	- .22822°	5 دونمات أو أقل	لا أملك أرض	الدرجة الكلية للتأثير
.016	- .18932°	6 - 10 دونمات		
.384	.13391	11 - 15 دونم		
.185	- .29726	أكثر من 16 دونم		
.612	.03890	6 - 10 دونمات	5 دونمات أو أقل	
.018	.36213°	11 - 15 دونم		
.757	- .06903	أكثر من 16 دونم		
.048	.32323°	11 - 15 دونم	6 - 10 دونمات	
.639	- .10794	أكثر من 16 دونم		
.105	- .43117	أكثر من 16 دونم	11 - 15 دونم	

نلاحظ من الجدول السابق والذي يبين المقارنات بين المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين من حيث عدد الدونمات المملوكة، لمحور تأثير العامل السياسي، والتي تبين بحسب اختبار تحليل التباين الأحادي وجود فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطاتها، فتبين وجود فرق ذو دلالة معنوية بين فئة من لا يمتلكون دونمات لصالح من يمتلكون 5 دونمات أو أقل بمقدار 0.228 درجة أي ما يعادل 4.56% لصالح من يمتلكون 5 دونمات أو أقل، وكذلك وجود فروق معنوية لنفس الفئة مع من يمتلكون 5 - 10 دونمات بمقدار 0.189 بما يعادل 3.78%، ولعلّ مردّ هذا الفرق يعود إلى أن أصحاب الأراضي هم الأكثر تأثراً بالعامل السياسي والأكثر اطلاعاً على تأثير هذا العامل على التنمية الريفية الاقتصادية. لكننا نجد أن الفروق بين من لا يمتلكون أراضي ومن يمتلكون ومن يمتلكون دونمات 11 - 15 دونماً، وكذلك من يمتلكون أكثر من 15 دونماً كانت فروق غير معنوية، فقد يكون سبب ذلك أنهم أغنياء وفي غنى عن المشاريع الزراعية فلا يتأثرون بالعامل السياسي.

وهنا يظهر أنه كلما قل عدد الدونمات المملوكة قل تأثير العامل السياسي على من يقومون بالتنمية الريفية الاقتصادية، حيث أن الأفراد الذين يملكون عدداً كبيراً من الدونمات يكون أكثر تأثراً بالعامل السياسي وأكثر ضرراً من ممارسات الاحتلال الهمجية عليهم وخاصة الأراضي القريبة من المستوطنات، أو التي يتم مصادرتها لشق الطرق الالتفافية من قبل سلطات الاحتلال، أو مصادرتها لضمها للمستوطنات، وتكون في غالبية الأمر المساحات المصادرة؛ مساحات كبيرة وشاسعة، في حين أن الأفراد الذين يملكون دونمات أقل تقل نسبة تأثرهم بالعامل السياسي وممارسات الاحتلال الهمجية لها.

## الفصل الخامس

تصورات وسيناريوهات مستقبلية حول التنمية الريفية الاقتصادية

في منطقة الدراسة

1.5 تمهيد

2.5 واقع التنمية الاقتصادية

3.5 معوقات التنمية الاقتصادية

4.5 آفاق التنمية المستقبلية

## الفصل الخامس

### تصورات وسيناريوهات مستقبلية حول التنمية الريفية الاقتصادية في منطقة الدراسة

#### 1.5 تمهيد:

يتناول هذا الفصل تصورات وسيناريوهات مستقبلية حول التنمية الريفية الاقتصادية في منطقة الدراسة، حيث تم إجراء عدد من المقابلات مع عدد من العاملين في الهيئات المحلية والخبراء في مجال التنمية الريفية لمحاولة التعرف على مستقبل التنمية الاقتصادية في منطقة الدراسة، وقد تبين أن الريف الشرقي يسعى إلى تحقيق التنمية الريفية الاقتصادية في مناطقها، وقد جعلت تلك المناطق منه هدفاً تسعى إليه من خلال محاولة العمل على تأسيس وجعل معدل مناسب من التنمية في شتى الأصعدة، وذلك في بغية زيادة معدلات النمو في الدخل، وإحداث تغيير جذري في مجتمع الريف الشرقي يقضي به على مسببات التخلف والفقر، كذلك يعمل على إحداث تنمية بشرية من خلال إنماء مهاراتهم وطاقاتهم وإيجاد أساليب إنتاجية جديدة لرفع مستويات الإنتاج وخلق تنظيمات ومؤسسات تساهم في التنمية الريفية الاقتصادية، وهذا بالطبع ينطلق من مفهوم التنمية والذي هو عبارة عن "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفرادهم في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى" (أبو النصر، 2007: ص189).

ولكن مع الأسف، وعلى الرغم من وجود طموح بأن تتم تلك التنمية إلا أنها لا تسير بالشكل المطلوب لتحقيق ما تهدف إليه التنمية، إذ أن عملية التنمية في الجانب الاقتصادي تعتمد على توفر فرص للاستثمار وتوفر العناصر الاقتصادية وخاصة التمويل، بالإضافة إلى توفير الموارد البشرية وهي

تقريباً المكون الوحيد المتوفر بمقدار كافٍ في مناطق الريف الشرقي (مقابلة شخصية مع مدير عام المجالس المشتركة في الحكم المحلي، سليمان أبو مفرح، 2018).

## 2.5 واقع التنمية الاقتصادية:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة نجد أن واقع التنمية الريفية الاقتصادية في منطقة الريف الشرقي ليست قاتمة كما يعتقد الكثيرون، إذ نجد بأنها تسعى فعلياً لإقامة العديد من المشاريع التنموية في هذه المناطق وخاصة في منطقة تقوع والعبودية، كونها مناطق ذات عدد سكان كبير، كذلك تتمتع بمساحات واسعة تؤهلها لإقامة المشاريع التنموية، وهي فعلياً تقوم ببعض هذه المشاريع والتي تحاول من خلالها مجارة المدن المحيطة بها، وخاصة مدينة بيت لحم، فنجد أنها تحاول أن تولي اهتماماً بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، بالإضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية وتحديداً التعليمية والصحية والثقافية بالإضافة إلى الاتصالات والتكنولوجيا، وكذلك تحسين خدمات النقل والتمويل والصحة، ولكن بشكل بطيء نسبياً لوجود بعض المعوقات ليست الشخصية على مستوى أبناء البلدات وإنما معوقات خارجية؛ فمنها السياسية ومنها قلة الدعم المالي المحلي والخارجي، وهذا ما أشار إليه (نائب رئيس مجلس بلدية زعترة) حيث قال: "أن التنمية هي أولوية لدى المجالس البلدية ولكن حالياً لكي يكون هناك تنمية اقتصادية حقيقية فإنه بدايةً يجب أن يتم تأسيس بنية تحتية سليمة لكي يكون لدينا تنمية اقتصادية، وكذلك فإننا نقوم ببعض المشاريع التنموية وخاصة التي تتعلق بالنساء كمشاريع الخياطة والزراعة".

ومع ذلك نجد فجوة داخلية تنموية بين هذه القرى وباقي المدن الفلسطينية وخاصة في مدينة بيت لحم ولكن هذه الفجوة ليست بالكبيرة وخاصة في منطقتي تقوع والعبودية، وخاصة إذا ما قارنا ذلك من ناحية الفقر، فنجد أن هذه القرى ليست متدنية الدخل أو فقيرة، إذ هناك قرى بل ومدن بها نسبة فقر



أكبر من هذه القرى، وذلك يرجع إلى أن غالبيتهم يعملون بوظائف إما حكومية أو مشاريع خاصة بهم، أو عمال في الداخل الفلسطيني.

كما يظهر لدينا أن واقع التنمية الريفية الاقتصادية يظهر لدينا من خلال محاولة المجالس البلدية في قرى الريف الشرقي بناء خطط استراتيجية لكيفية الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الناضبة في تلك المناطق، وكذلك الاستفادة منها على المدى البعيد، فنحن نرى أن التنمية الريفية الاقتصادية في منطقة الدراسة تحاول أن تركز على القطاع الزراعي، لتحقيق الحقيق التنمية الريفية الاقتصادية، وهذا الأمر قد حظي باهتمام المجالس البلدية ويحاولون جاهدين تخصيص مبالغ لتيسير هذه العملية، وهو حالياً يشغل حيزاً كبيراً في الخطط التنموية والذي يسعون من خلاله تلبية الحاجات الوطنية المتزايدة نحو المنتجات الزراعية، فيما يرى (أبو مفرح) بأن التنمية الاقتصادية في مناطق الريف الشرقي لم تتجاوز مرحلة المحاولات والمبادرات القروية، ولكنها لم يتم لغاية اليوم العمل عبر مؤسساتها لطريقة يمكن معها القول أن هناك تنمية اقتصادية ريفية"، ويمكن إيعاز ذلك لوجود بعض المعوقات وخاصة التمويل المادي جعل تسييره ليس بالسهل، كما أن مردوده غير مقبول للذين يسيرون في التنمية الزراعية، وتحديدًا إذا ما علم أن اقتصاد تلك البلدات يعتمد على قطاع الزراعة دون غيره لتوفر المساحات الشاسعة التي تتيح استغلال تلك الأراضي في التنمية الزراعية، كذلك سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تلك المناطق والتحكم بنوعية وطبيعة المشاريع التنموية الاقتصادية فيها، لذلك يرى (الدكتور جميل الشاعر) أن "مشاريع التنمية شبه معدومة في هذه المناطق، وخاصة مشاريع التنمية الزراعية حيث تتحكم سلطات الاحتلال في جميع المصادر الحيوية في هذه المناطق خاصة الأراضي الزراعية، والمياه، ورأس المال، والعمال؛ إذ تقوم سلطات الاحتلال بتدمير أو منع أية مشاريع خاصة بالتنمية الاقتصادية في هذه المناطق وتحديدًا في منطقة تقوع" كما أنه يرى أن "التنمية تابعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي وهي التي تتحكم في نوع التنمية وحجمها ومصادرها"، وقد وافقه على ذلك (موسى

الشاعر مدير عام الحكم المحلي) الذي يرى أن "وضع التنمية الريفية الاقتصادية في قرى الريف الشرقي ما زالت غير فعالة وغير متاحة على الرغم من تشكيل مجلس الخدمات المشترك للريف الشرقي بغية إيجاد فرص استثمارية اقتصادية مشتركة في هذه المناطق"، وخلافاً لما توصلت إليه الدراسة يرى الدكتور جميل الشاعر أن "أهالي مناطق الريف الشرقي ليس لديه توجه كبير نحو التنمية الاقتصادية، إلا في بعض المشاريع الصغيرة الخاصة بالزراعة وهي قليلة جداً، وتعتمد على مصادر دعم خاصة بأصحاب المشاريع أنفسهم، حيث يعتمد ما نسبته (70%) من سكان هذه المناطق على العمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أو داخل المستوطنات"، ولهذا يرى (موسى الشاعر) أنه من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية فإنه من الواجب "على كل الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم وليس فقط في مناطق الريف الشرقي على وضع خطط تنموية استراتيجية لكل القطاعات من أجل تحديد الأولويات في المشاريع التنموية من أجل استمرارها وديمومتها وأن تكون ذات جدوى اقتصادية تعود بالفائدة على الهيئات المحلية والمواطنين على حدٍ سواء".

### 3.5 معوقات التنمية الاقتصادية:

على الرغم من التقدم في مجال التنمية الاقتصادية الذي حدث في المدن والقرى الفلسطينية إلا أنها لا زالت تعاني من معوقات تعرقل التقدم في عملية التنمية الحقيقية وخاصة التنمية الريفية الاقتصادية، ومن ذلك عدم كفاية مصادر التمويل اللازمة لتحقيق التنمية الريفية الاقتصادية وبناء المشاريع التنموية، بالإضافة إلى محدودية نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المناطق، ناهيك عن التضيق من قبل الاحتلال على الدعم الخارجي المادي.

ومن المعوقات ذات الأهمية التأثير الأكثر على عملية التنمية الريفية الاقتصادية هي التأثيرات السياسية والظروف الصعبة الناجمة عنها، كقرب القرى من المستوطنات، وكذلك مصادرة الكثير من الأراضي إما لشق الطرق الالتفافية أو لبناء المستوطنات أو حتى لضمها للمناطق الإسرائيلية،

بالإضافة إلى تجزئة المناطق إلى مناطق (ب وج) كما أوضح ذلك (علي محسين رئيس مجلس بلدية زعترة)، وتدخل الاحتلال الإسرائيلي في كافة مجالات الحياة في مناطق الريف الشرقي، كذلك الاعتقالات المستمرة أو إطلاق النار على المواطنين بطريقة عشوائية تؤثر جميعها على العملية التنموية الاقتصادية في مناطق الريف الشرقي، وهذا ما نوه إليه (جميل الشاعر) في قوله: "إن أكثر الصعوبات التي تواجه التنمية في الريف الشرقي بالدرجة الأولى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي الذي لا يسمح في الكثير من الأوقات بإحداث التنمية وخاصة في الأرياف القريبة من المستوطنات الإسرائيلية".

ومن المعوقات كذلك والتي أظهرتها الدراسة الحالية هو: قلة اهتمام الحكومية في إقامة مشاريع تنموية في مناطق الريف الشرقي، إذ ليس لديها خطط تنموية لهذه المناطق، وإن وجدت لا يتم تنفيذها أو يتم تحويل الدعم الآتي لهذه التنمية إلى برامج أخرى، كذلك عدم وجود عدالة لدى الحكومة في توزيع المشاريع التنموية بين مناطق الريف، حتى بين مناطق الريف الشرقي نفسها، إذ أنها تختلف من منطقة إلى أخرى، هذا بالإضافة إلى أن المشاريع المقترحة من قبل الحكومة تعتبر غير كافية لإقامة مشاريع تنموية اقتصادية في مناطق الريف الشرقي مع الأخذ بعين الاعتبار بأن السياسات التنموية للدولة عموماً تدعم قيام تنمية ريفية اقتصادية ولكن في غالبيتها على الورق ولم تأخذ طريقها إلى الإنجاز، فيما يجد (أبو مفرح) أن "القوانين الحالية لدى الحكومة غير ناضجة بما يكفي في مجال التنمية الريفية ولا زالت تحتاج إلى تحديث بما يتناسب مع السياسات التي يتم طرحها حديثاً بهذا الاتجاه وبالتالي فإن الإجراءات الحالية من قبل الحكومة لا زالت مؤقتة وتحتاج إلى تسهيل أكثر من أجل زيادة التوجه نحو التنمية الريفية الاقتصادية".

ومن معوقات التنمية الريفية الاقتصادية كذلك قلة الوعي التنموي في إقامة مشاريع اقتصادية متنوعة، وتدني مستوى التعليم، بالإضافة إلى توجه أبناء البلدة للعمل في المناطق الإسرائيلية فهذا كله يعتبر

عائناً أمام عملية التنمية الريفية الاقتصادية، كذلك ازدياد نسبة البطالة وخاصة بين الفئة الشابة، ليس فقط في قرى الدراسة، وإنما في فلسطين كافة، والذي أثر سلباً على مستوى الدخل وتدنيه، هذا بالإضافة إلى وجود ضعف في قاعدية الفلاحة والصناعة وعدم وجود استراتيجية محكمة لذلك، نتيجة قلة الدعم المعلوماتي لأبناء البلدة، وأضاف السيد (جميل الشاعر) إلى أن "عدم وجود دور كبير للمجالس البلدية والقروية في إحداث التنمية الاقتصادية أو تقديم بعض المشاريع في هذه المناطق" يعتبر من معوقات التنمية الريفية الاقتصادية.

وعدم وجود مؤسسات تدعم التنمية الاقتصادية وتحديد المشاريع الصغيرة بقروض حسنة، أي دون فائدة، إذ أن هناك العديد من الأفراد يحاولون جاهدين إنشاء مشاريعهم التنموية ولكن ونتيجة لعدم وجود تلك المؤسسات ووجود مؤسسات تقدم قروض ربوية على الأموال المقترضة فإنهم يواجهون إعاقة كبيرة في ذلك، كونهم رافضين لتلك الأموال.

كما أشار (نائب رئيس مجلس بلدية زعترة) معوقاً خاصاً بمنطقة زعترة وهي أن "تربة قرية زعترة غير مناسبة للزراعة الحقلية، كونها تربة مالحة وهي بحاجة إلى استصلاح زراعي، كما أنها بحاجة إلى الكثير من الماء والذي يعتبر محدوداً وذو تكلفة عالية، وكذلك تواجه المنطقة معوقات في أسعار الأعلاف التي تعتبر مرتفعة على الرغم من توجه سكان المنطقة إلى إقامة مشاريع خاصة بالتربية الحيوانية، وكذلك تضيق سلطات الاحتلال على المناطق الرعوية ويمنع الكثيرين من التوجه إليها لرعي أغنامهم".

وهناك عوامل أخرى معيقة للتنمية الاقتصادية وهي الفساد، وخاصة الفساد المالي، والذي يؤثر سلباً على حركة الاقتصاد في مناطق الريف الشرقي، ويحد من كفاءته وسهولة تسييره، كذلك تدخل المحسوبيات في توزيع الأموال التي يتم تمويلها للمشاريع على جهات خاصة في بلدات وقرى أخرى أو مدن فلسطينية أخرى، وهذا ما أشار إليه جميل الشاعر "كذلك وجود الفساد والمحسوبية في المؤسسات

الحكومية والذي يعتبر من أكبر المعوقات التي تواجه التنمية في الريف الشرقي، هذا بالإضافة إلى عدم وجود إجراءات واضحة في المجالس البلدية، فالمحسوبة تسيطر عليها؛ إذ نجد أن العائلة والعشائر هي التي تسيطر على معظم مناطق الريف الشرقي وتحديداً المجالس البلدية وليس الأنظمة والقوانين، وهنا يتم تقديم المشاريع لعائلاتهم أو المقربين من أصحاب النفوذ وليس لذوي الخبرة أو الذين يمتلكون قدرات على إحداث التنمية الاقتصادية".

#### 4.5 آفاق التنمية المستقبلية

باعتبار أن التنمية الريفية الاقتصادية هي تنمية تهدف إلى تحقيق رغبات الأفراد وتأمين رفاهية معيشية لهم عن طريق استهلاك الموارد الطبيعية بطريقة سليمة مع المحافظة عليها للأجيال القادمة، فقد شرعت المجالس البلدية عموماً ومجالس الريف الشرقي تحديداً في محافظة بيت لحم منذ عقد التسعينات وتحديداً منذ دخول السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لوضع مجموعة من الخطط والاستراتيجيات في سبيل تحقيق التنمية الريفية الاقتصادية، لكونها تدرك مدى أهمية إقامة توازن بين متطلبات التنمية الريفية الاقتصادية وبين المؤثرات المحيطة التي قد تعرقل طريق التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد المتاحة في مناطق الريف الشرقي، ولتجسيد ذلك لجأت المجالس البلدية إلى العديد من السياسات التي تحسّن أوضاع المواطنين في الريف الشرقي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، ومن تلك السياسات إصلاح البنية التحتية لمناطق الريف الشرقي المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات، وإنجاز المشاريع الصغيرة وخاصة الزراعية منها وهذا ما أشار إليه (رئيس مجلس بلدية زعترة)، وعقد دورات توعوية حول التنمية الاقتصادية لأبناء البلدات وخاصة في كيفية استغلال أراضي المنطفة في العملية التنموية وبطريقة سليمة وغير عشوائية، هذا بالإضافة إلى أنها قللت من الهجرة إلى المدن فقامت بإنعاش المناطق بطريقة تشجع الأهالي على البقاء في قرأهم من خلال وضع بنية حضرية حقيقية.

ويمكن الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من وجود بعض المعوقات نحو التنمية الاقتصادية، إلا أن مناطق الريف الشرقي ولكونها غير معزولة عن باقي المدن الفلسطينية، وخاصة بيت لحم والقدس وهي قريبة منها جداً واهتمام العديد من الأفراد وخاصة فيمن هم من سكان القدس بمناطق الريف الشرقي فقد أدى - كما يرى أبو مفرح - إلى "وجود توجه واضح لأهالي مناطق الريف الشرقي نحو التنمية الاقتصادية، وقد اتفق معه على ذلك (نائب رئيس مجلس بلدية زعترة) والذي قال: "يظهر ذلك من خلال قيام بعض الشباب في قرية زعترة بإنشاء بعض المشاريع، كقيامهم بإنشاء مشروع ترفيهي والذي يعتبر متنفساً لأهالي الريف الشرقي وهو ذو مدخول جيد لهم ومريح في ذات الوقت"، ولكن مع ذلك يرى (أبو مفرح) أن ذلك "ليس كافياً لتوطيد عملية التنمية الاقتصادية، وخاصة أن إمكانيات تلك المناطق ومواردها تعتبر غير كافية لعدم استغلالها بالطريقة الصحيحة، كذلك القيود المفروضة من قبل سلطات الاحتلال على تحديد كيفية استغلال هذه الأراضي بشكل مثالي؛ إلا أنه يمكن مستقبلاً استغلال تلك المناطق بمشاريع تنموية قد تحقق الاكتفاء الذاتي لأهالي الريف الشرقي وتحسين مستوى دخولهم".

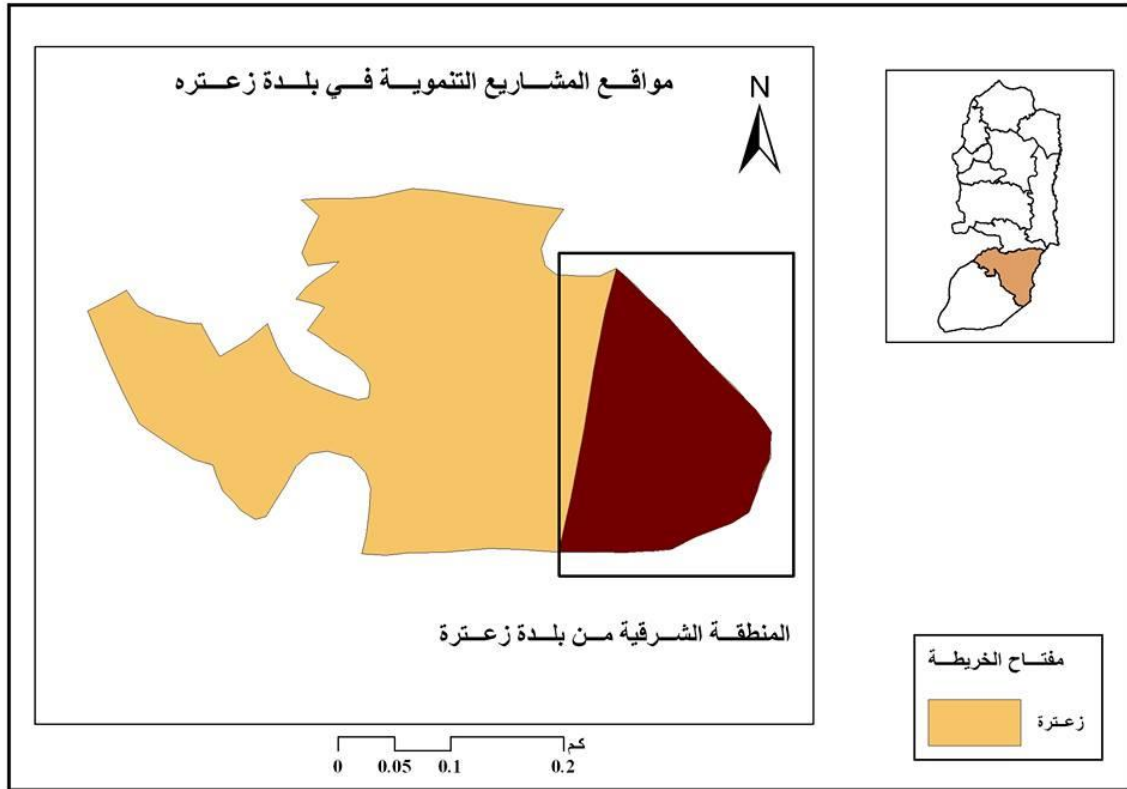
ويرى (جميل الشاعر) بأنه لكي يكون هناك تنمية اقتصادية في مناطق الريف الشرقي؛ فإنه لا بد من وجود "موقف واضح من سكان هذه القرى فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، إذ يجب أن يكون هناك دور واضح للمجالس البلدية وذلك من خلال برامج التوعية لسكان هذه المناطق من أجل إحداث تنمية اقتصادية في مناطقهم بدلاً من الاعتماد بالدرجة الأولى على العمل داخل المستوطنات"، وقد وافقه على ذلك (موسى الشاعر) والذي أضاف أيضاً لكي يتم توجيهه وتشجيع المواطنين على التوجه نحو التنمية الاقتصادية بأنه يجب "على الهيئات المحلية والمجالس البلدية تعقد وتقيم شراكات مع القطاع الخاص وعمل البنية التحتية للمشاريع الاستثمارية، كما أنه على وزارة الحكم المحلي أن تعمل على سن تشريعات وأنظمة تساعد في خلق شراكات ما بين القطاع الخاص والهيئات المحلية".

ومن خلال النظر إلى واقع التنمية في مناطق الريف الشرقي نجد أنها تسير نحو التنمية الاقتصادية، مع وجود بعض العراقيل وخاصة الاقتصادية منها والسياسية، فهي أكثر الدوافع التي تؤخر عملية التنمية الاقتصادية في منطقة الدراسة، أما دون ذلك فنجد أن هناك عوامل كثيرة يمكن استغلالها فيما إذا توفر التمويل الاقتصادي أو الأمن السياسي أو الاثنتين معاً في عملية التنمية الريفية الاقتصادية. إذ يمكن بناء العديد من المشاريع الاقتصادية التنموية والتي تعيل العديد من الأسر وخاصة ذات الدخل المحدود أو الدخل المتدني، وبالتالي فهي ستقضي على البطالة والفقر في تلك المناطق، وخاصة إذا ما نظرنا إلى الطبيعة الجغرافية في مناطق الدراسة، فهي ذات تربة خصبة، ومناخ معتدل، وذات وفرة في المياه، كذلك هناك وفرة في الأيدي العاملة المناسبة وذوي الكفاءة والخبرة في بناء المشاريع التنموية.

ومن الأمثلة على المشاريع التنموية التي يمكن استثمارها في تلك الأماكن - مع الأخذ بعين الاعتبار وجود أمن سياسي؛ بمعنى تحرير مناطق الريف الشرقي من قبضة الاحتلال: بناء مزارع حيوانية كبيرة، بحيث يتم الاستفادة من حليبها، وبجانبه بناء مصنع للألبان، فطبيعة المنطقة مناسبة جداً لمثل هذا المصنع، وخاصة في منطقتي زعترة وتقوع.

كما يمكن استغلال بلدة تقوع وخاصة الأماكن التي تقع في الجزء الشرقي للبلدة في إنشاء منتجع رياضي، حيث يتم من خلال هذا المشروع استقطاب العديد من الأفراد من أماكن مختلفة من فلسطين وكذلك من خارج دولة فلسطين لعمل مسابقات رياضية، وفكرة هذا المشروع تقوم على غرار برامج المسابقات التي كانت تعرض على شاشات التلفاز (تلي ماتش، والحصن)، فهذه المسابقات تجذب العديد من الأفراد، وخاصة هواة الرياضة كما أنها تعتبر استثماراً ناجحاً للبلدة، وخاصة في فترة انعقاد الماراثونات في فلسطين.

## خريطة (1.5): الأماكن التي يمكن استثمارها في عملية التنمية الريفية الاقتصادية في بلدة زعترة

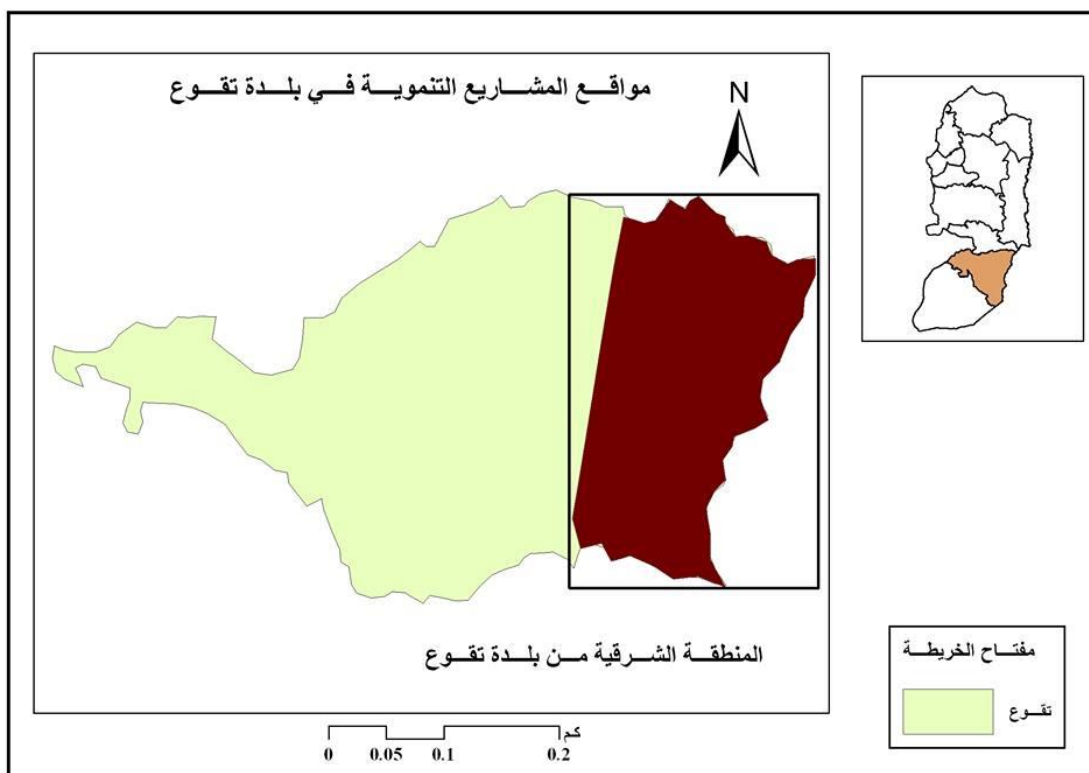


المصدر: عمل الباحثة (2018).

في بلدة زعترة يمكن استغلال المنطقة الشرقية من البلدة، وخاصة المنطقة التي تعرف بأنها محمية طبيعية، إذ بمقدورنا استغلال جزء منها في عملية التنمية الزراعية كون طبيعة المنطقة خصبة للزراعة ومناسبة للإنتاج الزراعي، كما يمكن استغلال المنطقة في تربية المواشي واستغلال المنطقة الغربية من البلدة في بناء مصنع للألبان والأجبان، وكذلك مصنع لجلود الحيوانات.



## خريطة (2.5): الأماكن التي يمكن استثمارها في عملية التنمية الريفية الاقتصادية في بلدة تقوع



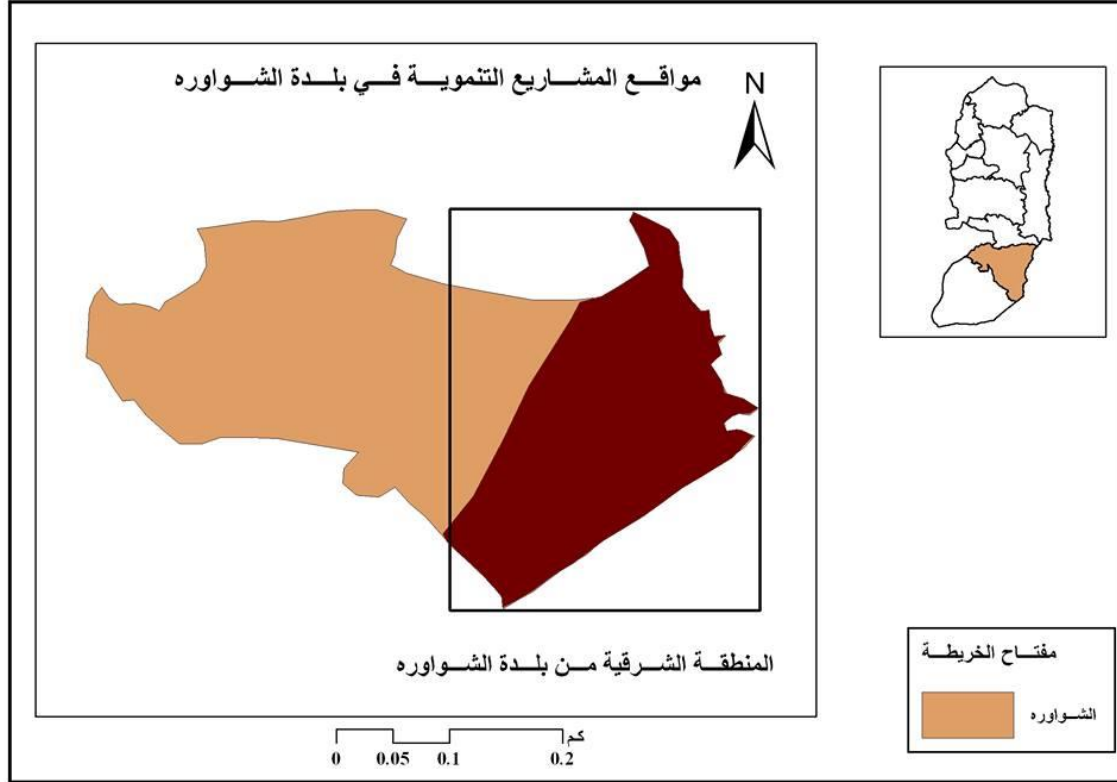
المصدر: عمل الباحثة (2018).

توضح الخريطة السابقة المنطقة التي يمكن استغلالها في التنمية الاقتصادية الريفية في بلدة تقوع، حيث يمكن استغلال المنطقة الشرقية من البلدة في بناء المنتجع الرياضي، كما يمكن استثمار المنطقة الغربية في الاستثمار الزراعي، كذلك يمكن استغلال المنطقة لإنتاج المركبات في حال تم توفير وإعداد الأيدي العاملة لذلك، فالمنطقة ملائمة لذلك لتوفر الأيدي العاملة بها، كذلك توفر العديد من الأفراد المتعلمين والقابلين لتعلم الهندسة الالكترونية والميكانيكية المناسبة لهذا المنتج، كذلك طبيعة الأراضي ملائمة لبناء العديد من المصانع الاستثمارية الأخرى.

كما يمكن استغلال هذه البلدات في بناء العديد من المنتجعات السياحية وخاصة في قرية الشواورة فهي ذات مناظر طبيعية خلابة وخاصة إذا ما تم إضافة بعض التحسينات عليها، بالإضافة إلى إمكانية عمل مدينة ملاء كبيرة كون محافظة بيت لحم تفتقر لوجود ذلك، ومناطق الريف الشرقي وتحديداً

الشوارة مناسبة لكون أراضيها شاسعة، وعدد سكانها قليل جداً، وكذلك إذا اتخذنا بعين الاعتبار أن محافظة بيت لحم منطقة سياحية يتوافد إليها كل عام عشرات الآلاف من السياح الداخليين والخارجيين.

خريطة (3.5): الأماكن التي يمكن استثمارها في عملية التنمية الريفية الاقتصادية في قرية الشوارة

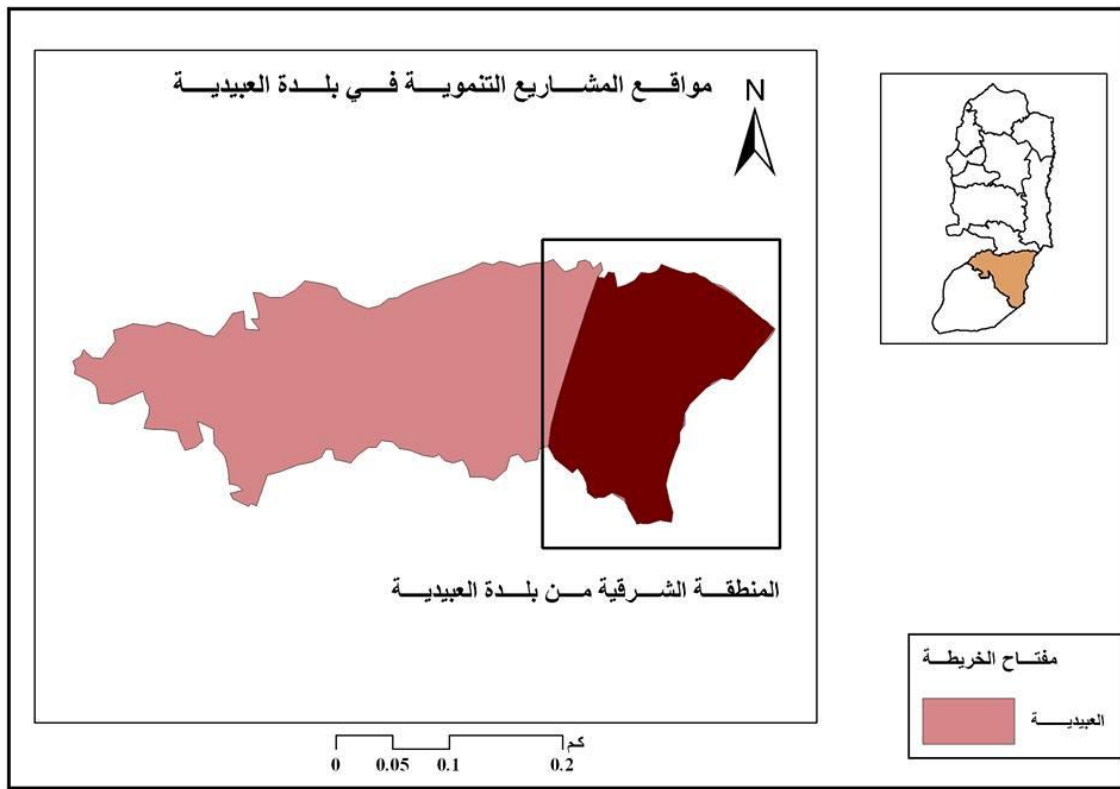


المصدر: عمل الباحثة (2018).

إن الخريطة السابقة توضح المكان الذي يمكن استثماره في قرية الشوارة، وهي ضمن المنطقة (أ) و(ب) حالياً، حيث أن منقطة (ج) غالبيتها منطقة سكنية أو شوارع تم شق طرق التقافية فيها، إذ يمكن الاستفادة منها مستقبلاً في تيسير الطرق واختصارها بين قرى الريف الشرقي المجاورة لقرية الشوارة. كما يمكن استغلال الأراضي الصالحة للزراعة في تطوير المنتجات الزراعية بحيث يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي وكذلك تصديرها خارجياً، وذلك بعد التحكم ذاتياً بمصادر المياه التي تسيطر عليها إسرائيل وتمنع تدفقها بالشكل الكافي لمناطق الدراسة.

أما بلدة العبيدية فيمكن اعتبارها منطقة صناعية بمقارنتها ببلدات الريف الشرقي، حيث يمكن استثمار بعض أراضيها في بناء مصانع للنسيج، والتي تستطيع أن تحصل على موادها الأولية من صوف الحيوانات التي يمكن تربيتها في المواشي والمزارع الحيوانية، كما يمكن إنشاء مصنع للملونات الطبيعية التي يمكن أن تستخدم في تلوين الحلويات وأنواع المربي وغيرها من الأطعمة وذلك لتحسين المنتجات، حيث يمكن استغلال الأراضي التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية حالياً وبما تعرف بأراضي (ج).

**خريطة (4.5): الأماكن التي يمكن استثمارها في عملية التنمية الريفية الاقتصادية في بلدة العبيدية**



المصدر: عمل الباحثة (2018).

إن الخريطة السابقة توضح الأماكن التي يمكن استثمارها في بلدة العبيدية، والتي تقع في المنطقة الشرقية من البلدة، والتي تعتبر منطقة ملائمة لإنشاء منطقة صناعية فيها، فبالإضافة إلى المشاريع السابقة يمكن كذلك إنشاء مصانع للأجهزة الكهربائية باختلاف أنواعها فالمنطقة ملائمة لإنشاء العديد من المصانع باختلاف أشكالها وأنواعها، كما يمكن استغلال المنطقة بأن يتم نقل غالبية المؤسسات

الحكومية فيها، فهي ليست بعيدة كثيراً عن مركز المدينة، كما تتوفر بها مساحات شاسعة خالية وغير مأهولة بالسكان، مما يساهم بتجميع كافة المؤسسات الحكومية في منطقة واحدة، فهذا يقدم تسهيلات كثيرة للمواطنين، كذلك يقلل من هدر الوقت الذي ينتج عن التنقل بين مؤسسة وأخرى، بالإضافة إلى إمكانية تخطي الأزمات المرورية في المنطقة.

كما يمكن استغلال قرى الريف الشرقي في بناء قرى سكنية تتوفر فيها كافة الخدمات الاجتماعية بحيث تجذب الأفراد وتكون هناك هجرة عكسية، مما يقلل من الضغط السكاني الذي تعاني منه مدينة بيت لحم، كذلك يقلل من الأزمات المرورية التي تشهدها المدينة.

## 5.5 النتائج

توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج، تلخص الباحثة أبرزها فيما يلي:

**أولاً: النتائج الخاصة بتأثير الموقع الجغرافي على التنمية الريفية الاقتصادية:**

1. وجود تنمية ريفية اقتصادية في مناطق الريف الشرقي ولكنها ليست على المستوى المطلوب.
2. هناك شبه إجماع من عينة الدراسة على أن الموقع الجغرافي يؤثر على التنمية الريفية الاقتصادية والتي تتمثل في قرب منطقة الدراسة من مدينة بيت لحم، وقرب الموقع من عدد من التجمعات السكانية، ووجود خبرات في مجال التنمية، وهذه تعتبر من العوامل الأكثر تأثيراً حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.3655 و 4.3071 و 4.1421).
3. يشكل عامل موقع منطقة الدراسة ودوره في جذب المستثمرين لإقامة مشاريع تنمية ريفية السبب الأقل تأثيراً في عملية التنمية الريفية الاقتصادية بمتوسط حسابي (3.9527).

**ثانياً: النتائج الخاصة بتأثير الموضع على التنمية الريفية الاقتصادية:**

1. هناك شبه إجماع من عينة الدراسة على أن هناك تأثير للموضع على عملية التنمية الريفية الاقتصادية ممثلةً بالتربة الموجودة في المنطقة بالإضافة إلى المياه واللتان تلعبان دوراً كبيراً في عملية التنمية حيث بلغ المتوسط الحسابي لكتيهما (4.2360).
2. كما وجد أن هناك دوراً لمظاهر السطح في المنطقة في قيام تنمية ريفية اقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.2056).
3. يشكل عامل المساحة المتوفرة في المنطقة لإقامة المشاريع التنموية الاقتصادية فيها السبب الأقل تأثيراً في عملية التنمية الريفية الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.0076).

### ثالثاً: النتائج الخاصة بتأثير العامل السياسي على التنمية الريفية الاقتصادية:

1. هناك إجماع من عينة الدراسة أن هناك تأثير للعامل السياسي على التنمية الريفية ممثلاً بذلك مصادرة الأراضي من قبل سلطات الاحتلال، وقرب المنطقة من المستوطنات، بالإضافة إلى تدخل الجانب الإسرائيلي في كافة مجالات الحياة في المنطقة تعيق عملية التنمية وتؤثر سلباً على جذب المستثمرين لتلك المناطق حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.6244 و4.6193 و4.4569) على التوالي.
2. وكان أقل العوامل تأثيراً وأهمية في عملية التنمية الريفية الاقتصادية محدودية مصادر الدخل داخل المناطق والتي تعتبر غير كافية لتوفير معيشة كريمة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.0051).

### رابعاً: النتائج الخاصة بتأثير العامل الحكومي على التنمية الريفية الاقتصادية:

1. أظهرت النتائج أن للعامل الحكومي تأثيراً على عملية التنمية الريفية الاقتصادية وذلك من خلال قيامها بمشاريع تنمية ريفية اقتصادية من شأنها تحسين مستويات المعيشة للسكان في المنطقة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.0076).
2. كما تبين أن للمشاريع المقترحة من قبل الحكومة تعتبر غير كافية لإقامة تنمية ريفية اقتصادية في مناطق الريف الشرقي حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.9162)، في حين أن هناك دور للمؤسسات الخاصة في قيامها باقتراحات ومشاريع تنمية ريفية تساهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.9162).
3. ويشكل العامل السياسي وجود عدالة اجتماعية في توزيع المشاريع التنموية بين مناطق الريف الشرقي من قبل الحكومة، ويعد من العوامل المؤثرة في عدم وجود تنمية ريفية اقتصادية حقيقية وفعالة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (2.9264).

خامساً: النتائج الخاصة بتأثير المتغيرات الاجتماعية والديمقراطية على التنمية الريفية الاقتصادية:

1. كان هناك إجماع من قبل عينة الدراسة بتأثير العوامل الاجتماعية والديمقراطية على عملية التنمية الريفية الاقتصادية ممثلة بالوعي التنموي لأبناء المنطقة، وكذلك مستوى التعليم ومستوى الدخل، والذي يلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية الريفية الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.2386 و 4.2107 و 4.2030) على التوالي.

2. شكل التحاق سكان المنطقة من الذكور والإناث في الوظائف الحكومية والخاصة من العوامل التي تؤثر بطريقة سلبية على عملية التنمية الريفية الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.3426).

سادساً: النتائج الخاصة بتحليل فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة طردية بين (الموقع الجغرافي، الموضع، العامل السياسي، العامل الحكومي، المتغيرات الاجتماعية والديمقراطية) وواقع وآفاق التنمية الريفية الاقتصادية.

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير العوامل المؤثرة في التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير (الجنس، العمر، مستوى التعليم، طبيعة العمل، الحالة الاجتماعية، الأرض المملوكة).

3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير العوامل المؤثرة في التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى الدخل ولصالح أقل من 1500 شيكل، عدد أفراد الأسرة ولصالح عدد أفراد الأسرة الأعلى.

4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير الموضع في التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح العزاب والمتزوجين والمطلقين.

### سابعاً: النتائج الخاصة بمعوقات التنمية الاقتصادية الريفية:

لقد أظهرت الدراسة وجود عوامل معيقة لعملية التنمية الريفية الاقتصادية في قرى الريف الشرقي، وأهمها:

1. العامل السياسي؛ ومنها: قرب القرى من المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية من خلال أراضي البلدات، ومصادرة الأراضي لتوسعة المستوطنات، وتجزئة المنطقة إلى (ب وج)، والاعتقالات المستمرة لأبناء البلدة كلها تعتبر عوامل مؤثرة سلباً ومعيقة لعملية التنمية الريفية الاقتصادية.
2. العامل الاقتصادي والمتمثل في قلة المنح والمعونات المالية الخاصة بإنشاء المشاريع التنموية الريفية، وكذلك قلة الدخل وتدني مستوى الواردات المالية للمجالس البلدية.
3. العامل الحكومي والمتمثل في قلة العدالة في توزيع المشاريع التنموية بين القرى الفلسطينية، وقلة اهتمام الدولة في إقامة مشاريع تنموية في مناطق الأرياف.

### ثامناً: النتائج الخاصة بأفاق التنمية المستقبلية:

1. استغلال قرى الريف الشرقي وخاصة بلدة الشوارة في بناء منتجعات سياحية وترفيهية.
2. استغلال قرى الريف الشرقي وخاصة تقوع وزعترة في تطوير وتحسين المنتجات الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
3. استغلال مناطق وقرى الريف الشرقي في تأسيس وبناء مصنع للألبان، وإنشاء مزارع حيوانية وداجنة.



## 6.5 التوصيات:

بناءً على ما آلت إليه نتائج الدراسة فإن الباحثة توصي بما يلي:

1. عمل دورات دورية وورش عمل لأبناء قرى الريف الشرقي لتحفيزهم على إقامة مشاريع تنموية في مناطقهم.
2. إيجاد علاقة تشاركية تعاونية بين المجالس البلدية والسكان في مناطق الريف الشرقي.
3. البحث الحثيث عن جهات داعمة تمكن مجالس البلديات من إقامة مشاريع تنموية تحقق نوع من الرفاهية الاجتماعية لأبناء الريف الشرقي.
4. إيجاد حلول جذرية لممارسات الاحتلال الهمجية تجاه أراضي قرى الريف الشرقي وأبناء هذه القرى.
5. السعي الحثيث لمطالبة الحكومة في إيجاد سياسة تنموية خاصة بمناطق الريف الشرقي.
6. أن يكون هناك توزيع عادل بين القرى فيما يتعلق بالأموال التي تخص العملية التنموية الريفية الاقتصادية.
7. أن يكون هناك خطط تنموية اقتصادية لمناطق الأرياف بحيث تكون محددة بفترات زمنية تلتزم من خلالها الحكومة في تنفيذها.
8. على الهيئات المحلية في محافظة بيت لحم وضع خطط استراتيجية لكافة القطاعات التنموية وتحديد الأولويات للمشاريع التنموية من خلالها.
9. أن يكون هناك نوع من الإصلاح في مؤسسات الحكومة وخاصة التي تعنى بعملية التنمية الاقتصادية.
10. أن يكون هناك تشريعات وأنظمة تسنها وزارة الحكم المحلي خاصة بالتنمية الاقتصادية تساعد في خلق شراكات ما بين القطاع الخاص والهيئات المحلية.

## المراجع

## المصادر والمراجع:

- الأسكوا (ESCWA). (2015). التنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية. التقرير العربي حول التنمية المستدامة.
- إسماعيل، حنان. (2016). التنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية (دراسة مقارنة لتجارب الصندوق الاجتماعي للتنمية). القاهرة: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- اشتية، محمد. (2011). الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. ط3، نابلس: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).
- الأغيا، وفيق؛ أبو جامع، نسيم. (2010). استراتيجية التنمية في فلسطين. مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج(12)، العدد(1)، ص467-510.
- أميم، عبد الجليل. (2014). التجربة النهضوية الألمانية: كيف تغلبت ألمانيا على معوقات النهضة؟. ط1، بيروت: مركز النماء للبحوث والدراسات.
- أوشن، فاروق. (2015). تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة "دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس - سطيف1، الجزائر.
- بوعافية، نعيمة. (2013). التركيب السكاني لولاية ورقلة: دراسة تحليلية لنتائج تعداد 2008. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح/ ورقلة، الجمهورية الجزائرية.
- بوعشة، مبارك. (2009). تجربة تايوان التنموية. مجلة العلوم الإنسانية: بحوث اقتصادية/ جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، مج(ب)، عدد(31)، ص23-33.

- تمار، توفيق؛ طالبي، رياض. (2011). التنمية الريفية المستدامة وواقع المرأة الريفية "دراسة حالة البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة". مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر.
- تودارو، ميشيل. (2006). التنمية الاقتصادية. ترجمة محمود حسني ومحمود محمود، الرياض: دار المريخ للنشر.
- جاسر، معين. (2011). محافظة بيت لحم: دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- جبران، موسى. (2014). دور المرأة في بناء المؤسسات الأهلية وتنميتها في محافظة بيت لحم من وجهة نظر العاملين فيها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- جرار، مازن. (2000). النقل البري في محافظة نابلس: دراسة جغرافية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الحبيس، محمود. (2012). العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في التنمية الريفية بمحافظة عجلون. المجلة الأردنية في العلوم الزراعية. مج(8)، عدد(1)، ص94-113.
- الحروب، صقر. (2014). جغرافية فلسطين: دراسة في تنوع المكان وعبقريّة الإنسان. ط1، منشورات دائرة النشر/ وزارة الثقافة الفلسطينية.
- حسون، سارة؛ والحيالي، عبد الأمير. (2015). التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية في ريف قضاء خانقين. مجلة ديالي للبحوث الإنسانية/ العراق، العدد (67)، ص311-337.
- حماد، عبد القادر. (2013). معوقات التنمية السياحية في فلسطين "الضفة الغربية وقطاع غزة": دراسة في جغرافية السياحة. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج(6)، عدد(2)، ص240 - 265.

- حمدان، جمال. (د.ت). **جغرافية المدن**. ط2، القاهرة: عالم الكتب.
- حمودة، نبيه. (1981). **تنمية الموارد البشرية والتربية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- خشيب، جلال. (2014). **النمو الاقتصادي**. منشورات شبكة الألوكة.
- خطيب، محمد. (2011). **النقل البري في محافظة جنين: دراسة جغرافية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- درج، علي. (2015). **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً**. دراسة ميدانية، جامعة الأنبار، العراق.
- الدليمي، جمال. (2015). **التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- السالم، غالب. (2008). **واقع وإمكانات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- سليمية، محمود. (2006). **المستعمرات الإسرائيلية وأثرها على التطور العمراني للتجمعات السكانية في محافظة الخليل**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الشعبان، أحمد. (2013). **معوقات التنمية الريفية - وأثرها في ضعف مشاركة المجتمع المحلي: دراسة تطبيقية على منطقة ضرية بالقسيم**. مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القسيم، مج(6)، عدد(2).
- شلضم، أمين. (2012). **سكان إقليم القناة التخطيطي (1976 - 2006)**. رسالة دكتوراه، جامعة طنطا، مصر.
- صالح، حسن. (2002). **التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية: دراسة تطبيقية على الوطن العربي**. عمان: دار وائل.

- صالحه، رائد. (1994). مدينة غزة: دراسة في جغرافية المدن. جامعة الدول العربية، القاهرة.
- ظاهر، باسم. (2009). تشكيل وتوجيه التنمية الريفية في الريف الفلسطيني "حالة دراسية قرية بيت إيبا". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عبد اللطيف، رشاد. (2002). أساس التخطيط للتنمية. الإسكندرية: المكتبة الجامعية.
- عبد ربه، حسن. (2009). دور المجالس المشتركة في الضفة الغربية في التنمية والحكم المحلي. جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- العبيسي، شوق. (2015). خصائص السكان التعليمية وتباينها المكاني في منطقة حازان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.
- العدرة، نزيه. (2007). جيومورفولوجية حوض التصريف النهري الأعلى من وادي الخليل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عطية، عطية. (2012). التربية والتنمية في الوطن العربي: التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الإدارية، السياسية، البيئية، تنمية الموارد البشرية، التغيير، المرأة، التعليم المهني، الأمية، ودور التربية في مواجهة تحديات العصر. ط1، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- عماوي، ختام. (2010). دور الزكاة في التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عودة، أيمن. (2011). المقومات السياحية في محافظة بيت لحم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- العيسوي، إبراهيم. (1995). نموذج النمو الآسيوي والبحث عن طريق للتنمية في مصر. القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

الغنيمات، أسماء. (2012). التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى عام 2009. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

قشوع، منال. (2009). استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية "حالة دراسية منطقة الشعراوية" محافظة طولكرم. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الكلوت، رجا. (2016). التحليل المكاني لشبكة المدن الرئيسية في الضفة الغربية باستخدام (GIS): دراسة في جغرافية العمران. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الكندية، آن. (2015). كيف يبني القطاع العام العماني القيادات. ترجمة: أيمن العويسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جلاسكو، بريطانيا.

لطفي، وفاء. (2005). السياسات التنموية في ماليزيا. مصر: القاهرة.

اللوحي، منصور. (2004). العلاقة بين الأمطار وبعض المتغيرات الجوية والطبيعية في الضفة الغربية - فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، مج(12)، العدد(2)، ص205-232.

المختار، محمد. (2015). دور الأساليب التقليدية في استدامة التنمية الزراعية في المناطق الجافة وشبه الجافة "دراسة حالة محلية الدويم بولاية النيل الأبيض/ السودان". مجلة جامعة حلوان/ القاهرة، ص1-21.

المدهون، مهند. (2017). اتجاهات التخطيط العمراني في مدينة غزة. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

مركز الإنتاج الإعلامي. (1427هـ). التنمية المستدامة في الوطن العربي. جامعة الملك عبد العزيز،

وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، جدة.

المسعودي، توفيق. (2010). دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة

تطبيقية). مجلة العلوم الاقتصادية/ بغداد. مج(7)، عدد(26)، ص26-51.

مصبح، معتز. (2013). دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لقطاع غزة.

رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). (2010). دليل بلدة العبيدية. القدس.

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). (2010). دليل بلدة زعترة. القدس.

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). (2010). دليل قرية الشوارة. القدس.

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). (2010). دليل قرية تقوع. القدس.

مندور، عصام. (2011). التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية:

المنهج، النظرية، القياس. ط1، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

منشورات بلدية تقوع. (2016). الخطة التنموية الاستراتيجية لبلدة تقوع (2013 - 2016).

فلسطين: بيت لحم.

منشورات بلدية زعترة. (2016). الخطة التنموية الإستراتيجية لبلدة زعترة (2013-2016).

فلسطين: صندوق تطوير وإقراض البلديات.

النور، صقر. (2014). سياسات التنمية الريفية والزراعية في مصر: مساراتها التاريخية وآثارها في

الفلاحين. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية/ مركز الأبحاث العربية والدراسات السياسية،

مجلد(3)، عدد(10)، ص103-118.



وراسنة، عايدة. (2016). أثر إدارة الذات في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محافظة الخليل. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

## المقابلات

- مقابلة شخصية مع تيسير أبو مفرح مدير بلدية تقوع، 2018/7/8.
- مقابلة شخصية مع راتب عبيات مهندس بلدية العبيدية، 2018/7/8.
- مقابلة شخصية مع سليمان أبو مفرح مدير مجلس الخدمات في بلدة تقوع، 2018/7/8.
- مقابلة شخصية مع علي محيسن رئيس بلدية زعترة، 2018/7/8.
- مقابلة شخصية مع محمد ذويب مهندس بلدية زعترة، 2018/7/8.
- مقابلة شخصية مع موسى الشاعر مدير الحكم المحلي في بلدة تقوع، 2018/7/8.
- مقابلة مع الدكتور جميل الشاعر، 2018/7/8.

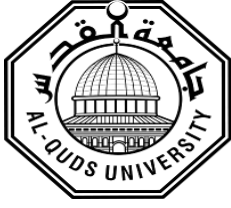
## المراجع الأجنبية

- Ferraro, V. (1996). **Dependency Theory: An Introduction**. Mount Holyoke College, South Hadley, MA.
- Haller, A. (2012). Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge. **Economy Transdisciplinarity Cognition**, Vol. (15). No. (1). P. 66-71.
- Manyi, E. (2007). **Local Governments and Rural Development: A Case Study of Buea in Cameroon**. Degree of Master of Philosophy in Culture, Environment and Sustainability Centre for Development and the Environment. University of Oslo.

Peluchaa, M. et., al. (2017). Theory and reality of the EU's rural development policy application in the context of territorial cohesion perspective -The case of the Czech Republic in the long-term period of 2004–2013. **Land Use Policy**, Vol. (62), P. (13-28).

الملاحق

## ملحق (1) الاستبانة



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الجغرافيا والتخطيط الاقليمي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على "واقع وآفاق التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان: دراسة حالة لبعض قرى مختارة في محافظة بيت لحم" مع التأكيد بان جميع المعلومات ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط. لذا نرجو التكرم والإجابة على فقرات الاستبانة بدقة وموضوعية

"وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير"

الباحثة: سهام الشاعر

إشراف الدكتور: محمد الخطيب

القسم الأول: البيانات الديمغرافية والجغرافية:

- الرجاء وضع إشارة (x) في المربع المناسب للإجابة، بالشكل الذي ينطبق عليك:

- 1-الجنس:  ذكر  أنثى
- 2-العمر : أ- أقل من 25 سنة  ب- من 25 -أقل من 31 سنة   
ج- 31 -أقل من 37سنة  د- من 37سنة-أقل من 43سنة   
هـ-من 43-أقل من 49 سنة  و-من 49سنة فأكثر
- 3-مستوى التعليم: أ-توجيهي فما دون  ب-بكالوريوس  ج- دراسات عليا
- 4-طبيعة العمل: أ-موظف  ب-عامل بناء  ج-تاجر   
د-قطاع حكومي  هـ- عمل خاص   
و- زراعة  ي- غير ذلك
- 5-مستوى الدخل: أ-أقل من 1500 شيكل  ب- 1500- الى أقل من 2000 شيكل   
ج- 2500 - الى 3000 شيكل  د-أكثر من ذلك
- 6-الحالة الاجتماعية: أ-أعزب  ب-متزوج  ج-مطلق   
د. منفصل  هـ- أرمل
- 7-عدد أفراد الأسرة: أ- 2  ب- من 2-3   
ج- من 3-4  د- 4-5   
هـ- أكثر من 5
- 8-عدد دونمات الأرض المملوكة:  
أ- لا املك ارض  ب- 5دونمات فأقل   
ج- 6 -10 دونمات  د- 11-15 دونما   
هـ- أكثرمن 16 دونم

القسم الثاني: تأثير الموقع الجغرافي على التنمية الريفية الاقتصادية:  
الرجاء قراءة العبارات التالية بتمعن ووضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1.	قرب البلدة من مدينة بيت لحم يساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية					
2.	موقع البلدة القريب من عدد من التجمعات السكانية يساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية					
3.	موقع البلدة يساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية					
4.	موقع البلدة يشكل عقبة أمام قيام تنمية اقتصادية					
5.	موقع البلدة يجذب المستثمرين في إقامة مشاريع تنمية ريفية اقتصادية					
6.	موقع البلدة يؤهلها لقيام مشاريع تنمية زراعية وحيوانية، أو سياحية أو صناعية أو تجارية.					
7.	الخبرة الموجودة لدى أهالي البلدة المتعلقة بالموقع تساعد على إقامة مشاريع تنمية اقتصادية في البلدة					
8.	وجود خبرات في مجال التنمية في البلدة سوف يساعد في قيام عمليات تنمية.					

القسم الثالث: تأثير الموضع (مظاهر السطح، التربة، مصادر المياه، المناخ) على التنمية الريفية الاقتصادية  
الرجاء قراءة العبارات التالية بتمعن ووضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1.	مظاهر السطح الموجودة في البلدة تساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية					
2.	التربة الموجودة في البلدة تساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية					
3.	مصادر المياه الموجودة في البلدة تساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية					
4.	المناخ السائد في البلدة يساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية					
5.	البيئة الخاصة بالبلدة تساهم في قيام تنمية ريفية اقتصادية					
6.	بالإمكان إقامة مشاريع تنمية زراعية في المنطقة					
7.	المساحات المتوفرة في البلدة كافية لإقامة مشاريع تنمية اقتصادية في البلدة					

القسم الرابع: تأثير العامل السياسي على التنمية الريفية الاقتصادية  
الرجاء قراءة العبارات التالية بتمعن ووضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1.	قرب المستوطنات يعيق عملية التنمية الريفية في البلدة.					
2.	شق الطرق الالتفافية تساهم في عملية التنمية الريفية في البلدة.					
3.	مصادرة الأراضي تعيق عملية التنمية الريفية في البلدة.					
4.	تجزئة المنطقة إلى ب و ج تؤثر على عملية التنمية الريفية في البلدة.					
5.	الاعتقالات المستمرة لأبناء البلدة تؤثر على إقامة مشاريع تنمية ريفية اقتصادية في البلدة.					
6.	تدخل الجانب الإسرائيلي في كافة مجالات الحياة للبلدة يعيق التنمية الريفية الاقتصادية في البلدة					
7.	مصادر الدخل داخل البلدة غير كافية لتوفير معيشة كريمة					

القسم الخامس: تأثير العامل الحكومي على التنمية الريفية الاقتصادية  
الرجاء قراءة العبارات التالية بتمعن ووضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1.	السياسات التنموية للدولة بشكل عام تدعم قيام تنمية ريفية اقتصادية في البلدة.					
2.	عمل مشاريع تنموية من قبل الدولة في البلدة خلال السنوات الأخيرة.					
3.	هناك عدالة في توزيع المشاريع التنموية بين بلدتك والبلدات الأخيرة.					
4.	الدولة مهتمة في إقامة مشاريع تنمية ريفية اقتصادية في البلدة.					
5.	الحكومة الفلسطينية تساهم في دعم المواطنين في إقامة مشاريع تنموية اقتصادية في البلدة.					
6.	قيام الحكومة الفلسطينية بتقديم قروض لإقامة مشاريع تنموية اقتصادية في البلدة.					
7.	المشاريع المقترحة من قبل الحكومة غير كافية لإقامة تنمية ريفية اقتصادية في البلدة					
8.	القيام بمشاريع تنموية ريفية اقتصادية من شأنها تحسين مستويات المعيشة للسكان في البلدة من قبل الجهات الحكومية.					
9.	القيام بمشاريع تنموية ريفية اقتصادية من شأنها تحسين مستويات المعيشة للسكان في البلدة من قبل المؤسسات الخاصة.					

القسم السادس: تأثير المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية  
الرجاء قراءة العبارات التالية بتمعن ووضع علامة (x) في المربع المناسب للإجابة

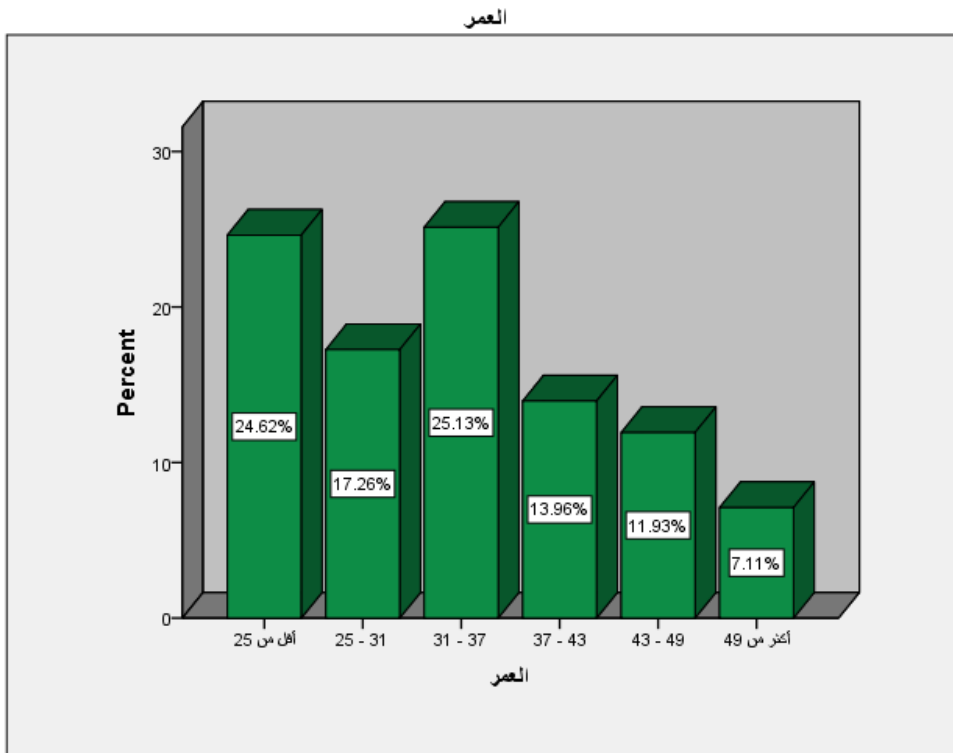
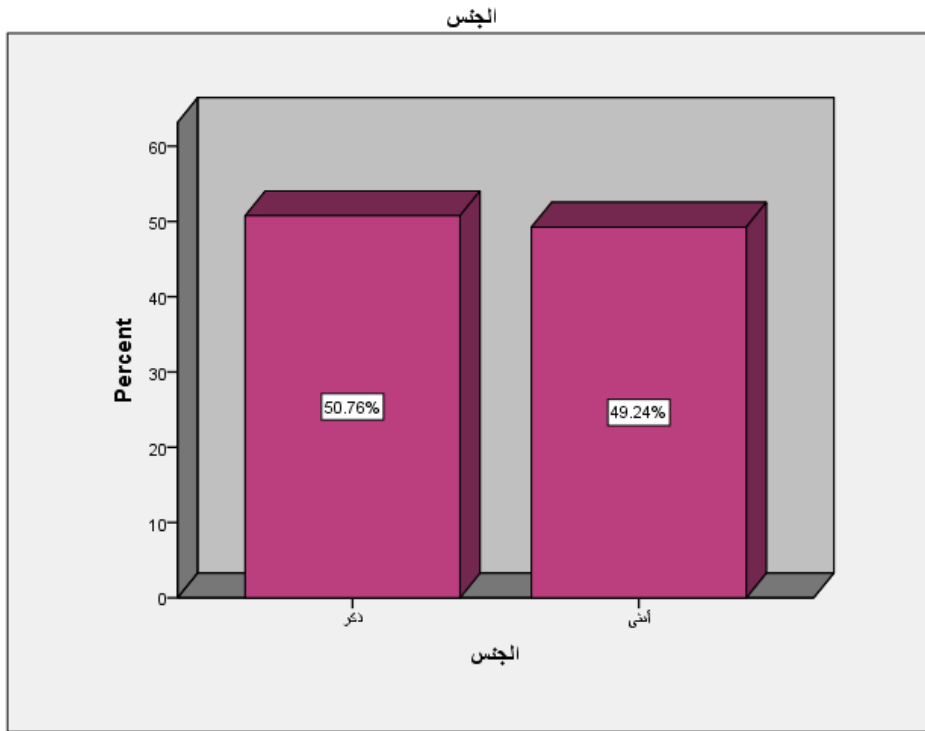
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة	الرقم
					الاتحاق بالوظائف الحكومية والخاصة يعيق عملية التنمية الريفية الاقتصادية في البلدة.	1.
					توجه أبناء البلدة للعمل في المناطق الإسرائيلية يعيق عملية التنمية الريفية الاقتصادية في البلدة.	2.
					التعليم يساهم في إقامة مشاريع تنمية اقتصادية ريفية في البلدة.	3.
					الوعي التنموي لأبناء البلدة يساهم في إقامة مشاريع تنمية اقتصادية ريفية.	4.
					يلعب دخل الأسرة دوراً في عملية التنمية الاقتصادية الريفية في البلدة.	5.
					عدد أفراد الأسرة يساهم في إقامة مشاريع تنمية اقتصادية ريفية.	6.



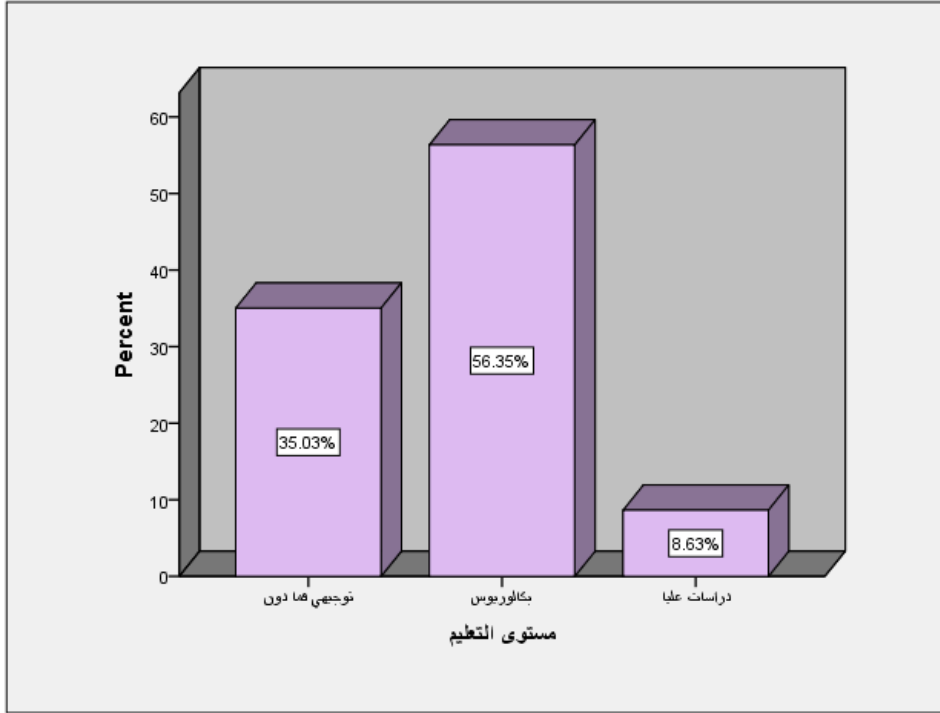
## ملحق (2) قائمة بأسماء المحكمين

د. عبد الله عويس	دكتور مساعد	جامعة القدس
د. فايز فريجات	دكتور مساعد	جامعة القدس
د. جميل الشاعر	دكتور مساعد	جامعة القدس

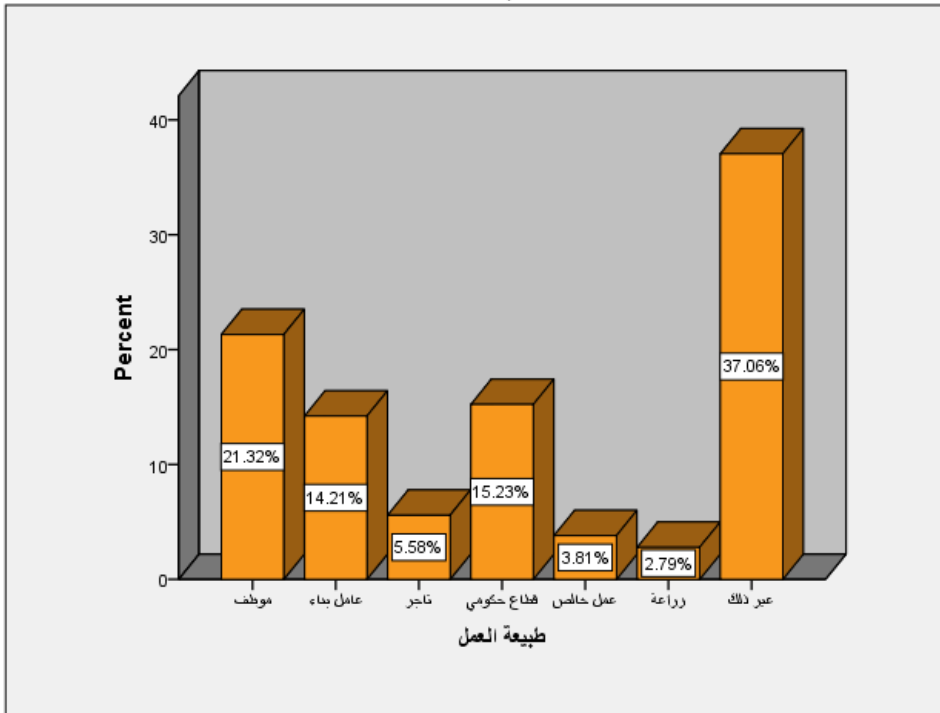
ملحق (3) تمثيل التكرارات والنسب عن طريق الرسم:



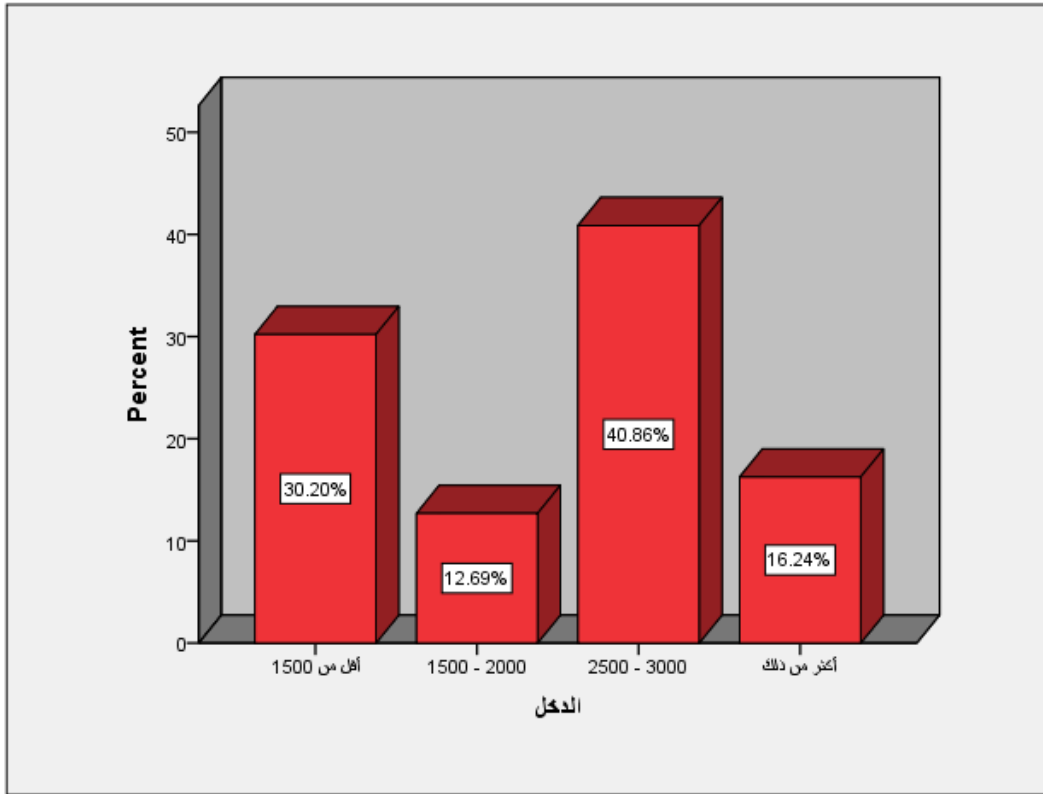
### مستوى التعليم



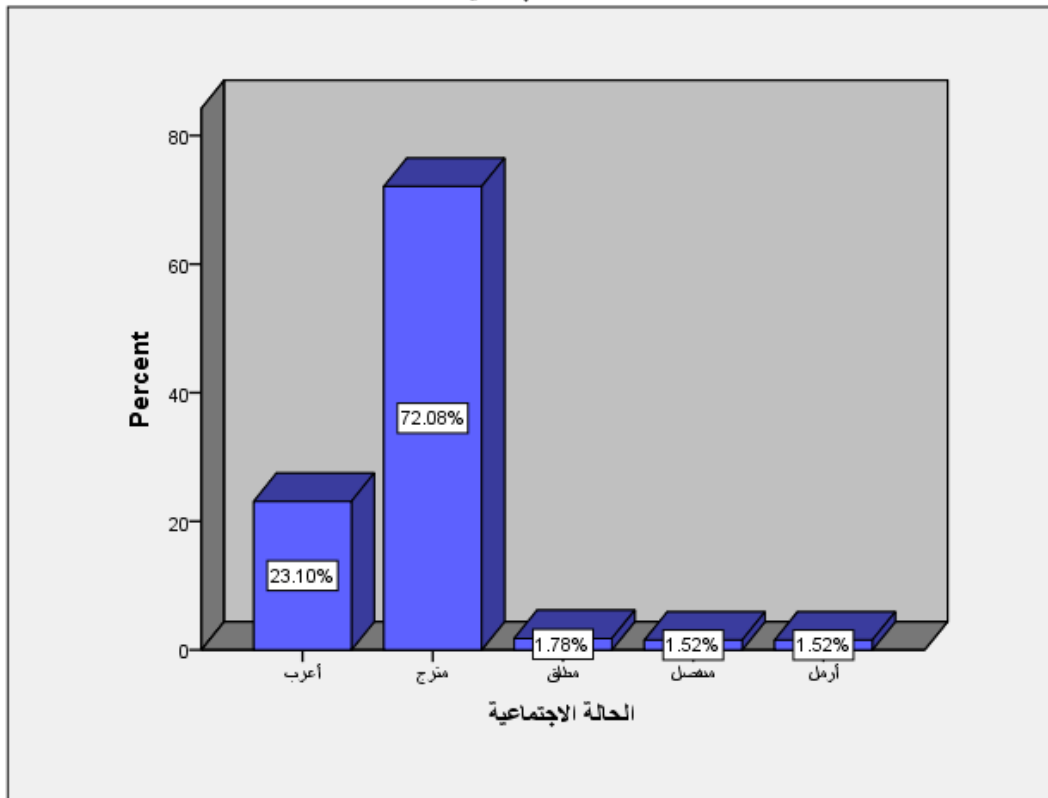
### طبيعة العمل



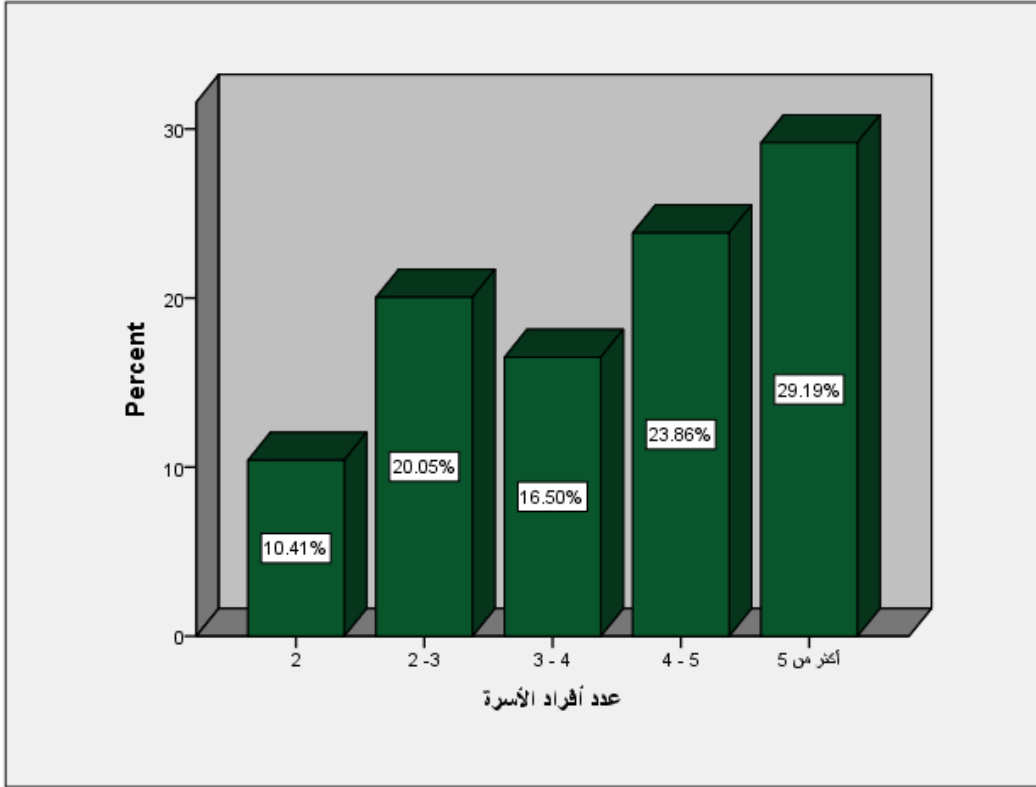
### الدخل



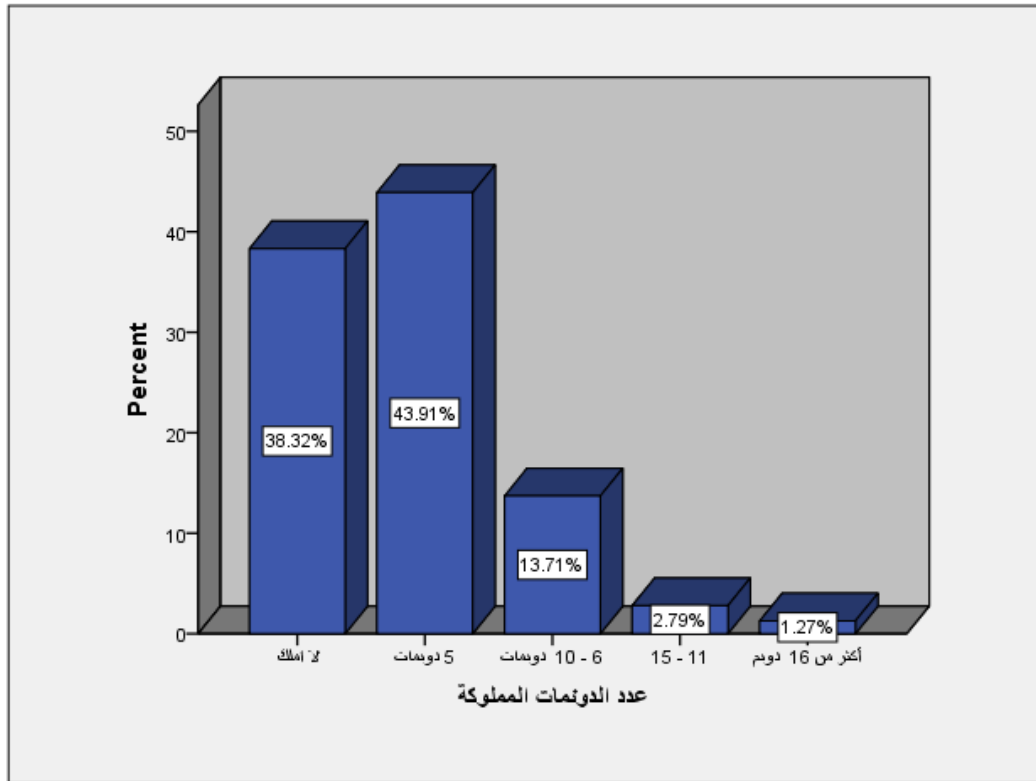
### الحالة الاجتماعية



عدد أفراد الأسرة



عدد الدونمات المملوكة



## فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
154	الاستبانة	1
159	قائمة بأسماء المحكمين	2
160	تمثيل التكرارات والنسب عن طريق الرسم	3

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
81	توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية زعترة	1.3
82	توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية تقوع	2.3
83	توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية الشواورة	3.3
83	توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في قرية العبيدية	4.3

## فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	الرقم
4	توضح موقع وحدود قرى الريف الشرقي (منطقة الدراسة)	1.1
55	خارطة توضح موقع وحدود بلدة تقوع	1.3
56	توضح موقع وحدود بلدة زعترة	2.3
57	خارطة توضح موقع وحدود بلدة الشواورة	3.3
58	خارطة توضح موقع وحدود بلدة العبيدية	4.3
62	خارطة توضح حدود قرى الريف الشرقي - موضع الدراسة- مع البحر الميت	5.3
63	خارطة توضح تضاريس سطح الأرض لمحافظة بيت لحم ومناطق الريف الشرقي	6.3
66	خارطة توضح توزيع التربة في محافظة بيت لحم	7.3
69	خارطة توضح معدل الأمطار في محافظة بيت لحم وقرى الريف الشرقي	8.3
71	خارطة توضح معدل درجات الحرارة في محافظة بيت لحم وقرى الريف الشرقي	9.3
134	الأماكن التي يمكن استثمارها في عملية التنمية الريفية الاقتصادية في بلدة زعترة	1.5
135	الأماكن التي يمكن استثمارها في عملية التنمية الريفية الاقتصادية في بلدة تقوع	2.5
136	الأماكن التي يمكن استثمارها في عملية التنمية الريفية الاقتصادية في قرية الشواورة	3.5
137	الأماكن التي يمكن استثمارها في عملية التنمية الريفية الاقتصادية في بلدة العبيدية	4.5



## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
10	الأعداد والنسب المئوية لمتغيرات عينة الدراسة	1.1
11	قيم معاملات الارتباط بين عبارات كل محور ودرجته الكلية، وكذلك بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدركة الكلية لجميع العبارات	2.1
13	احتساب معامل الثبات كرونباخ ألفا	3.1
79	الحالة التعليمية لسكان زعترة	1.3
79	الحالة التعليمية لسكان تقوع	2.3
80	الحالة التعليمية لسكان الشاورة	3.3
80	الحالة التعليمية لسكان العبيدية	4.3
88	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول: تأثير الموقع الجغرافي على التنمية الريفية الاقتصادية	1.4
89	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول: تأثير الموقع على التنمية الريفية الاقتصادية	2.4
91	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث: تأثير العامل السياسي على التنمية الريفية الاقتصادية	3.4
93	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع: تأثير العامل الحكومي على التنمية الريفية الاقتصادية	4.4
95	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الخامس: تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية	5.4
96	نتيجة اختبار تي لعينة واحدة، لفحص دلالة الفروق في تأثير الموقع الجغرافي على التنمية الريفية	6.4
97	نتيجة اختبار تي لعينة واحدة لفحص دلالة الفروق في تأثير الموقع على التنمية الريفية	7.4
98	نتيجة اختبار تي لعينة واحدة لفحص دلالة الفروق في تأثير العامل السياسي على التنمية الريفية	8.4
99	نتيجة اختبار تي لعينة واحدة لفحص دلالة الفروق في تأثير العامل الحكومي على التنمية الريفية	9.4
100	نتيجة اختبار تي لعينة واحدة لفحص دلالة الفروق في تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية	10.4
101	نتائج اختبار (تي) لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة وللدرجة الكلية للعوامل المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير الجنس	11.4

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
12.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير العمر	102
13.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير العمر	103
14.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير مستوى التعليم	104
15.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى التعليم	105
16.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير طبيعة العمل	107
17.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير طبيعة العمل	108
18.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير مستوى الدخل	109
19.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير مستوى الدخل	110
20.4	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير مستوى الدخل	111
21.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير مستوى الحالة الاجتماعية	113
22.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	113
23.4	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير الحالة الاجتماعية	115
24.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير مستوى عدد أفراد الأسرة	116
25.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة	117

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
118	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد أفراد الأسرة	26.4
120	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجة الكلية وفقاً لمتغير مستوى عدد دونات الأرض المملوكة	27.4
121	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق في المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية ولمحاور الدراسة المؤثرة على التنمية الريفية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد دونات الأرض المملوكة	28.4
122	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد الدونات المملوكة	29.4

## فهرس المحتويات

الإهداء.....	2
إقرار..... أ	3
الشكر والتقدير..... ب	3
ملخص باللغة العربية..... ج	5
ملخص باللغة الانجليزية..... هـ	5

## الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة..... 2	2
2.1 مشكلة الدراسة..... 3	3
3.1 حدود الدراسة..... 3	3
4.1 أسئلة الدراسة..... 5	5
5.1 فرضيات الدراسة..... 5	5
6.1 أهداف الدراسة..... 6	6
7.1 أهمية الدراسة..... 7	7
8.1 طرق جمع المعلومات..... 7	7
9.1 منهج الدراسة وأدواتها..... 8	8
10.1 صدق أداة الدراسة..... 11	11
11.1 ثبات أداة الدراسة..... 13	13
12.1 المصطلحات والمفاهيم..... 13	13
13.1 محتوى الدراسة..... 17	17

## الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 تمهيد..... 19	19
1.1.2 مفهوم التنمية..... 19	19
2.1.2 التنمية الاقتصادية..... 21	21
3.1.2 أهداف التنمية الاقتصادية..... 22	22
4.1.2 أهمية التنمية الاقتصادية..... 24	24
5.1.2 نظريات التنمية الاقتصادية..... 25	25
6.1.2 تحديات عملية التنمية الاقتصادية..... 29	29
7.1.2 متطلبات نجاح التنمية الريفية الاقتصادية..... 30	30
8.1.2 تجارب في التنمية الاقتصادية..... 30	30
1.8.1.2 تجربة تايوان التنموية..... 30	30
2.8.1.2 تجربة سنغافورة التنموية..... 31	31

33.....	3.8.1.2 تجربة ماليزيا التنموية.....
35.....	4.8.1.2 تجربة الصين التنموية.....
35.....	5.8.1.2 التجربة الألمانية التنموية.....
36.....	6.8.1.2 تجربة الأردن التنموية.....
38.....	7.8.1.2 تجربة مصر التنموية.....
39.....	8.8.1.2 تجربة سورية التنموية.....
41.....	9.8.1.2 تجربة فلسطين في التنمية الريفية الاقتصادية.....
43.....	2.2 الدراسات السابقة.....
43.....	1.2.2 الدراسات العربية.....
49.....	2.2.2 الدراسات الأجنبية.....
50.....	3.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة.....
50.....	3.2 الخلاصة.....

### الفصل الثالث: الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة وعلاقتها بالتنمية الريفية الاقتصادية

53.....	1.3 تمهيد.....
53.....	2.3 الخصائص الطبيعية.....
53.....	1.2.3 الموقع الجغرافي.....
58.....	2.2.3 الموقع الفلكي.....
59.....	3.2.3 الموقع النسبي.....
63.....	4.2.3 موضع قرى الريف الشرقي.....
73.....	3.3 الخصائص السكانية.....
74.....	1.3.3 النمو السكاني.....
75.....	2.3.3 حجم الأسرة.....
75.....	3.3.3 خصائص السكان.....
84.....	4.3 خلاصة.....

### الفصل الرابع: تحليل واقع ومعوقات التنمية الريفية الاقتصادية من وجهة نظر السكان

87.....	1.4 تمهيد.....
87.....	2.4 تأثير الموقع الجغرافي على التنمية الريفية الاقتصادية.....
89.....	3.4 تأثير الموضع على التنمية الريفية الاقتصادية.....
90.....	4.4 تأثير العامل السياسي على التنمية الريفية الاقتصادية.....
92.....	5.4 العامل الحكومي وأثره على التنمية الريفية الاقتصادية.....
94.....	6.4 تأثير المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية على التنمية الريفية الاقتصادية.....
96.....	7.4 تحليل البيانات الخاصة بفرضيات الدراسة.....

الفصل الخامس: تصورات وسيناريوهات مستقبلية حول التنمية الريفية الاقتصادية في منطقة  
الدراسة

125	1.5 تمهيد
126	2.5 واقع التنمية الاقتصادية
128	3.5 معوقات التنمية الاقتصادية
131	4.5 آفاق التنمية المستقبلية
139	5.5 النتائج
143	6.5 التوصيات
145	المصادر والمراجع
153	الملاحق
164	فهرس الملاحق
165	فهرس الأشكال
166	فهرس الخرائط
167	فهرس الجداول
170	فهرس المحتويات